



جامعة العربي التبسي - تبسة -  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## السياسة الخارجية الصينية تجاه دول شمال إفريقيا - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إشراف الأستاذ:

د/ يوسف أزروال

إعداد الطالب:

عبد الرزاق بومنجل

| الاسم واللقب    | الرتبة العلمية    | الصفة          |
|-----------------|-------------------|----------------|
| عبد المجيد سعدي | أستاذ مساعد - أ - | رئيساً         |
| يوسف أزروال     | أستاذ محاضر - ب - | مشرفاً ومقرراً |
| أمير عباد       | أستاذ مساعد - أ - | مناقشاً        |

السنة الجامعية: 2019/2018

## شكر وعرهان

لا بد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة نحو نيل ثمرة جهد خمس سنوات قضيناها في رحاب الجامعة من وقفة نعود بها إلى أعوام رفقة أساتذتنا الكرام، الذين قدموا لنا الكثير باذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.

قبل أن نمضي، نقدم أسمى عبارات الشكر و العرفان إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

أخص بالشكر أستاذي الدكتور المشرف يوسف أزروال على تأطيره و مساعدته لنا في إنجاز هذا العمل، لك مني كل الشاء و التقدير. كذلك الشكر موصول إلى أعضاء اللجنة المناقشة، كل من الأستاذ عبد المجيد سعدي رئيسا، و الأستاذ أمير عباد مناقشا، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و إعادة تصويبها.

لكم مني فائق التقدير و الاحترام.



## الإهداء

أهدي ثمرة جهدي الى أبي الذي لم يبخل علي يوما بشيء... .

إلى أمي التي رعتني بعطفها وحنانها... .

أقول لهما أنتما من وهبني الحياة و الأمل و النشأة على شغف

الاطلاع و المعرفة.

إلى زوجتي الغالية التي كانت دائما تسانديني... دمتي لي خير سند

إلى أغلى ما أملك أنس، معاذ و وائل... وفقكم الله.

عبد الرزاق

مقدمة.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول: السياسة الخارجية: مدخل مفاهيمي.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى.

المطلب الثالث: أهمية السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: سمات السياسة الخارجية.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: الأطر النظرية للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات الكلية في تفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: النظريات الجزئية في تحليل السياسة الخارجية.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا

المبحث الأول: دراسة في السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية الصينية:

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في القارة الإفريقية.

المطلب الأول: إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الإفريقية.

المطلب الثالث: التعاون الصيني الإفريقي.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول: العلاقات الصينية المغربية، الليبية

المطلب الثاني: العلاقات الصينية مع تونس وموريتانيا.

المطلب الثالث: العلاقات الصينية المصرية.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

المبحث الأول: الدراسة الجيوسياسية للجزائر.

المطلب الأول: دراسة عامة حول الجزائر.

المطلب الثاني: مكانة الجزائر في منظومة الاستثمار الدولية.

المبحث الثاني: واقع العلاقات الجزائرية الصينية.

المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية الجزائرية.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الجزائرية بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: استراتيجيه الشراكة والتعاون الصيني الجزائري.

المطلب الأول: مجالات التعاون بين الصين و الجزائر.

المطلب الثاني: الصين في الجزائر بين الاستثمار وتقديم الخدمات.

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

## مقدمة

يندرج هذا البحث في سياق دراسة العلاقات الدولية خاصة، ودراسة وتحليل السياسة الخارجية والتركيز على الصين وسياستها نحو الجزائر.

تشير السياسة الدولية إلى حقيقة مفادها ان مجمل العلاقات الدولية والتفاعلات السياسية والاقتصادية الجارية ضمن الإطار الدولي تبنى أساسا على توجهات وأهداف وأفعال صادرة عن الوحدات السياسية المكونة للمجتمع الدولي، و بالحديث عن مفهوم السياسة الخارجية وحدود عملها يتطلب إيضاح معناها الدقيق لكي تتمكن من مميزاتا على السياسة الدولية أو العلاقات الدولية أو الدبلوماسية، حيث تعتبر السياسة الخارجية المفتاح الذي يحدد تفاعل وتطور الدولة بشخصيتها في المجتمع الدولي ومدى مقدار نجاح تلك الشخصية عبر سلوكها السياسي وردود أفعالها اليومية تجاه بقية الدول.

كما أن الملاحظ والمتابع لتطور السياسة الخارجية يجد أنها بنية متجددة ومتغيرة تسير وتواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها العالم على جميع المستويات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية وحتى الثقافية، ومن ذلك يمكن القول أن السياسة الخارجية للدول تتغير وتتكيف باستمرار مع التغيرات الخارجية على حد سواء.

إن ما يمكن أن نشهده بعد نهاية الحرب الباردة وانتهاء عصر النظام الدولي ثنائي القطبية الذي تنزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بحيث غلب على هذا النظام سياسات الاستقطاب والسباق نحو التسلح والذي اثر بدوره على استنزاف الموازنة المالية للمعسكرين، هذه الحالة كان منها الأثر على بروز قوى أخرى صاعدة عملت على توظيف أدوات جديدة مغايرة لنظيرتها الشائعة في الفترة التقليدية للنظام الدولي السابق، إن هذا التحول اثبت نظرية أساسية مفادها أن النظام الدولي ليس في حالة ثابتة وإنما في حالة متجددة وهذا ما يمكن إسقاطه على السياسة الخارجية، ومن بين القوى الصاعدة التي استطاعت أن تفرض نفسها على أنها قوة صاعدة تحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها ، الصين التي أصبحت محل اهتمام الكثير من الأكاديميين وغير الأكاديميين.

ترتكز دراستنا هذه على السياسة الخارجية الصينية تجاه دول شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، حيث أن طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية ودول شمال إفريقيا لم تكن وليدة الحقبة التي جاءت بعد الحرب الباردة بل إنها تمتد إلى حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وقد استند صانع القرار في السياسة الخارجية الصينية أثناء تعامله مع دول شمال إفريقيا على العديد من الركائز والأولويات والتي كان تبنى



## مقدمة

على الجانب الاقتصادي، حيث شهد توجه ساسة الخارجية الصينية في تعاملهم مع دول شمال إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث عملت في أثناء هذه الفترة على تأييد ومساعدة دول المنطقة على التحرر من الاستعمار ودعم حركات التحرر التي كانت منها الجزائر، بطبيعة الحال وكان اول اتصال مباشر بين الصين والجزائر تم بمؤتمر باندونغ بإندونيسيا سنة 1955، كل هذا كان مقابل كسب الصين التأييد السياسي لهذه الدول في الحصول على منصب دائم في مجلس الأمن بالإضافة إلى احتواء قضية تايوان والتي كانت ضمن وحدة الصين، والتي لعبت الجزائر فيها دورا داعما.

اما المرحلة الثانية فتمثلت في حقبة ما بعد الحرب الباردة التي واكبت عصر الانفتاح الاقتصادي الصيني على العالم والتطور الصناعي والتكنولوجي والعسكري الذي أهلها لتكون في مصاف القوى الصاعدة إذ عملت الصين على استخدام تطورها الاقتصادي في توجيه سياستها الخارجية حيث أصبحت الصين من أكبر المنتجين لمختلف السلع والبضائع التي تصدرها لدول العالم وإفريقيا خاصة.

على هذا الأساس أصبحت الصين من الدول ذات التوجه السياسي والاقتصادي أثناء تعاملها مع القارة الإفريقية ودول شمال إفريقيا والجزائر، حيث برزت الصين على أنها البديل والرافعة لاقتصاديات دول المنطقة وانتهاجها سياسة عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية.

شكلت العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا في العلاقات الدولية فوصول هذه العلاقة إلى المستوى الاستراتيجي لها خلفياتها التاريخية ومرجعيتها السياسية.

حيث تعد الدوافع الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والجيوسياسية من أهم المحددات التي تصوغ السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول النامية خاصة الجزائر، فسياسة الصين المتمثلة في القوة الناعمة ساهمت في تطور العلاقات الجزائرية الصينية، فكل من الصين والجزائر دخلا في شراكات وتعاون من أجل تعزيز العلاقات بين البلدين.



### أهمية الدراسة.

#### 1/ الأهمية العلمية.

هذا الموضوع يندرج ضمن مجال تخصصنا، ويقدم نفسه كمساهمة لإثراء الأعمال خاصة في مجال السياسة الخارجية، حيث سوف نركز على السياسة الخارجية الصينية التي تعتبر من القوى الصاعدة ولها ثقلها الدولي خاصة في المجال الاقتصادي، وكيف أن توجهاتها تجاه دول شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة هدفه تطوير العلاقات.

#### 2/ الأهمية العملية.

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في إعطاء تصور واضح لعلاقة الصين والجزائر وكيف أن السياسة الخارجية للصين هدفها التواجد في العديد من المناطق التي تتمتع بالطاقة، كما أن العلاقات الصينية الجزائرية المبنية على الاقتصاد والشراكة والتعاون في العديد من المجالات، ما يجعلها تسير في طريق القوى الكبرى وتجسيد سياساتها على الواقع.

### مبررات اختيار الموضوع.

#### 1/ المبررات الموضوعية.

تكمن في محاولة تقديم إطار تحليلي للسياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، وهذا لتعميق وفهم طبيعة توجهات الصين نحو دول شمال إفريقيا، ومن منظور اقتصادي لأن الصين تسعى لامتلاك وزيادة القوة الاقتصادية للبروز في الساحة العالمية

#### 2/ المبررات الذاتية.

تكمن في الرغبة والميول الشخصي في دراسة مواضيع تتعلق بالسياسة الخارجية ، وعلى اعتبار أن موضوع السياسة الخارجية الصينية موجهة نحو دول شمال إفريقيا، وبالتركيز على دراسة حالة الجزائر كونها الدولة التي

## مقدمة

ننتهي لها وأردنا معرف العلاقة التي تربطها بالصين وما هي مجالات الشراكة التي تربطها وما مدى ترابط هذه العلاقة.

### الدراسات السابقة.

نقصد بالأدبيات السابقة جميع البحوث والدراسات العلمية التي تتشابه مع البحث الراهن أو تقترب منه في جانب ما.

#### 1/ الدراسة الأولى.

كتاب بعنوان الصين في إفريقيا شريك أم منافس لكتابه كريس ألدن، وترجمة عثمان الجبالي المثلوثي حيث حاول الكاتب التركيز على العلاقات الصينية الإفريقية وتوطيدها من خلال أن الصين قادرة على تكيف نفسها مع المشاغل الإفريقية، وركز أيضا على أن الوجود الصيني مرحب به من طرف الأفارقة خاصة أن هذه الدول تحتاج لقوة اقتصادية تستثمر داخلها، ليحاول في الأخير التركيز على أن أساس صلابة العلاقة الصينية الإفريقية المستقبلية هو السعي لتحقيق الربح لكلا الطرفين الصين والأفارقة ومحاولة الصين الوصول إلى مصاف القوى الكبرى.

#### 2/ الدراسة الثانية.

يدرس هذا المقال تحت عنوان الصين والمغرب الكبير: تعاون واعد لبيشار خاذر حتى نهاية القرن العشرين، تم تجاهل المنطقة المغاربية، باستثناء الجزائر: بدا المغرب العربي بعيدًا وكان ينظر إليه كسوق في قبضة الاتحاد الأوروبي، لكن اكتشفت الصين الاهتمام الكبير للمغرب الكبير، ولا سيما الجزائر بإستراتيجيته للنشر الاقتصادي العالمي.

#### 3/ الدراسة الثالثة.

درست هذا المقال الاستثمار الصيني في الجزائر ومصر وقام بالمقارنة بين الدولتين، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول المهمة للصين في شمال إفريقيا، كما أن مصر تعتبر من الدول الأولى التي بدأت العلاقة مع الصين في القارة الإفريقية، لذلك تريد الصين التواجد في الدولتين لتحقيق مصالحها الخاصة خاصة الاستثمارات الكبرى.

### إشكالية الدراسة.

نظرا لكل هذه التحولات التي شهدتها النظام السياسي الاقتصادي العالمي بفعل العولمة أصبحت تتطلب تحليل الاقتصاد السياسي للفاعلين داخل النظام ، ومعرفة كيف تتم صياغة السياسة الخارجية استجابة لهذه التطورات، وكيف يمارس التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية تأثيره على صياغة السياسات الخارجية لهؤلاء الفاعلين، والصين كفاعل في طريق الصعود بنت سياستها الخارجية على القوة الناعمة خاصة تجاه دول شمال إفريقيا.

وتبع إشكالية الدراسة من العلاقة الوثيقة بين مجال السياسة الخارجية الصينية وعلاقتها بدول شمال إفريقيا وبالتركيز على دولة الجزائر، لذلك نطرح التساؤل التالي:

**إلى أي مدى أثرت السياسة الخارجية الصينية على دول شمال إفريقيا لا سيما الجزائر؟.**

ويتفرع على هذا السؤال المركزي بعض الأسئلة الفرعية لتبسيط الإشكالية أكثر:

- 1/ ما هي المضامين التي شكلت السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة ؟
- 2/ ما هي الأهداف و الوسائل المتبعة في تنفيذ سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا ؟
- 3/ كيف نجحت السياسة الخارجية الصينية بالتواجد في دول شمال إفريقيا ؟
- 4/ ما هي طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية ؟

### فرضيات الدراسة.

تبعا للأسئلة التي تم طرحها كإشكالية للدراسة نقترح الفرضيات التالية:

- 1/ ترتبط السياسة الخارجية الصينية بمفهوم القوة الناعمة تجاه دول شمال إفريقيا والنامية من بينها الجزائر.
- 2/ الصعود الاقتصادي الصيني والحفاظ عليه يتطلب التوجه نحو إفريقيا لتوفرها على المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة سواء السياسية أو الاقتصادية.
- 3/ يؤدي تغير اتجاهات السياسة الخارجية الصينية إلى اعتماد القوة تجاه دول شمال إفريقيا إلى تغير العلاقات الثنائية.



## مقدمة

### صعوبات الدراسة.

من الطبيعي اني بحث لا يخلو من الصعوبات التي تعترض مسار الباحث، إلا أن أهمية الموضوع تشكل حافز للباحث على إكمال عمله العلمي إذ من الصعوبة تناول موضوع هام له ارتباطات وتداخلات بعدة تخصصات، حيث شكلت قلة المراجع الملموسة التي تناولت الدراسة خاصة منها الكتب مما حتم علينا الاستعانة بالمواقع الالكترونية، إضافة إلى الالتزامات المهنية والعائلية التي تأخذ منا وقتنا بالإضافة إلى هناك موضوع الساعة الذي يطرح نفسه بقوة في الساحة السياسية الجزائرية البلد الذي انتمي إليه وهو حراك 22 فيفري الذي ربما أنسانا التزاماتنا وكان وقعه علينا شديدا حيث أن القضية تتعلق بمصير الوطن.

### حدود الدراسة.

#### 1/ الحدود الزمنية.

تدور أحداث هذا البحث حول السياسة الخارجية الصينية تجاه دول شمال إفريقيا حيث بدأت العلاقات في التطور بعد فترة الحرب الباردة تحديدا.

#### 2/ الحدود المكانية.

اخترنا دراسة حالة الجزائر كونها الدولة التي ننتمي إليها، وكيف كانت السياسة الخارجية الصينية تجاهها

### الإطار المنهجي للدراسة.

من أجل معالجة الموضوع استخدمنا في هذا البحث مجموعة من المقاربات المنهجية التقليدية والجديدة تبعا لما تفرضه أهداف ومستوى التحليل فقد استخدمنا:

#### 1/ المنهج التاريخي.

هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخير تأليفها ليتم عرض الحقائق أولا عرضا صحيحا في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة، وقد استخدمنا هذا المنهج في بحثنا بالعودة إلى تاريخ تطور العلاقات الصينية الجزائرية التي تعود جذورها إلى فترة الحرب الباردة.

## مقدمة

### 2/ المنهج الوصفي:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معرفة أهم الصفات المميزة للسياسة الخارجية الصينية وتحليل العلاقات بين الطرفين (الصين ودول شمال إفريقيا) لمعرفة أبعاد وطبيعة توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

### 3/ دراسة حالة:

وهو منهج يهدف الوصول إلى معلومات شاملة عن الحالة المدروسة وذلك بالاهتمام بمختلف جوانبها وكذا مختلف العوامل المؤثرة فيها، حيث يهدف التعمق في جوانب حالة لظاهرة معينة بهدف تثبيت الفهم بناء على كافة العوامل المؤثرة في تلك الحالة، وفي هذا الشأن استخدم لدراسة حالة الجزائر، وكيف أن السياسة الخارجية الصينية تتجه لها مباشرة.

### تقسيم الدراسة.

للإجابة على هذه الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية للدراسة ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة، ستتم دراسة الموضوع باعتماد الخطة المكونة من ثلاثة فصول:

1/ تطرقنا في الفصل الأول المعنون الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية، حيث جاء في ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول للمبحث حول: السياسة الخارجية: مدخل مفاهيمي، أما بالنسبة للمبحث الثاني: سمات السياسة الخارجية. أما المبحث الثالث فيلقي الضوء على: الأطر النظرية للسياسة الخارجية

2/ أما الفصل الثاني والذي عنوانه: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا، قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي: المبحث الأول وتطرقنا فيه إلى: دراسة في السياسة الخارجية الصينية، كما عنون المبحث الثاني السياسة الخارجية الصينية في القارة الإفريقية، أما المبحث الثالث السياسة الخارجية الصينية تجاه دول شمال إفريقيا.

3/ أما بالنسبة للفصل الثالث والذي تمحور حول السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر وقد قسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، المبحث الأول دراسة جيوسياسية للجزائر، أما المبحث الثاني العلاقات الجزائرية الصينية، والمبحث الثالث والأخير الشراكة والتعاون الصيني الجزائري،



## مقدمة

---

4/ أما الخاتمة فسنعرض فيها نتائج البحث، حيث سنحاول الإجابة على التساؤلات المكونة للإشكالية المطروحة في بداية الدراسة، وسبر مدى صدق الفرضيات التي قمنا باقتراحها.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية، وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية، وفي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا واضحا وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي، مما اكسب دراستها أهمية بالغة، تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية في فهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الدولية في أنماط مختلفة في النسق الدولي، وفي هذا الفصل سوف نفضل في السياسة الخارجية ونحيط بجميع جوانبها التي تساعدنا في دراسة باقي الموضوع.

وقمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة الخارجية: مدخل مفاهيمي.

المبحث الثاني: سمات السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: الأطر النظرية للسياسة الخارجية.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

### المبحث الأول: السياسة الخارجية: مدخل مفاهيمي.

يعد تحليل ودراسة أي مجال من مجالات المعرفة، أمرا يفرض علينا دائما أن نتطرق إلى جملة من التعريفات الموضوعات التي تضطلع بموضوع الدراسة، لذلك ارتأينا أن نخصص هذا المبحث إلى عرض مقارنة مفاهيمية.

#### المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

إنه من الصعب بمكان أن نجد تعريفا ثابتا للسياسة الخارجية يكون محط إجماع، لما يكتنفه الموضوع العديد من الصعاب، هدا نتيجة تداخل العديد من التصورات والقناعات التي تختلف باختلاف الرؤى والشواهد للمهتمين بهذا الحقل، و هذا ما سوف يتضح لنا من خلال جملة من التعريفات التي سوف ندرجها في هذا المطلب.

تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها:

" سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، و قد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة ما، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول، كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة." (1)

هناك اتجاه يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادفة لأهداف الدولة في المحيط الخارجي ومن هؤلاء سيوري الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها تنصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية، فالسياسة الخارجية عنده هي:

" مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول و مشكلات البيئة الدولية استعمال النفوذ والقوة بل و العنف في بعض الأحيان." (2)

إذن فالسياسة الخارجية تكون من قبل جهات رسمية، تجاه دول أخرى لتحسين العلاقات.

1 فاطمة حموتة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 40.

2 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة، طبعة 2، 1998)، ص 8.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

إتجاه آخر على أنها تنظيم نشاط الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول، وهذا التعريف يتبناه من يركز على النشاط والأفعال وردودها التي تقوم بها الدولة، وكيفية ممارستها بعلاقتها وغيرها من الدول والظروف التي أثرت عليها سواء داخلية أو خارجية، و التي تهدف إلى تحقيق مصالح الدولة وأهدافها، وبالتالي فان هذا الإتجاه من التعريفات يهدف إلى أن السياسة الخارجية عبارة عن تحويل المدخلات إلى مخرجات.<sup>(1)</sup>

وعرفت أيضا على " أنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، أو أقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية."<sup>(2)</sup>

ويقدم فيرنس وسنايدر تعريفا للسياسة الخارجية يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل وأساليب الاختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات فيقولان أن السياسة الخارجية هي:

" منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها مستقبلا."<sup>(3)</sup>

ويوضح تأمل هذا التعريف انه لا يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، فالسياسة الداخلية هي أيضا مجموعة من القواعد التي تستعمل التصرف و الاختيار.

و من جانب آخر يعرف الدكتور بلانو داولتون أنها:

" منهج تخطيط العمل يطوره صانعوا القرار في الدولة تجاه الدولة، أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية."

كذلك يعرفها هولستي على أنها:

" مجموعة القرارات و الأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة."<sup>(4)</sup>

ويعرفها روزنار على أنها:

---

1 طارق زياد الشرطي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، (الأردن: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2013) ص 27.

2 المرجع نفسه، ص 8.

3 محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 7.

4 فاطمة حموتة، المرجع السابق، ص 41.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

" التصرفات السلطوية التي تتخذها الدولة أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير مرغوبة ".

وباستثناء تعريف روزنار فان التعريفات السالفة الذكر، لا تحدد كل الأعداد المتصورة لعملية السياسة الخارجية، فهي تقتصر على تعريف السياسة الخارجية بأحد أبعادها أو مكوناتها، سواء على مستوى السلوك أو الأهداف، كما أن بعضها شديد العمومية حيث لا يوضح طبيعة السياسة الخارجية و لا يميزها عن غيرها من السياسات. (1)

وفي الأخير يمكننا القول انه باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، واختلاف المعتقدات والقيم المجتمعية و قوة ومكانة الدولة، تختلف معهم أبعاد السياسة الخارجية المتصورة، ومن خلال التعريفات السالفة الذكر، نجد أن كل مفكر قد جاء على تعريف السياسة الخارجية من خلال زاوية محددة تسهم في مجملها في إبراز تعريف السياسة الخارجية كل حسب تصوراته وقناعاته.

وكتعريف إجرائي للسياسة الخارجية هي:

" جملة من البرامج والقرارات والنشاطات الرسمية والغير رسمية، الموجهة إلى خارج الدولة، تحتل الفعل وردة الفعل، يراد منها تحقيق أهداف ومصالحة الوطن، وكذا التعبير عن معتقدات وإرادات ورغبات وتوجهات الدولة السياسية ".

فالسياسة الخارجية دائما تبحث لتحقيق أعلى المكاسب بأقل التكاليف.

**المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى.**

سوف نتطرق في هذا المطلب لمجموعة من الموضوعات التي تتداخل مع السياسة الخارجية، وهذه الموضوعات قد تتشابه في بعض الجزئيات مع السياسية الخارجية، لذلك يجب توضيحها وتفريقها عن السياسة الخارجية حتى يتضح لنا الموضوع، وتعلق بها مثل السياسة الداخلية، الدبلوماسية، السياسة الدولية، العلاقات الدولية، الإستراتيجية و السياسة العقائدية.

1 محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 11.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

أولاً: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساساً للسياسة الداخلية، ويكن القول في هذا المجال بان السياسة الخارجية هي امتداد لسياسة الداخلية وعلى هذا الأساس فان صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي إن السياسة الخارجية كالسياسة الداخلية، كل منهما يكون بعداً من أبعاد الحركة السياسية، بحيث أن اختلاط الواحدة بالأخرى يسمح بخلق القوة، والتعبير عن الإرادة الحاكمة، حيث أن جميع علماء السياسة الخارجية يسلمون اليوم بأنه من العيب تصور لإمكانية الفصل بين الناحيتين، إلا إذا أردنا تشويه معنى الدولة الحديثة.<sup>(1)</sup>

ربما كان كارل فريدريك أول أكاديمي بين في مؤلفه **السياسة الخارجية الصادر سنة 1938**، إلى الترابط الوثيق بين السياسة الخارجية والداخلية، حيث أشار إلى أن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية وبالذات في النظم الديمقراطية، و إلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاد خارجية.

ويذهب سنايدر إلى ابعده من ذلك فيقول أن السياسة الخارجية والداخلية أصبحتا متشابهتين إلى حد كبير وهو ما يطلق عليه تعبير تدخيل **damestication** السياسة الخارجية.<sup>(2)</sup>

وعلى الرغم من العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، إلا انه هناك معياراً للتمييز بينهما، فقد يتدخلان في بعض الأوقات، وقد يكملان بعضهما البعض لهذا سوف نفصل في العلاقة بين كل من السياسية الخارجية والسياسة الداخلية على النحو الآتي:

- حدود العمل للسياستين مختلفة من حيث تحديد مصادرها، ولكن الدولة في المجال الداخلي بصورة عامة لها السيطرة الكاملة على مستوى الأفراد والجماعة، في حين تتصدى لهذه الحكومة في السياسة الخارجية للإرادات المتنازعة للدول الأخرى التي تثبت غالباً، أي أن هذه الإرادات غير مرنة و تتميز بصعوبة التوفيق بينهما.<sup>(3)</sup>

1 احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، (الأردن: دار الزهران لنشر والتوزيع)، ص 48-49.

2 محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص 72.

3 احمد نوري النعيمي، **المرجع نفسه**، ص 50.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

- الأهداف الرئيسية للسياستين مختلفه، لأن محور السياسة الخارجية يدور حول البقاء والحماية والدفاع، وأن مجموعة من عناصرها لها علاقة مع عناصر السياسة الداخلية، مثل التجارة الخارجية والإنفاق والدفاع التي لها تأثير واضح على الرخاء و مستوى المعيشة. (1)
- الإهتمامات المركزية للسياسة الخارجية تدور حول مسألة احتكار الدفاع و الدبلوماسية، والحكومة تقوم بوظيفة التنمية أكثر من السياسة الداخلية، وفي قضايا الشؤون الخارجية تحمل الأفراد والعشائر بصورة عامة إذ لا تمنح لهم قوة في هذا المجال. ، إلا انه هناك اختلاف بين بعض الدارسين في تحليل لطبيعة السياستين الداخلية والخارجية ويرى هؤلاء أن عناصر السياسة تجتمع كلها في يد الدولة تستطيع التحكم فيها و تراها بوضوح، بعكس الأوضاع الداخلية التي لا تستطيع أن تتحكم الدولة في جميع عناصرها. (2)

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن كلا من السياسة الداخلية والخارجية متداخلتين إلى حد كبير وأتأمتا تتشاركان في نفس الغاية، وهو الحفاظ على المصلحة الوطنية باختلاف أبعادها إلا أنهما يختلفان من حيث الاتجاه الذي يتخذه، فالسياسة الداخلية تكون موجهة إلى البيئة الداخلية والسياسة الخارجية تكون موجهة إلى البيئة الخارجية.

### ثانيا: السياسة الخارجية والدبلوماسية.

تختلف السياسة الخارجية عن الدبلوماسية من حيث أن السياسة الخارجية تعد تدير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول والفواعل الدولية الأخرى، أي أنها المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة لعلاقاتها في الشؤون السياسية التجارية والاقتصادية والمالية مع بقية الفواعل، أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية يعرف الكاتب الروسي **تونكين** الدبلوماسية على أنها نشاط، بما في ذلك مضمون وإجراءات وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة القائمة على العلاقات الدولية الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات وإدارات الشؤون الخارجية والوفود والبعثات الخاصة، ويحقق بالوسائل سلمية أهداف السياسة الخارجية للدولة إضافة إلى (3) ذلك

1 احمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 50.

2 محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 72.

3 محمد العربي لأدمي، " السياسة الخارجية دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات، " مجلة دراسات وأبحاث المركز

العربي الديمقراطي، الجزائر، 2016.ص 12.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية، أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقاً للمعيار المصلحة الوطنية. (1) إلا أن هذا لا يعني بان الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي إنما يطلق عليه بعض الكتاب بالدبلوماسية السرية، التي تعني قيام الدبلوماسية على إفساد علاقة للدولة المعتمدة لديها، بدولة أخرى وإخفاق تلك الأساليب السرية، من الممكن أن يؤدي بالدولة إلى استخدام الأدوات القتالية لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية.

و يتضح مما سبق أن السياسة الخارجية تمثل الجانب التشريعي في الدولة، في حين تدخل الدبلوماسية تكون في إطار التنفيذ، و من مظاهر اختلاف السياسة الخارجية عن الدبلوماسية، أن الأولى يجب أن لا تكون سرية، على اعتبار إن الرأي العام المحلي لا يمكنه الارتباط بعاهدة أو اتفاقية ما لم تكن معروفة عندهم، أو يوافقون عليها سلفاً، أما الثانية فإنها تتصف بالسرية، على الرغم من أن الدبلوماسية استخدمت الدعاية الخطابية، الإذاعة، الصحافة، للتأثير في الرأي العام، إلا أنها بقيت في سريتها بغيت الوصول إلى الأهداف. (2)

وكخلاصة لما تقدم يمكن القول أن السياسة الخارجية تتسم بالطابع العلني و هي اشتمل من الدبلوماسية إلا أن الأخير تعتمد في كثير من الأحيان على السرية، و تعد احد وسائل تنفيذ السياسة الخارجية.

### ثالثاً: السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

يعرف الدكتور حامد ربيع السياسة الدولية، على أنها التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة رغم وضوح هذا التعريف إلا انه أعطى لهذه التفاعلات صفة التصادم، و هذا ما لا يميز السياسة الدولية دائماً، فالسياسة الدولية يمكن أن تتضمن تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول.

إلا انه هناك ما يمكن أن نلاحظه من خلال هذه التعريف: (3)

1 محمد العري لأدمي، المرجع السابق، ص 12.

2 علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001)، ص 34.

3 سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة 2 (عمان: دار وائل للنشر، 2006) ص 21.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

إن السياسة الدولية تفترض علاقات تقاطعية، وتفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة، لا بل السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي فحسب بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية طالما لهما صفة دولية و هذا يعني أن السياسة الدولية تقوم على المنظمات غير حكومية مثل منظمة الصليب الأحمر والاتحادات العالمية لعمال و الجمعيات الدولية العلمية، والمنظمات الدولية الحكومية و على الرغم من أنها تشكل جزءا من السياسة الخارجية، إلا أنها تتضمن عنصرا مستقلا عنها. (1)

إنه من خلال ما تقدم يمكننا أن نستشف أهم الفروق والتداخلات بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية إن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب، وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات والجماعات النشيطة الدولية.

### رابعاً: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

يرى الدكتور أبو عامر أن مفهوم السياسة الخارجية اقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية، فان السياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أخرى أنها هي التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة، والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من اجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من اجل بلوغ أهداف محدد سلفاً. أما العلاقات الدولية فهي تعد مصطلح حديث من حيث النشأة، لان الدولة القومية هي المصدر الأساس في تنظيمها، وقد دخل هذا المفهوم إلى حيز الواقع العملي في القارة الأوربية في نهاية القرن الثامن عشر، وشاع في إرجاء العالم كافة من خلال الاستعمار الأوربي إلى حد كبير. "فالسياسة الخارجية تصنع داخل الدولة وهي انعكاس للسياسة الداخلية، أما العلاقات الدولية فهي كما عرفها مارسيل ميرل هي كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى التي تتطلع نحو عبورها، وهي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول. (2)

كانت هذه علاقة السياسية الخارجية ببعض المصطلحات القريبة منها، وبعد التوضيح التام لها، الان نترق الى أهمية السياسة الخارجية.

1 سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 21.

2 احمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص، ص 44، 45.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

### المطلب الثالث: أهمية السياسة الخارجية.

تعتبر السياسة الخارجية احد العناصر الرئيسية للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي، ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة، بيد أن أهمية السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة، تختلف من وحدة دولية إلى أخرى، فبالنسبة لبعض الوحدات تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة العامة، بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشية في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى.

وبصفة عامة، تمثل السياسة الخارجية موقعا مركزيا في السياسة العامة للوحدة الدولية في الحالات التالية:

\*/ تلعب السياسة الخارجية دورا تنمويا، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية لاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة، و قد لعبت السياسة الخارجية مثل هذا الدور في السياسة الخارجية المصرية في الفترة عبد الناصر. بحيث أدرك الغرب أن عداؤه لعبد الناصر يكلفه مصالحه في العالم الثالث.

\*/ تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، ومن ذلك إتباع بعض دول العالم الثالث سياسة عدم الانحياز في إطار الحركة الدولية عدم الانحياز، وذلك من اجل مواجهة نفوذ القوتين العظمتين وحماية استقلال تلك الدول.

\*/ تلعب السياسة الخارجية دورا في تأمين المصالح الخارجية، ومن ذلك الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السوفيتية في الشرق الأوسط في الخمسينيات لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفيتي أو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية من خلق المناخ الملائم لازدهار الاستثمارات الأمريكية في الخارج.<sup>(1)</sup>

\*/ تلعب السياسة الخارجية دورا في تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي، ويتحقق ذلك من خلال لجوء صانع القرار في السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي إلى

1 الأكاديمية السورية الدولية، " مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها "، تاريخ الاطلاع 2018/03/03، على

الرابط التالي: [http://sia-sy.net/sia/view\\_article.php?id=7](http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7)

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

التفاف أفراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي، وهو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلية إزاء العرب في ضمان التكامل القومي للمجتمع الإسرائيلي.

\* تلعب السياسة الخارجية في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية، تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري، ومن ذلك الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي.

\* تلعب السياسة الخارجية دورا سياسيا داخليا في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية، وإضفاء الشرعية على سلطة الداخلية، وبصفة عامة تلعب السياسة الخارجية دورا حيويا في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته، ففي المجال الخارجي، يستطيع القائد السياسي أن يظهر حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية من خلال عناصر الهيئات الدولية دون أن يلزم نفسه بتحمل تكاليف تلك الحلول، ولكنه يجد من الصعوبة بمكان أن يفعل الشيء ذاته في مجال السياسة الداخلية، كذلك يلجأ بعض القادة إلى تنشيط دورهم السياسي الخارجي لإعطاء الانطباع لدى الرأي العام الداخلي بقدرتهم على الانخياز و اكتساب احترام العالم.<sup>(1)</sup>

بيد أنه في حالات أخرى قد تلعب السياسة الخارجية دورا هامشيا، ويمكن تحديد مجموعة من الحالات التي تتفاعل فيها أهمية السياسة الخارجية كجزء من أجزاء السياسة العامة للدولة.

\*/ دول الحياد القانوني مثل النمسا و سويسرا.

\*/ الدول محدودة الموارد إلى حد كبير بشكل لا يمكنها من إتباع سياسة خارجية نشيطة.

\*/ الدول الصغيرة المنضوية تحت لواء الأحلاف الكبرى كبلغاريا في الكتلة السوفياتية السابقة، فهذه الدول تضطر إلى مسيرات القرارات السياسية الخارجية للدول الكبرى في الحلف.

\*/ الدول الصغيرة التابعة اقتصاديا ، كالبيرو.<sup>(2)</sup>

1 محمد العري لأدمي، المرجع السابق، ص 19.

2 أليكس مينتس، كارل دي روبن، " فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، " مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2016، ص 152.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

\* / الدول التي تمر بمرحلة تغيري جذري وكلي، كالاتحاد السوفياتي في الفترة الستالينية أو في الصين الشعبية في فترة الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى، فالصين الشعبية مثلا سحبت كل سفرائها من الخارج إلا سفيرها في مصر كجزء من عملية تقليص حجم السياسة الخارجية الصينية إبان تلك الثورة.

\* / الدول المنبوذة من المجتمع العالمي كجمهورية جنوب إفريقيا إبان فترة الفصل العنصري.

و يمكن التعرف على أهمية السياسة الخارجية من خلال مجموعة من المؤشرات منها: نصيب ميزانية وزارة الخارجية من الميزانية العامة، و نسبة الأفراد العاملين في مجال السياسة الخارجية من كل العاملين الحكوميين في الدولة، وعدد الدول التي تتبادل معها الدولة التمثيل الدبلوماسي من الدول الكائنة من النسق الدولي.

والواقع أن أهمية السياسة الخارجية ليست مجرد قضية نظرية، إنما أيضا قضية عملية، ترتبط بالأداء العام للنظام السياسي، لصانع السياسة الخارجية مطالب لوضع تلك السياسة في موقعها المناسب من السياسة العامة لدولة، و على وجه التحديد يتحقق قدر من التوازن النسبي بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية طبقا لظروف الدولة، فلا يمكن القول أن صانع السياسة الخارجية مطالب بالاهتمام بالسياسة الخارجية بقدر اهتمامه بالسياسة الداخلية، ذلك أن هذا الاهتمام يعتمد على طبيعة المشكلات الداخلية التي تواجهها الدولة، و الفرص المتاحة لصانع السياسة الخارجية في المجال الدولي لتحقيق مكاسب تعود على السياسة الداخلية لدولته بالمنفعة، فكلما قلت المشكلات الداخلية وزادت الفرص الخارجية المتاحة، كان من المنطقي أن يزداد اهتمام صانع السياسة الخارجية بتلك السياسة. <sup>(1)</sup> والعكس صحيح ومن ثم فان صانع السياسة الخارجية في سعي دائم لتحقيق فقط توازن متحرك بين السياستين وتعتمد هذه النقطة على عوامل متعددة وفي كل الحالات فان اهتمام صانع السياسة الخارجية بتلك السياسة يتوقف على الحد الذي تنعكس فيه السياسة ايجابيا على السياسة الداخلية، لذلك فقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العزلة عن الشؤون الدولية في بعض الفترات حينما بدت تلك السياسة ضرورية لتفرغ للبناء الداخلي، واتجهت نحو التدخل في الشؤون الدولية حينما زادت المصالح الاقتصادية الأمريكية في الخارج، <sup>(2)</sup> وأوجدت تلك السياسة الداخلية أداة مناسبة لحماية تلك المصالح، كذلك فان اهتمام صانع السياسة الخارجية بتلك السياسة يجب أن لا يتخطى المقدرات القومية المتاحة لدولته.

1 طارق زياد الشرطي، المرجع السابق، ص 34.

2 محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 80

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

### المبحث الثاني: سمات السياسة الخارجية.

شرحنا في المبحث الأول السياسة الخارجية، من خلال تقديم جملة من التعريفات المتداخلة فيما يخص السياسة الخارجية، وكذا الموضوعات المتعلقة بها والتي تشارك مع السياسة الخارجية نفس الدائرة، كذلك وقفنا على مدى أهمية السياسة الخارجية بالنسبة للفواعل والقائمين عليها إلا انه وللإحاطة بمسارات السياسة الخارجية فانه يتوجب علينا تقديم جملة من السمات التي تتصف بها السياسة الخارجية.

### المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية.

تتضمن السياسة الخارجية اختياراً لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل للبيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية، أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن ثم فانه من العسير تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف، أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية.

و من هنا فان كل دولة تلجأ إلى تحديد أو تبني أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي و تسخر جميع الإمكانيات والوسائل لتحقيقها، و تتلخص الأهداف التي يمكن لدولة تحقيقها فيما يلي:

### أولاً: / أهم موضوعات أهداف السياسة الخارجية.

- / حماية السيادة الوطنية والأمن القومي: مفهوم الأمن هو عبارة عن أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء كما يراه كيسنجر، فيما دائرة المعارف البريطانية بأنه حماية الأمة من خطر قاهر على يد قوة أجنبية، وتعريفات أخرى عديدة ليست ذات تعريف شامل للأمن القومي وذلك يعود إلى عقلية الدول حول هذا المفهوم لأنها، لذا فان الأمن القومي هو القدرة على حماية الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية الطبيعية منها والمفتعلة وإعداد الدولة وتجهيزها للتجاوز والتصدي لأي تهديد مستقبلي.<sup>(5)</sup>

1 حمدوش رياض، "تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي"، رسالة دكتورا، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم السياسية، 2012، ص5.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

فيعتبر هدف حماية السيادة والأمن القومي من أهم الأهداف التي توليها الدولة بكافة إمكاناتها للحفاظ عليها ضمن سياستها الخارجية، و تعمل على توظيف كل إمكاناتها وإدارتها للحفاظ على كيانها و للقدرة على مواجهة التهديدات المحيطة بها .

-/ **التنمية و الرخاء الاقتصادي:** إن جزءا هاما من قدرة الدول الحفاظ على كيانها السياسي والقومي هو تدعيم قوتها المادية والمعنوية، فلا شك انه كلما ازدادت قدرة الدولة وإمكاناتها زادت قدرتها على حماية نفسها وسيادتها، بالإضافة إلى زيادة طموحها نحو الخارج وكلما امتلكت قوة أكبر وقدرات أكثر زادة طموحها للعب دورا فعال في السياسات الدولية، والذي يصبح هدفا من أهداف السياسة الخارجية وبالتالي قدرتها على اخذ موقعها في النظام الإقليمي أو الدولي، فالدول تسعى إلى القوة كهدف بحد ذاته بل وسيلة للوصول إلى بعض الأهداف الأخرى، كالسمعة أو الهيبة أو فرض السلام أو التأثير في اتجاهات النظام السياسي الدولي، لذلك تسعى الدولة إلى العمل على إيجاد السبل و الأدوات للاعتماد على ذاتها بمواردها وإمكانيتها للمحاولة بقدر الإمكان من عدم الاعتماد على دول أو جهات خارجية، لما له من ثمن بتأثيره على العديد من الجوانب في سلوك الدولة وسياستها الخارجية بالإضافة إلى أن مبدأ الاعتماد، يحقق لها الأهداف المنشودة، والتي جزءا منها النمو والرخاء الاقتصادي .

-/ **زيادة إمكانات الدولة:** يقصد بها الإمكانات المادية و المعنوية، وهي تلك التي تعطي الدولة القدرة على الحفاظ على كيانها السياسي و القومي، وتحدد طبيعة السياسة الخارجية للدولة، لتعطيها قدرة المحافظة على مواجهة الضغط و التهديد الخارجي.

-/ **الأهداف الإستراتيجية والدينية:** الإستراتيجية تضع متخذ القرار في حالة تصور للمستقبل، وما يجب عليه من تحديد لأهدافه والوسائل المحققة لها، مثل الدبلوماسية، والدعائية، والاقتصادية، و العسكرية. الخ وللاستراتيجية دور فعال في تحديد الأهداف المرحلية والنهائية التي تخطط لها الدول، وتبرر صراعاتها على أساسها، بالإضافة إلى أنها تخلق حساسيات ونفسية متبادلة، وقد تتضمن التأثيرات التي تتركها تراكماتها إلى وقت بعيد، و أحيانا قد يتعذر اقتلاعها كليا.<sup>(1)</sup>

1 مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 80 .

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

ثانياً: / تصنيفات أهداف السياسة الخارجية.

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات عامة و هي:

- فئة الأهداف المحورية: و هي التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون سبب وجود الدولة أحياناً، كالسيادة الوطنية مثلاً: و هي أهداف ذات أهمية قصوى وتوظف كافة الإمكانيات و الوسائل للحفاظ عليها.
- فئة الأهداف المتوسطة: تفرض أحداث تغير في المحيط الخارجي للدولة، والالتزام بهذه الأهداف ولو أنها لا توازي أهمية الأهداف المحورية، ومن بين هذه الأهداف مثلاً: بناء نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي.
- فئة الأهداف البعيدة: الدولة هنا لا تعبئ إمكانياتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى، فهي مجرد تصور لبنية النظام الدولي، كما فعلت مثلاً الجزائر في السبعينات حيث دعت لقيام نظام اقتصادي دولي جديد.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية.

بصفة عامة إن أدوات السياسة الخارجية تنصرف إلى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وبينما تشمل الموارد الاقتصادية والموارد الطبيعية والبشرية، فإن المهارات البشرية تنصرف إلى المقدرة على أداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة والممارسة كقيادة الجيش والتفاوض الدولي وغيرها.

حيث يقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى:

**1/ الأدوات الدبلوماسية:** تضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بينما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية، ومواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة الموارد في وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.<sup>(2)</sup> إن الدبلوماسية هي النتيجة الحتمية

1 حمدوش رياض، المرجع السابق، ص 12.

2 جوزيف فرانكل، تر: غازي عبد الرحمان العتيبي، العلاقات الدولية (جدة: مطبوعات تهامة، 1984) ص 135.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

لتعايش بين الوحدات سياسية مستقلة على درجة من الاتصال فيما بينها، وهكذا نجد أن اهتمام كل النظام الدولي غير من طبيعة الدبلوماسية ونظرا لان المصالح الوطنية لدول المختلفة لا يمكن ضمائها إلا عن طريق المحافظة على توازن القوى، فقد كان على الدبلوماسية، أن تراعي احتياجات النظام ككل، وبدل من الدسائس والخداع التي عرفت من قبل، زاد التركيز على صفات الآمنة وحسن النية والمفاوضات الصادقة حيث أصبحت الدبلوماسية مع بقائها وسيلة أساسية لسياسة الدولة، جهة هامة تعمل باسم المجتمع الدولي ككل.<sup>(1)</sup>

**2/ الأدوات الاقتصادية:** تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، و تشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها، ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدة الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية وأدوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.

**3/ الأدوات العسكرية:** كان الحقل العسكري، بخلاف حقل الاقتصاد، حكرا للحكومات، و برغم هذا الاحتكار فان الدولة مقيدة لحد كبير بالاعتبارات الدولية، ولا يمكن قيام إستراتيجية ناجحة من طرف واحد إلا إذا كانت الدولة من القوة بحيث تقدر على مواجهة منافسيها، أو إذا كانت سياسة العزلة وهي سياسة لم تعد كما سبق القول ممكنة في عالمنا المعاصر والدول سواء عندما تتبع ما يجري عليه العمل في الوقت الحاضر من عقد التحالفات أو عندما تساهم في مشاريع الأمن الجماعي في المستقبل، لم تعد تملك السيطرة كاملة على الوسيلة العسكرية كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية.<sup>(2)</sup>

و هذه الوسيلة تحتل مكانا هاما في كل مقتضيات السياسة الخارجية و هي باهظة التكاليف كما تقتطع من الإنتاج في كل الدول، إن الأداة العسكرية تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار للعمل الدبلوماسي، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها.

1 جوزيف فرانكل، المرجع السابق، ص 135.

2 محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 72.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

**4/ الأدوات السياسية الداخلية:** تنصرف أدوات السياسة الداخلية إلى تلك المهارات و الموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، ذاك أن مثل هذا التأييد لأثار النظام السياسي على السياسة الخارجية، يشكل موردا من موارد السياسة الخارجية يقوي من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الأخرى، ومن ثم فان قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياسته وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية و قدراته المالية و التنظيمية هي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية. (1)

**5/ الرمزية و الدعائية:** يندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية و الأيدلوجية والثقافية و تعني الدعائية عموما أي محاولة منظمة للتأثير على عقول و عواطف و تصرفات جماعة معينة تحقيقا لهدف عام معين، وتشارك الدعائية مع الدبلوماسية في كونها نشاطا كلاميا بالدرجة الأولى، غير أنها تختلف عنها من ناحيتين هامتين.

أولا: توجه الدعاية إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها (أما الموضوع الهام المتعلق بالدعاية التي تقوم بها الحكومة داخليا فلا تعيننا في هذا المجال) كما أن تأثيرها على بقية الحكومات هو تأثير عرضي في غالبية الحالات.

ثانيا: الدعاية نشاط أناني لا تحكمه إلا اعتبارات المصلحة الوطنية للقائم بالدعائية و لهذا فهو نشاط لا تقبله الدول الأخرى، ولا تحتوي الدعاية على أي محاولة للوصول إلى حل وسط بين المصالح الوطنية المتنافسة بل ينحصر هدفها في تحقيق امتيازات وطنية لقائم الدعاية. (2)

**6/ الأدوات العلمية والتكنولوجية:** تشمل الأدوات العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وتتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الخارج.

1 بودريابن منيرة، " دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية "

رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 09.

2 بودريابن منيرة، المرجع السابق، ص 10.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

**7/ الموارد الطبيعية:** يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة من هبات الله وليس للإنسان دخل في وجودها، ومن أمثلة ذلك الأراضي الزراعية والغابات وما تحويه الأرض في باطنها من معادن وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية ومثال ذلك حظر تصدير النفط العربي لدول الغربية سنة 1973. (1)

### المبحث الثالث: الأطر النظرية للسياسة الخارجية.

تعددت الاتجاهات النظرية التي حاولت تقديم أطر تفسيرية لفهم الدوافع والأسباب التي تدفع الدول إلى تبني توجهات محددة في السياسة الخارجية في فترات زمنية معينة، وهذا ما يبرره وجود عدة تصنيفات ونماذج نظرية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى النظريات الكلية والنظريات الجزئية.

#### المطلب الأول: النظريات الكلية في تفسير السياسة الخارجية.

##### أولاً/ النظرية الواقعية.

**الواقعية الكلاسيكية:** شكل التحليل الواقعي للعلاقات الدولية إطاراً نظرياً هاماً لتفسير السلوكيات الخارجية للدول، وبشكل خاص أثناء مرحلة الحرب الباردة، وقد شهد هذا التحليل تطورات مهمة في تصورات الواقعيين حول طبيعة السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها إلا أنها حافظت على الفرضية الأساسية التي مفادها أن النظم الدولي هو المحدد الأساسي لسلوكيات الدول.

وتشكل المصلحة الوطنية مفهوماً أساسياً ومركزي لدا صناع القرار في السياسة الخارجية ونقطة مرجعية لتفسير عمل الدولة، ويؤكد الواقعيون أن طبيعة النظام الدولي الفوضوية في الأساس تشكل مدخلاً هاماً لتفسير السياسة الخارجية من خلال السعي لتحقيق الأمن عن طريق الجهود المبذولة لتعزيز القوة في النظام الدولي ويعتقد الواقعيون أيضاً أن السياسات الخارجية للدول تشترك في هذه الأساسيات كالقوة النسبية للدول وهيكل النظام الدولي، وعليه فإن الدول تسعى إلى تعزيز قوتها من خلال استغلال الموارد، (2)

1 مصباح عامر، المرجع السابق، ص 61.

2 رايح زغوني، "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه احتلال العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص المقتربات النظرية"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2007، ص 20.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

الموقع الجغرافي، القوة العسكرية، وهذا ما يفهم من خلاله السلوكيات الخارجية للدول، وهو ما يركز عليه الواقعيون التقليديون أمثال مورغانثو، إدوارد كار، في تفسيرهم للسياسات الخارجية للوحدة الدولية كفاعل وحدوي وعقلاني في السياسة الدولية.

وفي هذا الإطار يقول فريديريك شومان أنه في نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة، فإنه من الضروري لكل وحدة دولية في هذا النظام أن تسعى إلى ضمان أمنها اعتماداً على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها.

**الواقعية الجديدة:** تفترض **الواقعية الجديدة** أو " الواقعية البنوية " على أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، ما جعل من الفواعل الدولية وعلى رأسها الدول تعتمد في كثير من الحالات على ذاتها لضمان أمنها وعليه فكل دولة سوف تنتهج سلوك معين في إطار السياسة الخارجية لهاته الدول، وينتقد منظرو الواقعية الجديدة فكرة الفصل الجامد بين نظريتي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية،<sup>(1)</sup>

وتنطلق الواقعية الجديدة في تفسيرها للسياسة الخارجية من مستوى تحليل تنازلي ينطلق من الأعلى نحو الأسفل، فسلوك الدول وفق هذا المقترَب هو الحافز والقيود التي تفرض النسق الذي تصنع في إطاره السياسة الخارجية، ويقر والتز أن الواقعية فشلت في الأخذ بعين الاعتبار أثر بنية النظام الدولي على سلوك الدول، فالواقعية الجديدة تختلف عن التقليدية في شرحها للكيفية التي تدفع بها القيود البنوية الوحدات الدولية إلى تبني سلوكيات متشابهة .

وتقر الواقعية الجديدة أن الوحدات الدولية ليست ضعيفة إلى الحد الذي يجعل تأثيرها في النسق الدولي معدوم، فالتأثير والتأثر بين الوحدات الدولية والنظام الدولي تأثير متبادل، وبالإضافة إلى ذلك فإن تحديد الخصائص التي تتميز بها الدولة ضروري لتفسير التمايز في السلوكيات الخارجية للدول، على الرغم من مواقعها المتشابهة في النسق الدولي، ومن هنا فإن اختلاف ردود الأفعال بين الدول يرجع بالأساس إلى موقع الدولة في النسق الدولي والذي يكون نتيجة لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى أو ما تملكه الدولة من موارد والتي يجملها الواقعيون الجدد في القدرات المركبة السياسية، الاقتصادية، والعسكرية التي توجه سلوكيات الدولة وتحدد في الوقت ذاته موقعها ومكانتها في النسق.<sup>(2)</sup>

1 رايح زغوني، المرجع السابق، ص 20 . 22.

2 المرجع نفسه، ص 21.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

### ثانيا/ النظرية الليبرالية.

ظهرت المدرسة الليبرالية و قد وصفت بأنها أكثر مدارس العلاقات الدولية إيماء لقيم التعاون الدولي، حيث تنظر إلى ذلك التعاون على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، و إلى النزاعات لاسيما المسلحة على أنها الاستثناء لتأكد من جديد على أهمية الفرد و المجتمع في دراسة العلاقات الدولية، و مثل جوهر تفكيرها مسألة السلام، بحيث دافع ستانلي هوفمان عن هذا الرأي من خلال قوله: إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السلام.

وفيما يتعلق بنظرها حول تفسير السلوك الخارجي للدول، فالليبراليون ينطلقون في فهم السياسة الخارجية من منطلقات داخلية عكس ما ساد لدى الواقعيون الذين اعتمدوا منهج تحليل تنازلي فوقي عبر إعطاء الأولوية في التحليل للمستوى النسقي الكلي<sup>(1)</sup>.

أو كما رأينا بالنسبة للواقعية، فالليبرالية كمنهجية أيضا متنوعة و مختلفة، فبالرغم من أن كل نظريات الليبرالية تتقاسم مرجعية مشتركة في خصوص الفرضيات الأساسية، إلا أنها تختلف في بعض النقاط كنظرها للأثر النسبي للمتغيرات المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية بين المحددات الداخلية و الخارجية وتعتمد الليبرالية في التحليل مقارنة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى.

المطلب الثاني: النظريات الجزئية في تحليل السياسة الخارجية.

### أولا/ نظرية الدور.

يعكس الدور ادعاءات الدولة في النظام الدولي، بالإضافة إلى أن تحديد الدور يمكن أيضا من قياس مدى التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية عند مطابقة تصورات الدور الوطني مع السلوك السياسي، وتقليديا شدد محللو العلاقات الدولية على العمليات والإدارة، وعليه ينطوي تحديد الدور وفق هذه الطريقة على إمكانية انتقال التحليل باتجاه تفسير الاتجاه العام لخيارات السياسة الخارجية، أي أن الإفصاح عن الدور قد يكشف عن الأولويات في السياسة الخارجية ونمط رؤية العالم وكيفية بناء التوقعات ويؤثر على تعريف المخاطر المحيطة بالدولة، وشجعت القدرة التفسيرية لهذا المفهوم عددا من الباحثين على اكتشاف مدى ارتباطه بتحليل السياسة الخارجية.<sup>(2)</sup>

1 محمد شاعة، "التنظير للسياسة الخارجية بين التحليلات العامة ونظريات المدى المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، 2018، ص 255.

2 ودودة بدران "تخطيط السياسة الخارجية دراسة نظرية تحليلية"، العدد 69، جويلية 1999، ص 6.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

مع النجاح الذي حققه الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية حيث قام **كال هوستي** بكتابة مقال عام 1970، بعنوان **تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية**، و أكد على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة، على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف، كما تناول نفس الموضوع **ستيفن وولكر** بمقاله **تصورات الدور القومي والنتائج النسقية و الصادر عام 1979**، حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أن واع عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية. (1)

ليرقى اهتمام الباحث **ستيفن وولكر** بالموضوع مستمرا حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام 1987 بعنوان **نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية**، وقد تمحورت أبحاث أصحاب الاقتراب على أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى عملية ربط أو تأكيد مدى صحة الاقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في:

- 1- ما هي مصادر تصورات وإدراك صناع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي؟
  - 2- ما طبيعة الظروف التي نشأ وتكون فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول ادوار دولهم على المستوى الخارجي؟
  - 3- ما تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية على برامج ونشاطات الدولة الخارجية؟
  - 4- ما مدى توافق البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟
- يكتسي اقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، نتيجة أن لمفهوم الدور بعد سيكولوجي بالدرجة الأولى يتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية، (2) وهذا ما يتطابق ومميزات صناعة السياسة الخارجية في دول العالم الثالث التي إنما هي نتاج تصورات وإدراك صانع القرار وليس

1 سفيان صخري، "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية"، **جريدة اليوم الجزائرية، العدد 2774**، 25 مارس 2007، ص08.

2 المرجع نفسه، ص09.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

نتاج منطق تشاركي يخضع لقواعد موضوعية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية للدول المتوسطة القوة أو التي تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية.

ثانيا: نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية.

تبحث هذه النظرية في الكيفية التي تتفاعل فيها الدولة مع معطيات البيئة الخارجية وكيفية اتخاذ القرارات الملائمة لمصالح الدولة داخل البيئة الدولية، وتكتسي هذه النظرية أهميتها من خلال تعاملها مع جميع العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد توجهات الدولة ومواقفها وتصرفاتها. ظهرت هذه النظرية من خلال إسهامات المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، حيث حاولت فهم عملية السياسة الخارجية للدول بواسطة تحليل ومعرفة الطريقة التي يصنع بها القرار وفهم العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار باعتباره محور السياسة الخارجية بالنسبة لأي دولة ويندرج ذلك في إطار السعي إلى إيجاد تعميمات لفهم السياسات الخارجية<sup>(1)</sup> للدول بالتركيز على عملية صنع القرار، ويعرف جوزيف فرا نكل صناعة القرار على أنها عملية تتضمن مسار لفعل يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص، أين يختارون بديلا من بين عدة بدائل متاحة بطريقة منهجية وعملية وموضوعية تتوافق مع أهداف وقيم الجماعة التي تنتج في الأخير من السلطة المسؤولة والمخول لها اتخاذ القرار والتي تحدد الاتجاه الأخير للقرار يشمل المحيط الخارجي ردود أفعال الدول الأخرى الناتجة عن القرارات التي تتخذها الدولة بالإضافة إلى شكل النظام الدولي و الظروف الدولية أما المحيط الداخلي أو البيئة فيشمل السياسات الداخلية وموقف الرأي العام من قرارات السياسة الخارجية و التبريرات التي يجب أن يقدمها صانعو القرار وطبيعة القيم الاجتماعية السائدة، جماعات الضغط و الاحتياجات الوطنية كما يحددها صنع القرار وكلها اعتبارات يجب أن يدخلها صانع القرار في اعتباراته قبل الإقدام على اتخاذ القرار النهائي بينما تتعلق صناعة القرار بالصلاحيات المحددة و الحوافز الشخصية عند صنع القرار، ويأتي أخيرا الفعل الصادر عن صنع القرار في إطار التفاعل بين هذه العوامل.<sup>(2)</sup>

1 حسين بوقارة، السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، (دار هومة، 2012) ص 120.

2 حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 121.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

تعتبر السياسة الخارجية أحد أهم المواضيع التي يراد أن يبحث فيها، لذلك من خلال ما توصلنا إليه في هذا

الفصل نصل إلى الاستنتاج التالي:

أن الدراسة المفاهيمية للسياسة الخارجية والأطر النظرية المرتبطة بها تظهر التعدد والثراء النظري لمجال السياسة الخارجية كظاهرة يمكن إخضاعها للتحليل والدراسة، وهو ما يمكن الباحث من التحكم بالأبعاد والمتغيرات يشملها مجال دراستها بما يمكن من توظيفها في عملية التحليل والإجابة عن إشكالية البحث بدقة وموضوعية. إنّ الدول تتباين في استخداماتها لوسائل تنفيذ السياسة الخارجية من حيث العدد والنوع، فالفرص والقدرات المتاحة لدول الشمال والفاعلة في السياسة الدولية، لا تتشابه مع ما تتوفر لدول الجنوب الفقيرة ولكن على الرغم من كل ذلك نجد أن عموم الدول، تستخدم وبشكل كبير الوسائل الدبلوماسية المفاوضة في المقام الأول، وعبر حقب زمنية طويلة، وعند فشل مساعيها في استثمار هذه الوسيلة المفاوضة فضلاً عن وسائل متنوعة عديدة تلجأ إلى استخدام الأداة العسكرية كأسلوب أخير لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا.

شهدت السياسة الخارجية الصينية تطورا ملحوظا في العالم، كما عرفت نجاحا بالغا في تواصلها مع العديد من دول العالم، حيث تمتلك الصين مقومات كبيرة تساعد على التواصل، منها المقومات الجغرافية والسكانية والعسكرية، ما جعل بقية دول العالم تسارع لعقد اتفاقيات معها، كما استطاعت الصين التغيير من نهج سياستها الخارجية، واعتمادها على القوة الناعمة كوسيلة لتحسين علاقاتها مع الدول، فأصبحت تركز على الجانب الثقافي والاقتصادي أكثر من الجانب العسكري.

لقد استطاعت الصين أن تدخل إلى القارة الإفريقية، وتنافس القوى الدولية الأخرى، وذلك راجع إلى السياسة التي انتهجتها، كما أن الدول الإفريقية بما فيها دول شمال إفريقيا والدول العربية تريد عقد شراكات مع الصين لأنها تعتبر من بين القوى الدولية الكبرى وتمتلك حق النقض، لأنه سيساعد هذه الدول على التطور واكتساب صديق قوي في صفها.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى المباحث التالية.

**المبحث الأول: دراسة في السياسة الخارجية الصينية.**

**المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في القارة الإفريقية.**

**المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه دول شمال إفريقيا.**

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

المبحث الأول: دراسة في السياسة الخارجية الصينية.

تسعى جميع الدول إلى تحسين سياستها الخارجية، ومن بين هذه الدول الصين كذلك، لذلك تستغل الصين مكائنها وحجمها في تطبيق سياستها الخارجية مع دول العالم، كما أنها انتهجت أسلوب القوة الناعمة خاصة مع القارة الإفريقية.

المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الصينية.

المقصود بالمحددات هي تلك العوامل التي تشكل حدود الدور الصيني في النظام الدولي، ومدى فعالية هذه العوامل على العلاقات الصينية مع بقية دول العالم، وهذه المحددات تتمثل في:

أولاً: محددات السياسة الخارجية الصينية.

\* /المحدد الجغرافي: يلعب العامل الجغرافي دوراً هاماً في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة وهو الأمر الذي أكدت عليه دراسات ماكنلدر وماكلوهان، ويقال أن نابليون قد قال يوماً، أن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية، ولذلك فمن المفيد إبراز أهم معالم المجال الجغرافي الصيني. تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي بين قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، و ترتب على مساحة تقدر بـ 9.572.678 كلم مربع، وتعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا وتتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرقاً آسيا.

إن هذه المساحة قد سمحت للصين بامتلاك عمق استراتيجي كبير، حيث أن المسافة من الجنوب إلى الشمال تقدر بحوالي 5500 كلم، ومن الشرق إلى الغربي، 5200 كلم، وهذا العمق مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعين من حيث اتساع المجال للتراجع العسكري وإعادة تنظيم الصفوف، كما تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم، سواء البرية كطريق الحرير، والبحرية بإطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي، ومضيق فرموزا، وتحتوي على العديد من الموانئ الدولية التي توفر لها تسهيلاً ودعمًا كبيراً في مجال تجارتها الخارجية.<sup>(1)</sup>

1 محمد اليوسفي، السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها، الكتاب: السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، ( برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017) ص 13، 14.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

\*/ **المحدد البشري:** يلعب دورا هاما في سياسة الدول حيث يعتبر العنصر البشري من العناصر المهمة لبناء قوة الدولة، فهو الأساس للنهوض بقوة الدولة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، أين تعتبر الصين من أكثر بلدان العالم سكانا حيث بلغ عدد سكانها عام 2017، مليار و 387 مليون نسمة، وبهذا العدد تكون الأولى عالميا، وفيها أكثر من 50 قومية تتوزع على 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم، إن هذا العدد الهائل جعل من الصين زيادة احتياجاتها من الطاقة وربط علاقات مع بقية دول العالم.<sup>(1)</sup>

\*/ **المحدد الاقتصادي:** يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979، والخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص، و هو ما يعرف في الصين بسياسة المشي على ساقين، و التدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين، يعتبر الاقتصاد الصيني ثاني أكبر قوة في العالم، ولدى الصين أسرع معد للنمو الاقتصادي، كما أن التنامي السريع في الاقتصاد الصيني جعله يؤثر في السياسة الخارجية الصينية خصوصا بعد عام 1993، وقد أصبحت تقيم علاقات أكثر مع دول العالم.<sup>(2)</sup>

\*/ **المحدد العسكري:** تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي ومن حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) وكذا التقنية والكفاءة التكنولوجية، فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(3)</sup> هذا ما جعلها قوة تستطيع خوض الحروب في جميع الأوقات، وهذا ما ساعدها على تطوير سياستها الخارجية مع الدول الأخرى، ومع هذه المحددات استطاعت الصين أن تغير سياستها الخارجية بعد الحرب الباردة وهذا ما نفصل فيه في النقطة التالية.

1 وليد عبد الحي، "التحولات البنوية في السياسة الصينية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد 2، ص 83.

2 محمد يوسف، المرجع السابق، ص 20.

3 المرجع نفسه، 22.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

ثانيا: توجهات السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة.

ساعدت الإصلاحات التي تبنتها الصين في سنة 1978، على إعادة ترتيب الأولويات في سياستها الخارجية حيث أعطيت أهمية بالغة للإسراع بتنمية الاقتصاد وجعل الصين دولة اقتصادية كبرى، إن الإستراتيجية الدولية للصين، وبسبب التصاعد الاقتصادي، أصبحت أكثر طموحة فالصين تحمل طموح رتبة القوة الكبرى، فهي تتطلع إلى نفس السمات التي اتسمت بها القوى الغربية واليابان عند اعتدائها على الصين وفعلا أحدثت الإصلاحات الاقتصادية تغيرات جذرية وتطورات جوهرية على الاقتصاد الصيني بكل قطاعاته محدثة بذلك ثورة على الهياكل الاقتصادية القديمة وطرق التسيير التقليدية، إذ دخلت الصين دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل والمركز على تصدير المواد المصنعة ونصف المصنعة واستراد المزيد من المواد الأولية وخاصة النفط،<sup>(1)</sup> يشكل في الواقع بلوغ القوة الاقتصادية هدف واحد ضمن مجموعة أهداف جديدة أوجدتها الإفرازات الداخلية والدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة فالسياسة الخارجية الصينية تريد على وجه التحديد منع إنشاء التحالفات ضدها وخاصة في المناطق المجاورة لها والتي تحد من حريتها في العمل والنمو الاقتصادي، ضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية لتصرف منتجاتها، والحصول على المواد الأولية اللازمة لتحقيق التنمية الداخلية بما فيها الطاقة ولكن ليس الطاقة فقط، بل وأيضاً تأمين محيطها لمنع التحديات التي تهدد استقرارها عبر الحدود ولاسيما في التبت وشينجيانغ وتعزيز عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يحد من قوة ونفوذ القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين مقتنعة أن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة تجعل من هيمنة قوة واحدة أمراً غير مقبول، إذ هناك دول أخرى كثيرة مختلفة من حيث الثقافات والأديان ومستوى النمو الاقتصادي من حقها تقرير شؤونها و المشاركة في إدارة الشؤون العالمية عبر التشاور وفقاً لمبدأ المساواة لهذا لا يمكن لدولة واحدة أن تقود العالم، وتسير كل هذه الاختلافات.<sup>(2)</sup>

إذن لقد طور الصين سياستها الخارجية وذلك بناء على محدداتها، بالإضافة إلى تغيير فكرها وانتهاج سبيل القوة الناعمة، لأنه يؤثر أكثر خاصة مع الدول النامية، وتعتبر القوة النامية احد الأساليب الجديدة التي نظر لها جوزيف ناي، وسوف نتطرق لها في المطلب التالي.

1 طيب جميلة، " العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجاً "، المجلة الجزائرية

للدراستات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، ص03.

2 المرجع نفسه، ص04.



## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

المطلب الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية.

أولاً: القوة الناعمة.

لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم القوة الناعمة قد استخدم للمرة الأولى في عام 1990، من قبل المفكر الأمريكي جوزيف ناي ويشير هذا المفهوم الذي صياغة ناي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى قدرة الدولة في الحصول على المنافع أو تحقيق المصالح دون اللجوء إلى مكونات القوة الأخرى، فضلاً عن إنها برنامج سياسي يتضمن القدرة على تحديد أولويات الآخرين من خلال فرض الطابع الجذاب والثقافة والقيم السياسية والمؤسسات المجتمعية، وهي مفاهيم تدخل ضمن إطار القيم المجردة، ومن خلال القوة الناعمة يمكن لدولة ما اختراق دول أخرى عن طريق مجموعة متنوعة من الأدوات دون اللجوء إلى القوة الصلبة، والتي يمكن التعرف عليها من خلال استخدامها في إطار السياسة الخارجية، من خلال دفع عدة دول إلى تبني النموذج الذي تمثله سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وفي هذا المجال تكون القوة الناعمة بمثابة أداة لترغيب الدول إلى تبني نماذج قيمة بإرادتها دون اللجوء إلى أساليب التهديد، وهذا يعني أن عنصر الإقناع يمثل الأساس الذي يقوم عليه مفهوم القوة الناعمة. (1)

عرف جوزيف ناي القوة الناعمة قائلا: أنها القدرة على الجذب لا عن طريق الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي، ولا عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد والمولاة، بل عن طريق الجاذبية، وجعل الآخرين يريدون ما تريد، وان القوة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على الاستمالة بالحجة، ولو أن ذلك جزء منها، با هي أيضا القدرة على الجذب والجذب كثيرا، ما يؤدي إلى الإذعان وكذلك هي القدرة على تشكيل تصورات الآخرين وترجيحاتهم وخياراتهم وجداول أعمالهم، عبر الاحاء للآخرين، أن القوة الناعمة هي قوة تعاون الطوعي، أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون والتأثير، عليهم نحو تحقيق أغراض الفاعل وأهدافه دون حدوث أي تهديد صريح أو مبادلة أو إثابة، كما تعنيا لقوة الناعمة القدرة على التأثير على سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم من دون استخدام أدوات الإكراه، ولكن من خلال الإقناع والاستقطاب المرتبط بوسائل وقدرات غير ملموسة. (2)

1 فراس محمد احمد، "الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل: كلية العلوم السياسية، ص 04.

2 صليحة محمدي، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني العدد 11، جويلية 2017، ص 124، 125.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

ويعتبر جوزيف أول من تحدث عن وجود مؤشرات ومعايير لما أسماه القوة الناعمة، حيث يرى جوزيف ناي أن هناك الكثير من أهداف السياسة الخارجية التي لا يمكن تحقيقها تماما باستخدام الأساليب التقليدية كالقوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها، وإنما يمكن الوصول إليها باستخدام القوة الناعمة التي تتمتع بها ثقافة ومؤسسات الدولة، ويرى جوزيف ناي أن عناصر القوة الناعمة المتعددة لا بد وأن تكون جزءا من أي سياسة خارجية فعالة، وأكثر من كونها القدرة على التأثير والإقناع، فان القوة الناعمة هي القدرة على الاجتذاب الذي يقود إلى الإقناع والتقليد، وتيسير الجهود من أجل الوصول إلى القيادة الدولية. (1)

إذن فقد انتقلنا من القوة الصلبة التي تعتمد على العنف، إلى القوة الناعمة التي تعتمد على وسائل غير عنيفة. تعتبر قوة الدولة عامة بأنها أهم ما يمكن من خلاله رسم أبعاد الدور الذي تقوم به هذه الدولة على مستوى المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوة الخارجية، فللقوة أبعاد متعددة و متشابكة ولها طبيعة ديناميكية، أي أن التغيير في ثقل العناصر التي تصنفها لا بد أن يتبعه تغيرات متشابهة في حجم القوة وفعاليتها.

ابتدع جوزيف ناي المصطلح لتوصيف قوة تتخذ بديلا للفعل العسكري تمنع الدولة قدرة على التأثير في غيرها، إذ هي وسيلة لإدراك ما يريد الآخرون، تحدث تأثيرها دون لجوء إلى الاستعانة بالعنف أو الإكراه. كما عدد ناي توصيفات للقوة الناعمة من خلال: - تشكيل صورة لما يفضل الآخرون.

- سوق الآخرون أو حثهم إلى تقبل مراداتك بفضل أطروحات ثقافية أو إيديولوجية.

- نيل مكانة في العالم السياسي (يجعل الآخرين يطمحون إلى مكانتك).

- التأسيس للنتائج كنتيجة لإتقان البرامج (الخطط)، ومن ثم فهي عنصر جوهري للقيادة يتمتع بجاذبية تحت الآخريين على طلب ما تطلبه فالجاذبية مؤدية إلى النتائج المرغوب والمراد تحقيقها. (2)

إذن فالقوة الناعمة هي احد البدائل للتعاون بين الدول، بل هي البديل الناجح والسلمي للشراكة بين دول العالم، وهذا ما اعتمدت عليه الإدارة الصينية في سياستها الخارجية، وما جعلها تصل إلى مصاف القوى الكبرى الدولية.

1 جوزيف ناي، تر: محمد توفيق البحيري، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (السعودية: العبيكان

للنشر، 2007) ص38

2 المرجع نفسه، ص38، 39.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

ثانيا: القوة الناعمة الصينية.

لم يعد مفهوم القوة الناعمة غريبا على القاموس السياسي الصيني، لقد ابرز التقرير السياسي للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2012، انه في عالم اليوم تشتبك الثقافة مع الاقتصاد والسياسة مما يبرهن على أنها تحتل مكانة اكبر ودور أكثر أهمية في السباق من اجل نفوذ وطني شامل، وفي اجتماع لإدارة تجمع الشؤون الخارجية في 2016، قال الرئيس أن تزايد الدور الدولي لبلادنا وتأثيرها يفترض أن يتم التعبير عنه بقوة صلبة تتجسد في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والأمني، كما بقوة ناعمة مثل الثقافة.

حدد الباحث الصيني هونج هوامين مصادر القوة الناعمة في خمسة موارد هي:

- الجاذبية الثقافية.
- القين السياسية.
- النموذج التنموي الاقتصادي.
- المؤسسات الدولية.
- الصورة الدولية.(1)

حيث تبنت الصين عددا من عناصر القوة الناعمة في سياستها الخارجية، كالصعود السلمي والتنمية الاقتصادية، والتي مثلت أهم أوجه خطاها السياسي الخارجي، إذ أصبحت الصين قوة صاعدة في وقت قصير وقد مثل ذلك استياء من قبل جوارها لتقوية نفسها على حسابهم، وهذا ما ساهم في إجبار حكومات تلك الدول على الاستفادة من تجربة التنمية السلمية الصينية، والتي تحولت فيما بعد إلى نظرية تتمتع بجذب اقتصادي مؤثر، وفحوى هذه النظرية هي :

- إن التنمية السلمية هي الطريق الأكيد لتحديث الصين .
- إن استمرارية تحديث الصين يساهم في تطوير السلام العالمي من خلال خلق بيئة عالمية سلمية.
- تستند الصين في تنميتها على قدراتها الذاتية وتطورها التكنولوجي .
- تسعى الصين إلى التكيف مع العولمة الاقتصادية من أجل خلق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة مع الدول.
- التمسك بمبادئ التعاون والسلام والتنمية والسعي لبناء عالم متناغم يسوده الرخاء والسلام الدائم.(2)

1 صليحة محمدي، المرجع السابق، ص 126.

2 فراس محمد احمد، المرجع السابق، ص 23.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

### المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية الصينية:

تنتهج الصين سياسة خارجية مسالمة تهدف إلى صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة وهي بذلك تبرهن على أنها دولة غير عادية، تطمح إلى قيادة العالم والى البروز مبني على القيم والأخلاق.

#### ومبادئ سياسة الصين الخارجية الرئيسية هي:

\*/ حماية المصالح المشتركة للبشرية برمتها مع مساندة التيار التاريخي، حيث ترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفز التعددية القطبية في العالم بنشاط ، ودفع تعايش القوى المتعددة في وئام والمحافظة على استقرار المجتمع الدولي، والحفز النشط لتطور العولمة الاقتصادية صوب اتجاه موافق لتحقيق الازدهار المشترك وتنمية المصالح مع تجنب الأضرار ، ولتمكين مختلف الدول وخاصة الدول النامية من الاستفادة من ذلك.

\*/ تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد وعادل ومعقول، تحترم فيه كل الدول بعضها بعضا وتتشاور مع بعضها البعض سياسيا، بدون فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، حيث تحفز الدول بعضها بعضا اقتصاديا للتنمية المشتركة دون إحداث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، وحيث تستفيد الدول من خيارات بعضها البعض ومن الدروس لتحقيق الازدهار المشترك، بدون استبعاد ثقافات الأمم الأخرى وحيث تتبادل الدول الثقة أمنيا للحماية المشتركة وإنشاء مفهوم أمن جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق وتسوية النزاعات بين الدول عن طريق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة والتهديد بها، إذ تعارض الصين الهيمنة وسياسة القوة بشتى أشكالها، ولا تسعى مطلقا إلى الهيمنة ولا إلى التوسع.

\*/ الحفاظ على التنوع العالمي، حيث تدعو الصين إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتنوع أنماط التنمية لأن العالم غني وناضب بالحيوية، وعلى كل الحضارات والأنظمة الاجتماعية وطرق التنمية المختلفة في العالم أن تتبادل الاحترام وتستفيد من بعضها البعض في عملية المنافسة والمقارنة، وتحقق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة ونبذ الخلافات، وعلى الشعوب باختلافها أن تقرر بشؤونها الخاصة، وتتشاور على قدم المساواة في الشؤون الدولية.<sup>(1)</sup>

تركز الصين في سياستها الخارجية دائما على الجانب الاقتصادي، ومحاربة الإرهاب.

1 فريدة العلمي، " السياسة الخارجية للصين تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة: دراسة من منظور الاقتصاد السياسي" رسالة ماجستير، جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص31.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

\*/ مقاومة الإرهاب بشتى أشكاله، حيث يجب تعزيز التعاون الدولي والشروع في المعالجة الفرعية والمعالجة الجذرية للأعمال الإرهابية ومنع ومكافحة الإرهاب والعمل على اجتثاث جذوره.

\*/ مواصلة تحسين العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط التقاء المصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة انطلاقا من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب، وبغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الإيديولوجية وعلى أسس مبادئ التعايش السلمي.

\*/ تعزيز علاقات حسن الجوار، والتمسك بمبدأ حسن معاملة الدول المجاورة باعتبارها دولا شريكة، وتعزيز التعاون الإقليمي ودفع التبادل والتعاون مع الدول المجاورة إلى مستوى جديد.

\*/ تقوية التضامن والتعاون مع العالم الثالث ، وتبادل التفاهم والثقة والمساعدة والدعم، وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعلية التعاون. (1)

\*/ المشاركة النشطة في النشاطات الدبلوماسية متعددة الجوانب ولعب الدور الأكثر في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة.

\*/ التمسك بمبادئ الاستقلال وزمام المبادرة والمساواة التامة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وتطوير نشاطات التبادل والتعاون مع جميع الأحزاب والمنظمات السياسية في مختلف الدول والمناطق.

\*/ القيام بالدبلوماسية الخارجية الشعبية على نطاق واسع، وتوسيع التبادلات الثقافية مع الدول الأجنبية وتعزيز الصداقة بين الشعوب ودفع تطوير العلاقات بين الدول. (2)

تتم الصين بتطوير علاقاتها مع الدول النامية التي لها معانات تاريخية مشتركة، وكذلك لها أهداف مشتركة لصيانة استقلالها وتحقيق تنميتها الاقتصادية، كما إنها تهتم بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة وتدعوا إلى تجاوز اختلاف النظم الاجتماعية والإيديولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والاحترام المتبادل والسعي لإيجاد النقاط المشتركة و ترك الخلافات جانب وتوسيع التعاون المشترك هذه المبادئ التي تتبناها الصين في سياستها الخارجية حاولت تطبيقها للتواجد في القارة الإفريقية

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في القارة الإفريقية.

1 فريدة العلمي، المرجع السابق، ص32.

2 وي زاج، "الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، 2003، ص42.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا.

لقد تعددت السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية، وقد ركزت في معاملتها معها على الجانب الاقتصادي بشكل كبير، ودخلت معها في شراكات جعلت من الطرفين يتطوران.

**المطلب الأول: إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا.**

لقد تعدد الاستراتيجيات الصينية في علاقتها مع الدول، وركزت على إفريقيا وذلك بالتالي:

**أولا/ القوة الناعمة الصينية في إفريقيا.**

وترتكز أدوات القوة الناعمة الصينية في أفريقيا على العناصر التالية:

**\*/العنصر السوسيوثقافي:** إدراكًا منها لأهمية النخب في التأثير الاقتصادي والسياسي والسوسيوثقافي وعلى أمل كسب قيادات سياسية في الأمد المتوسط والبعيد والتحكم فيها، على غرار ما تفعله القوى الكبرى، اتجهت الصين إلى تشجيع الطلاب الأفارقة على الدراسة والتكوين في المعاهد والجامعات الصينية، فحرصت على تأمين العديد من المنح التعليمية لعدد كبير منهم، إضافة إلى عقد ورش للعمل والتدريب المشترك، كما تم تضمين بنود في تقرير الكتاب الأبيض تحث على العمل على تعميق العلاقات الثقافية مع أفريقيا بما فيها التعليم والصحة والعلوم والتبادل الشعبي، وخلال **منتدى التعاون الصيني الأفريقي** الثالث، الذي أقيم بمناسبة مرور 50 عامًا على العلاقات الصينية الأفريقية عام 2006، حين ربطت بكين أولى علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية كأول دولة أفريقية في عام 1956، أُعلن عن برنامج جرى إعداده من قبل القيادة الصينية لتدريب 15000 اختصاصي أفريقي، إضافة إلى رفع المنح التعليمية للطلاب الأفارقة في الصين من 2000 إلى 4000 في عام 2009، فالصين أصبحت البلد رقم واحد في استقبال طلاب الدراسات التقنية الأفارقة. (1)

كما قامت بافتتاح معاهد كونفوشيوس لتعليم اللغة والثقافة الصينية ودراستهما في العديد من الجامعات الأفريقية على غرار النموذج الفرنسي، مع اختلاف أنّ الأفارقة لا يساهمون في تمويل الدراسة في هذه المعاهد فالحكومة الصينية تتحمل وحدها المصاريف، افتتحت تلك المعاهد في 10 نوفمبر 2005، (2) في كينيا التي تعد مقر فرع الأمم المتحدة في أفريقيا، وفي زيمبابوي حليفة الصين، وجنوب أفريقيا الدولة الأكبر من حيث حضور المجموعات الصينية، ورواندا قلب منطقة البحيرات العظمى، وجمهورية الكونغو الدولة الغنية بالثروات والكاميرون المحاذية لخليج غينيا الغني بالنفط، وجزر موريس التي تعد نسبة الصينيين مقارنة مع عدد السكان الأكبر فيها،

1 توفيق عبد الصادق، المرجع السابق، 113.

2 فتحي حسن عطوة، " الصورة الإيجابية للصين بأفريقيا " ، **آفاق أفريقية، العدد: 30**، القاهرة، 2009، ص7.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

ومصر التي تضم ثاني أكبر معهد كونفوشيوس في العالم وهي الحليف الأول والقديم للصين في أفريقيا في إطار دول عدم الانحياز، ويحظى الطلاب المصريون بالحصة الأولى في المنح الدراسية بالقارة وأثيوبيا وهي مقر الاتحاد الأفريقي وتضم ثاني أكبر سفارة صينية في الخارج بعد الهند، وفي الذكرى السنوية لتأسيس الاتحاد الأفريقي في 25 مايو 2007، أعلنت بكين منح الاتحاد 150 مليون دولار هدية لبناء مقر جديد والذي جرى افتتاحه في نهاية عام 2011، وبهذه المناسبة قال نائب وزير التجارة الصيني السابق وانغ شاو إنَّ الصين تمثل عضوًا شرفيًا للاتحاد الأفريقي. (1)

\*/دبلوماسية الزيارات الرفيعة المستوى: نركز في هذه النقطة على فترة نهاية التسعينيات من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، والتي شهدت العودة القوية للصين للمسرح الأفريقي، إذ تميزت بالنشاط الكثيف والفعال لدبلوماسية الزيارات الرفيعة المستوى ففي ماي 1996، قام الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني بزيارة رسمية لستة بلدان أفريقية؛ إذ صرح في مقر منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك في أديس أبابا بأنَّ الشراكة الإستراتيجية الصينية الأفريقية في حاجة لعمل جديد لتعزيز عقود الصداقة الأخوية وتكريسها بين الصين وأفريقيا، في يناير 2004، لكل من مصر والغابون والجزائر، وفي أبريل 2006، قام مع فريقه الدبلوماسي الثلاثي المشكل من رئيس الوزراء ون جيا باو ووزير الخارجية لي تشاو شينغ بزيارة تاريخية لبلدان القارة بمناسبة الذكرى الخمسينية للعلاقة الدبلوماسية الصينية الأفريقية والتي شملت خمسة عشر بلدًا، كما عرفت فترة فبراير 2007، جولة جديدة لدبلوماسية الزيارات الرفيعة المستوى، فقد زار الرئيس هو جينتاو عشرة بلدان أفريقية لإعطاء حيوية للعلاقة الصينية الأفريقية، وتعد الصين اليوم البلد الأكثر حضورًا على المستوى الدبلوماسي في القارة 48 سفارة و 7 قنصليات. (2)

إن القوة الناعمة والدبلوماسية هما الوسيلتان الأكثر نجاحًا في تغلغل لصين داخل القارة الإفريقية، وإقامتها شراكات مع معظم دولها، لذلك كانت أولوية في السياسة الصينية خاصة بعد الحرب الباردة، عندما تغيرت الأنظمة الدولية وسقطت الشيوعية، ودخلت الصين في مرحلة جديدة أين انتهجت السياسة الاقتصادية التي تعتمد على القوة الناعمة.

ثانيا: مراحل التواجد الصيني في القارة.

1 فتحي حسن عطوة، المرجع السابق، ص 07.

2 محمد شوقي عبد العال، "العلاقات الصينية الأفريقية وقضايا القارة في المنظمات الدولية"، آفاق أفريقية عدد 30 القاهرة: 2009، ص 12.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

تشير أغلبية الأبحاث والدراسات المتعلقة بالصين إلى أن بكين ستعتمد على قوتها الاقتصادية والمالية الكبيرة وأنها ستركز أكثر فأكثر على استراتيجية الاقتصاد على المدى الطويل في سبيل اعتماد دبلوماسية إقليمية وعالمية واسعة أبلغ تأثيراً، وسوف تؤثر تلك الاستراتيجية الصينية في طبيعة التنافس الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة وشركائهما في آسيا والمحيط الهادي، بحيث يصبح هذا التنافس أعمق وأشد تعقيداً وأوسع نطاقاً وانتشاراً، وتعتمد الصين استراتيجيتين متباينتين، **استراتيجية القوة** (وهي استراتيجية مباشرة) تصطدم بصعوبات متزايدة، و**استراتيجية التأثير** (استراتيجية غير مباشرة) التي تشهد تطوراً مستمراً، فالصين من الآن فصاعداً، أصبحت قوة مادية كبيرة من النواحي البشرية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والفضائية، وهي أيضاً قوة حقيقية وافتراضية بفضل التطور المذهل لصناعاتها الدفاعية وقدراتها المالية واستثماراتها القياسية في مجالات البحث والتطوير، وقد مارست الصين على امتداد عقود طويلة نفوذاً وتأثيراً كبيرين في محيطها الإقليمي، وهي تسعى حالياً لأن تمارس نفوذاً وتأثيراً مماثلين على الصعيد العالمي. (1)

تمثل القارة الأفريقية، من وجهة نظر صناع القرار في بكين، فرصة لتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية وتنميتها، وإعادة تأكيد سياسة الصين الواحدة، ذلك أن القارة الأفريقية لم تعد بعد عام 1989، مساحة إقليمية للمنافسة السياسية بين القوى الكبرى فحسب، بل منصة أيضاً يمكن لبكين من خلالها أن تُظهر من خلالها دورها السلمي الفعّال بصفتها قوة كبرى، وتساهم في صنع السلام العالمي، وقد اتبعت الصين في ذلك سياسة الريح المتبادل، وتبقى القارة الأفريقية مجالاً واسعاً وواعداً تسعى العاصمة الصينية لتوظيفه سياسياً من أجل تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: نقل صورة إيجابية عن الصين إلى العالم، وربط خصوصية الثقافة الصينية بمبادئ التطور السلمي والعالم المتناغم، وربط الصناعة الثقافية الصينية بالمصالح الاقتصادية الوطنية، وترى باسان أنه من الضروري عدم إصدار حكم نهائي على العلاقات الصينية الأفريقية، بل يجب مراقبة ما ستؤول إليه هذه العلاقات في فترة قيادة جين بينغ لجمهورية الصين الشعبية. (2)

لقد استطاعت الصين الدخول إلى القارة الإفريقية وبداية العديد من المشاريع، ومنافسة باقي الدول الكبرى داخل القارة الإفريقية.

1 حكومات العبد الرحمن، " اللغز الصيني: إستراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة"، **سياسات عربية العدد 35**، نوفمبر 2018، ص 116.

2 المرجع نفسه، ص 117، 118.



## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا.

عندما تسلّم الرئيس السابق هوجينتاو السلطة في عام 2003، أكد في خطابه الموجه للخارج أنّ بلاده ستواصل سياسة الصعود السلمي التي رسمها مؤسس الصين الحديثة الزعيم دينغ هسيانغ والمسماة التنمية السلمية، ولأجل دعم هذه السياسة وتقوية الحضور على الساحة الدولية، عملت السلطات الصينية على الاهتمام بالعناصر الاقتصادية والسوسيوثقافية والدبلوماسية بوصفها ركائز للقوة الناعمة وهو المفهوم الذي جاء به عالم السياسة، الأميركي جوزيف ناي، ويشير المفهوم إلى استخدام الأدوات غير العسكرية للترويج لسياسات الدول وأفكارها في محيطها الدولي؛ إذ إنّها تمثل أحد جوانب الدبلوماسية التي تنطوي على جهود الحكومة لتقديم ثقافتها الوطنية إلى الرأي العام الأجنبي بهدف تحقيق فهم أفضل لمثلها العليا ومؤسساتها الوطني ولعل من أهم الدوافع المنطقية التي جعلتنا نهتم بدراسة الأطر التعبيرية والتفسيرية لمفهوم القوة الناعمة، قدرة المفهوم على المساعدة في تفسير سر انجذاب البلدان الأفريقية للنموذج التنموي الصيني في السنوات الأخيرة .

تجدر الإشارة أولاً إلى أنّ قوة الصين الناعمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ؛ إذ إنّها ليست وليدة اللحظة، فمنذ بدايات تجارة طريق الحرير، كانت الصين تعتمد في بناء شبكة علاقاتها الخارجية على كسب النفوذ من خلال التأثير والإقناع بدلاً من الصراع والسيطرة المباشرة، ففي عهد الإمبراطور تشي داي كانت البعثات الصينية تنطلق إلى أنحاء العالم المعروف آنذاك كافة وهي تحمل معها الهدايا والسلع التجارية وفي الوقت الراهن، تعمل بكين منذ عام 2004، على إنشاء شبكة لمعهد كونفوشيوس في أرجاء العالم لنشر اللغة والثقافة الصينية، ويرى الكثير من الباحثين أنّ استخدام الصين لقوتها الناعمة في أفريقيا، من خلال التركيز على الأدوات الدبلوماسية والسوسيوثقافية، سوف يدفع باتجاه الشراكة الإستراتيجية مع الدول الأفريقية والتي تقوم على تبادل المصالح وتكافؤ الأهداف والفرص.<sup>(1)</sup>

لقد ركزت الصين على الجانب الثقافي في تطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية، حيث ساعدت العديد من الدول في تطوير منظومتها في العديد من المجالات، وهذا ما جعل الطرف الإفريقي لا يرفض الصين لأنها ليس من الدول الاستعمارية السابقة.

### المطلب الثاني: العلاقات الصينية الإفريقية.

من خلال هذا الجزء سيتم التطرق إلى العمق الاقتصادي من خلال عرض واقع السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية، وسوف نركز على جانبين يعتبران من أهم الجوانب في التواجد الصيني في إفريقيا.

1 توفيق عبد الصادق، " مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا "، سياسات عربية، العدد 5، نوفمبر 2013 ص 113.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا.

### أولاً: الاستثمارات الصينية.

تشكل الاستثمارات الصينية الكثيفة في القارة الإفريقية عامل مهم وأساسي في تطوير العلاقات الصينية الإفريقية في مختلف القطاعات، تعتبر الاستثمارات الصينية في البنى التحتية هي الخاصة الجلية لطبيعة الوجود الصيني في إفريقيا، إذ تنجز الشركات الصينية بما حوّل ثلث عقود مشاريعها الدولية الموجهة للبنى التحتية الأساسية، وتمثل أكثر من 10% من مجموع الاستثمارات الإفريقية في هذه البنى، كما قدمت الصين مشاريع ومساعدات لإفريقيا خاصة بالاستثمار في الموارد الطبيعية والمناجم و النفط.<sup>(1)</sup>

لقد دخلت الصين في علاقات مع العديد من الدول في القارة الإفريقية، وهذه بعض الإحصائيات لمجموعة من هذه الدول:

لم يرتبط الطرفان الصيني والأفريقي على اختلاف دوله بأيّ روابط جغرافية وثقافية، إلا أنّ الصين مع ذلك بدأت تهتم بالقارة السمراء انطلاقاً من عام 1955، لتصبح القارة إحدى أهم محطات إستراتيجية الصين بعد قرار دينغ سياو بينغ بالانفتاح الاقتصادي على العالم 1978، وبدء الاستثمارات الصينية في الانتشار خارجياً، فالهدف الأساسي من الإصلاح هو منح الصين المقومات والإمكانيات التي تساعدها على أن تقوم بدور عالمي، كان الازدياد الكبير للاستثمارات المباشرة الصينية الخارجية والنمو السريع للاقتصاد الداخلي دافعاً مهمّين للصين حتى تحجز لها مكاناً على المسرح العالمي، ومن هنا بدأت أفريقيا تحتل مكاناً إستراتيجياً لدى القادة الصينيين كما هي الحال عند الغرب، وقد تزايد حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا من 10 مليارات دولار في عام 2000 إلى 37 مليار دولار في عام 2005، لقد بدأت الصين في سبيل تسهيل دخول المنتجات الإفريقية للأسواق الصينية بإلغاء الرسوم الجمركية على بعض الصادرات من الدول الإفريقية ومما يجدر ذكره أن إجمالي حجم التبادل التجاري مع أفريقيا بلغ 200 مليار دولار أمريكي عام 2013، ومن المتوقع أن يصل إلى 300 مليار دولار في العامين المقبلين 2015، 2014.<sup>(2)</sup>

1 يحيى اليحياوي، "الصين في إفريقيا"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، (2015)، ص 4.  
2 حكمت عبد الرحمان، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، سياسات عربية، العدد 22، سبتمبر 2016 ص78.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال أفريقيا.

ويفضل المساعدات الاقتصادية والاستثمارات التي ضختها في أفريقيا، تمكّنت الصين من أن تحجز لها مكاناً مهمّاً بين شركاء القارة وتزايدت حصتها من السوق الأفريقية، وتركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسة في المشاريع المشتركة: كالتعدين، والنفط، والزراعة، والتصنيع، والتجارة، والاتصالات، والإلكترونيات، والمنسوجات، والنقل، والبناء، والأشغال العامة. أمّا الدول التي ركّزت فيها الصين استثماراتها، فهي: جنوب أفريقيا، والجزائر، والسودان، ونيجيريا، وزامبيا، وأنغولا.<sup>(1)</sup>

ويمكن أن نُجمل باختصار الجوانب المميزة للاستثمارات الصينية في أفريقيا كما يلي:

● **الجانب الأول:** يتمثل بأنّ مصالح الصين في أفريقيا تعتمد بالدرجة الأولى على النفط والموارد الطبيعية، بهدف تنمية النمو الكبير الذي تشهده صناعاتها وتغذيته. وتؤكد جهة استثماراتها والمعاملات التجارية وطبيعتها ذلك .

● **الجانب الثاني:** هو الروابط القوية بين أهداف السياسة الخارجية للحكومة الصينية والاستثمارات الصينية في أفريقيا؛ فالشركات التي تستثمر في القارة تعكس إلى حدٍ كبير مصالح الدولة الصينية؛ وهذه الشركات على عكس الشركات الغربية، فهي إما عامة أو أنّها تعتمد في جزء كبير من تمويلها على الحكومة الصينية

● **الجانب الثالث:** تتمثل الاستثمارات الصينية في أفريقيا بالوجود البشري المتزايد للصينيين، بحيث تقوم الشركات الصينية بتجنيد العمال الصينيين في شركاتها العاملة في القارة الأفريقية.

● **الجانب الرابع:** الذي تتميز به الاستثمارات الصينية فيكمُن في كيفية استخدام الاستثمارات الصينية للعمالة الأفريقية؛ الشركات الصينية لا تراعي أبسط الحقوق العمالية المتمثلة بعقود العمل المحففة وانخفاض الأجور وأوضاع العمل السيئة.<sup>(2)</sup>

يعتبر كثرة الاستثمار في القارة الإفريقية من طرف الصين دليل على احتياجها إلى هذه القارة، وإلى العلاقات الجيدة مع جميع ولها لأنها تستفيد منهم بشكل كبير، كونها أصبح الوجهة الأولى للصين وأصبحت تنافس العديد من الدول على التواجد في القارة الإفريقية، حتى أصبحت المستثمر رقم اثنان في إفريقيا.

1 حكمت عبد الرحمان، المرجع السابق، ص78.

2 المرجع نفسه، ص78.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

لقد كان للاستثمار الصيني في القارة الإفريقية دورا فعالا في تطور دول القارة، حيث استثمرت الصين تقريبا في جميع المجالات، وركزت الصين في تواجدها على الاستثمار في الطاقة كون القارة الإفريقية تحتوي على مقدار كبير من النفط وهو ما تحتججه الصين.

### ثانيا: المبادلات التجارية.

إن الحضور الصيني في إفريقيا يشكل طفرة كبيرة من حيث حجم التبادلات التجارية، و هذا يرجع إلى أن الصين دائما تؤكد على أن علاقاتها مع الدول الإفريقية تعتمد على تغليب لغة المصلحة المتبادلة و الاحترام والمساواة دون التدخل في شؤون الآخرين، بحيث أن مبادرة الصين لتعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين من خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي ما أدى إلى نمو التجارة الثنائية بينما استغل القادة الصينيون الزيارات المتكررة التي كانوا يقومون بها إلى الأراضي الإفريقية لتأكيد مدى الاهتمام الصيني بالقارة من جهة، وضرورة تعزيز هذه العلاقات المتميزة التي تربط بين الطرفين من جهة أخرى، ففي حين كان العالم مشغولاً بالأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام 2009، كانت القيادة الصينية تؤكد أهمية القارة بالنسبة إليها من خلال زيادة المساعدات الاقتصادية، وبمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في مصر (الصين، و 49 دولة، و 20 رئيس دولة) قدّم رئيس الوزراء الصيني وين جياو باو ورقة تضمنت أسس النهوض بالعلاقات الإفريقية الصينية، وتركّزت هذه الأسس على: دعم التعاون العلمي والتقني بين الطرفين، وتقديم الصين المساعدات في ما يتعلق بالتمويل، وقيام الصين بفتح أسواقها أمام المنتجات الإفريقية بصورة أوسع وأكبر من قبل، ودعم التعاون في المجالات الزراعية والصحية والطبية والثقافية وتوسيعه، وتنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم، والعمل على إلغاء التعريفات الجمركية تدريجياً على نسبة كبيرة من المنتجات الإفريقية الواردة إلى الصين. (1)

إن الاستثمارات الصينية في أفريقيا تسير على الاتجاه التصاعدي حالياً، ما يساعد على تعميق العلاقات الثنائية بين الصين وأفريقيا، في حين أن التعاون بين الجانبين يتطور من مشروع المقاولات الأحادي إلى مشروع المقاولات والاستثمار في الأسهم مع، وان نمو الاستثمارات الصينية في أفريقيا لا يخلق فرص العمل وتحسين المنشآت الأساسية المحلية فحسب، بل يجلب التكنولوجيا والأفكار المتقدمة لأفريقيا أما فيما يخص المبادلات

---

1 عبد الكريم صالح المحسن، "العلاقات الصينية الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة"، الحوار المتمدن العدد 3557، نوفمبر 2011، ص 6.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

التجارية لعام 2012 فقد شهدت نقلة عما كانت عليه في عام 2000 حيث بلغت أكثر من 200 مليار دولار نهاية عام 2012 ، حيث تجاوزت السلع الصينية المصدرة لإفريقيا أكثر من 100 مليار دولار لنفس العام.

بالنسبة لعام 2013 فبلغ التبادل التجاري الصيني الإفريقي 210 مليار دولار، ومن أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني الإفريقي أنغولا الشريك الإفريقي الأكبر للصين بحجم تجارة بلغ 17.66 مليار دولار، تليها جنوب إفريقيا 1606 مليار دولار ، والسودان 6.39 مليار دولار، مصر 5.86 مليار دولار، و نيجيريا 6.37 مليار دولار و تستورد الصين من إفريقيا منتجات زراعية بنحو 2.33 مليار دولار، من بينها القطن من مصر و الكاكاو من غانا، البن من أوغندا و الزيتون من تونس و السمسم من إثيوبيا بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والبتروول خاصة من أنجولا والسودان و نيجيريا.

أما حجم التجارة بين الصين و الدول الإفريقية لعام 2016 بلغ 149.2 مليار دولار بحيث أن الصادرات الصينية لإفريقيا بلغت 92.3 مليار دولار ، في حين بلغت الواردات الصينية من إفريقيا 56.6 مليار دولار بحيث أن الصادرات الصينية إلى الدول الإفريقية بلغت 92.3 مليار دولار، في حين بلغت الواردات الصينية من إفريقيا 56.9 مليار دولار للعام 2016. (1)

لقد ركزت الصين على القارة الإفريقية بشكل كبير، وقامت بالعديد من المبادلات التجارية في العديد من المجالات، منها مجال الطاقة حيث تحتاج الصين لكمية كبيرة من الطاقة والمتوفرة في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى العديد من الموارد الأولية كون إفريقيا تعتبر منجمًا ضخماً يزخر بالعديد من الموارد الخام، فتشتري النفط من نيجيريا والسودان، وتشتري الحديد والبلاتينيوم من جنوب إفريقيا، والخشب من الكامرون والكنغو والغابون، والقطن من مالي، والمعادن النفيسة من غانا وبتسوانا، والبن من كينيا، والكاكاو من ساحل العاج. (2)

1 حسين عباس، " الاستثمارات الصينية بإفريقيا من تنمية الموارد البشرية إلى تشييد الطرق والمصانع"، تقرير، تصفح في: 2019/03/20، الرابط التالي: <http://ar.harberler.com/arabic.news-454145> .

2 بشير هادي، " سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا "، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الإصدار 52، 2015، ص 259.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا.

### المطلب الثالث: التعاون الصيني الإفريقي.

لقد حقق التعاون الصيني الإفريقي العديد من الفوائد والأهداف للطرفين، فأصبحت الصين في مصاف الدول الكبرى، وتطور الدول الإفريقية بفضل الصين حيث استفادة من خبراتها في العديد من المجالات. **أولاً: الأهداف السياسية الصينية تجاه إفريقيا.**

أصدر الصين بداية 2006، وثيقة هامة عن سياساتها تجاه إفريقيا، وحسب ما جاء في الوثيقة، فإن تعزيز التضامن والتعاون في الدول الإفريقية جزء هام من السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين، وانطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني والشعوب الإفريقية، ستقيم وتطور الصين نمطا جديدا من الشراكة الاستراتيجية مع إفريقيا، مبني على المساواة السياسية والثقة المتبادلة والمنفعة الاقتصادية المشتركة.

- مساندة الصين للوحدة والتعاون مع الدول الإفريقية، والدفاع عن جهود الدول الإفريقية في معارضة التدخل الخارجي في شؤونها ونزاعاتها الداخلية، ومساندة الصين لجهود وسياسات الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، في مجال تنفيذ شراكة جديدة لبرنامج التنمية الإفريقية الهادف لتحقيق السلام.

- تطلع الصين لتقوية وتطوير علاقات شراكة مستقرة وطويلة الأمد مع إفريقيا، تركز على الثقة المتبادلة.

- تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الإفريقية دون شروط أو مطالب سياسية، مع اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل استفادة الدول الإفريقية من المساعدات الاقتصادية الصينية، مع تخفيض حجم الديون الإفريقية وزيادة الاستثمارات الصينية في أفريقيا.

- مناقشة الصين المجتمع الدولي، خاصة الدول المتقدمة فيه، للاهتمام بقضايا السلام والتنمية في إفريقيا وتلبية مطالب الدول الإفريقية الخاصة بتقديم مساعدات ودفع الاستثمارات وخفض ديون هذه الدول وفتح أسواقها أمام صادرات الدول الإفريقية، مما يمكنها من البدء في تحقق التنمية المستدامة بها. <sup>(1)</sup> إن هذه الأهداف التي تسعى الصين لتحقيقها في القارة الإفريقية، مفيدة للجانب الإفريقي كذلك عكس الاستثمارات الأخرى وخاصة الفرنسية منها، وتحقيق الصين لهذه الأهداف تصبح الدول الإفريقية لديها شريك قوين ويمتلك حق النقض، وهذا ما يساعدها في حل خلافاتها وتطورها الاقتصادي.

1 Asma DRISSIK, **les dimensions stratégiques de la coopération sino africaine dans le cadre du formu sur la coopération chine- Afrique**, revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale, esc, n 6 2009, p 12,13.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا.

ثانيا: فوائد التعاون الصيني الإفريقي.

\*/ تحتاج إفريقيا إلى قروض مسهلة من الصين وإلى خدمات سريعة و سلع رخيصة، كما أن إفريقيا تزود جمهورية الصين بأسواق غير مستغلة نسبيا، موارد طبيعية ضخمة إلى جانب الطاقة، تحتاج الصين وإفريقيا بعضهما البعض من خلال الدعم المتبادل في الدبلوماسية العالمية بما في ذلك إصلاح الأمم المتحدة .

\*/ تدعم جمهورية الصين جهود الاتحاد الإفريقي علي المستوى الدولي عن طريق مجموعة دول البريكس ويلقي هذا الدعم مباركة من طرف أربعة وخمسين دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي، إن الشراكة الصينية تزداد في الوقت الذي يستبدل فيه الأفارقة المساعدات بالأعمال، ويعتبر العديد من الشركاء في التنمية أن دول شمال إفريقيا غير مشمولة بالاضطرابات التي تحدث الآن في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، ويتم قياس الأداء التنموي لهذه الدول بواسطة إحصائيات مؤشر النمو، والنمو الاقتصادي ومؤشر الأعمال وعكس الولايات المتحدة الأمريكية الصين تسعى لتحسين المستوى المعيشي من خلال التوزيع وليس بالضرورة عن طريق الديمقراطية.

\*/ تحتاج إفريقيا إلى الديمقراطية، ويتعين علي الصين أن تشجع شركائها في إفريقيا علي ممارسة السلطة وقف الشرعية الديمقراطية، وبهذه الطريقة فقط ستمكن من إرساء دعائم لشراكة مستدامة، تعتمد مكانة الصين في الساحة العالمية علي سلامة تعاملاتها ومصداقية الحكومات التي تتعامل معها، وستواجه الصين طلبات متزايدة لتعزيز مكانتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية مع شركائها، وما فتئت الصين تتجاهل مثل هذا الضغط إلا في حالة تخوفها علي مصالحها في إفريقيا، وقد تحاسب الأجيال القادمة والحكومات المنتخبة حديثا في بلدان مثل زامبيا والسنغال جمهورية الصين لا علي الإنجازات الاقتصادية ولكن أيضا في الناحية السياسية. (1)

ومن خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي، يمكن للصين أيضا دعم جهود الاتحاد الإفريقي من الناحية الفنية باستثمار وجود الصين في جمعية البذور والمحيط الهادئ وآسيا وغيرها نحو إقرار مزيد من الحاكمة في إفريقيا وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان وأنظمة الحماية، ويمكن توظيف الاتحاد الإفريقي كواجهة متعددة الأطراف لوضع المعايير المشتركة والمبادئ التوجيهية المعيارية والإشرافية، وعندها ستكون الصين في حمى من تهمة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية، (2)

1 مهاري مارو، تر: يعقوب بن أبو مدين، "العلاقات الصينية الإفريقية الديمقراطية والتوزيع"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 30 افريل، 2013، ص08.

2 المرجع نفسه، ص09.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا.

### المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية مع دول شمال إفريقيا.

تتحكم مجموعة من الرهانات في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول شمال إفريقيا، بل وتجاه جميع دول العالم التي كانت لا تربطها بالصين أية علاقة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الدبلوماسي، وتعود العلاقات الصينية ودول شمال إفريقيا للخمسينات، وسوف نتطرق إلى دول شمال إفريقيا وعلاقتها بالصين. ترى الصين في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا عموماً منطقة جيو إستراتيجية لزيادة اكتساب و ممارسة القوة الناعمة في دورها كقوة كبرى يمكنها منافسة القوة التقليدية الحليفة للدول المغاربية و فالصين تعتبر المنطقة فضاء لتطوير قوتها الناعمة، واحد من بين الأهداف الجديدة للدبلوماسية الصينية منذ منتصف سنوات 2000 من إنشاء معاهد للكنفوشوسية لتعلم الصينية في 2004، إلى إطلاق سلسلة قنوات تلفزيونية صينية بلغات أجنبية في 2009، تضاعف الصين أدواتها للتأثير في العديد من الدول الأجنبية بما فيها شمال إفريقيا حيث طورت في السنوات الأخيرة المبادلات الثقافية و الأكاديمية مع كل بلدان شمال إفريقيا.<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول: العلاقات الصينية المغربية، الليبية.

**أولاً: العلاقات الصينية الليبية:** تعتبر ليبيا دولة إفريقية عربية كبيرة، تتمتع بموقع جغرافي فريد وموارد وفيرة حيث تتميز بالأساس الاقتصادي الجيد، وظلت الصين تعتبر ليبيا شريكاً أساسياً للتعاون المهم في إفريقيا، ومنذ عام 2014، انسحبت المؤسسات والشركات الصينية من ليبيا بسبب الوضع الأمني، ما زالت تبقى فيها كثيراً من المشاريع غير الجاهزة في مجالات كثيرة مثل التعمير والمواصلات والكهرباء، وفي الوقت نفسه ما زالت شركة هواوي وشركة ZTE موجودة في ليبيا خلال السنوات الماضية من أجل تقديم خدمات المعلومات وشبكة الانترنت للشعب الليبي، وفي شهر يوليو العام الجاري تم توقيع مذكرة التفاهم لبناء الحزام والطريق بين البلدين، وقعه عن الجانب الصيني السيد وانغ بي مستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني، وعن الجانب الليبي وزير الخارجية محمد الطاهر سيالة خلال مشاركته في الدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، وهذه المذكرة تتضمن الاندماج بين مبادرة "الحزام والطريق" الصينية وخطة إعادة الاعمار الليبية.<sup>(2)</sup>

1 طيب جميلة، المرجع السابق، ص 06.

2 وانغ تشيمين، "تقدّم التعاون الصيني والليبي إلى العصر الجديد"، تصفح الموقع: 2019/2303. على الرابط التالي: <http://alwasat.ly/news/opinions/221198?author=1>



## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

ثانيا: **الشراكة الصينية المغربية:** لقد استطاعت الصين الدخول للقارة الإفريقية وعقد مجموعة من الاتفاقيات مع العديد من الدول الإفريقية ومن بينها المغرب، حيث أقامت الصين معه شراكات واسعة في العديد من المجالات، بفعل النمو الكبير والمتزايد للاستثمارات المباشرة الصينية الخارجية، تمكنت الصين من أن تحجز لها مكانا في المغرب، فقد شكل لها مسرحا استراتيجيا وهي بذلك تنافس باقي الفاعلين الذين يعتبرون المغرب شريكهم الاستراتيجي، وبطبيعة الحال فان كل هؤلاء الفاعلين يدركون بان الرابط بينهم هو مصالحهم الاقتصادية، وتمكنت الصين من عقد مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف الدول الإفريقية بما فيها المغرب، حيث تواجدت العديد من الشركات الصينية في المغرب وتركز المشاريع المشتركة كالتعدين والزراعة والتصنيع، والبناء، كما كان المغرب مصدرا لاستهلاك المنتجات الصينية، لا شك أن التوغل الصيني في المغرب يعتبر خيارا براغماتيا درسه الفاعل الصيني من مختلف أبعاده حتى يتمكن من وضع رهانه الاقتصادي الذي وضعه. <sup>(1)</sup>

وهذا ما يجعل الصين والمغرب المرتبطان بعلاقات متجددة في التاريخ يستفيدان، في إطار تعاونهما المشترك، من الفرص التي يوفرها الفضاء الإفريقي، وذلك عبر القيام بدور فعال محوري مبني على شراكة ثلاثية مغربية صينية إفريقية، كذلك وجود شبكة مهمة من المؤسسات المالية والبنكية المغربية في القارة، يجعل منه شريكا أساسيا بالنسبة إلى الصين، خاصة في ظل عزم هذه الأخيرة الرفع من مبادلاتها التجارية مع إفريقيا إلى 400 مليار دولار، واستثماراتها المباشرة إلى 100 مليار دولار، في أفق سنة 2020، وبلغة الأرقام، فإن المغرب أضحي الشريك التجاري الثاني للصين في إفريقيا، في ما تمثل الصين الشريك التجاري الرابع للمملكة، غير أنه رغم هذه المعطيات المحفزة، فإنه يلاحظ أن الميزان التجاري بين البلدين مازال غير متكافئ، لصالح الصين التي يمكن أن تمثل سوقا واعدة للمملكة، خاصة في ظل التوجه الاستهلاكي المتزايد للسكان بالمارد الآسيوي؛ وهو ما يمكن أن يفتح أمام المملكة آفاقا واعدة لولوج هذه السوق، لا سيما في المجالين الفلاحي والثقافي والسياحي، وهو القطاع الذي بلغ فيه عدد السياح الصينيين الذين توجهوا سنة 2014. <sup>(2)</sup>

1 علي نافع، **السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي: المغرب نموذجا.**، كتاب السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوس بعد الربيع العربي، ( برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017) ص 297.

2 جمال المحافظ، " العلاقات المغربية الصينية من الانفتاح الحذر إلى الشراكة الشاملة "، تصفح الموقع:

<https://www.hespress.com/writers/404472.html>، على الرابط التالي: 2019/03/22

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية مع تونس وموريتانيا.

أولاً: العلاقات الصينية التونسية: 53 سنة مرت على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية فقد عرفت العلاقات التونسية الصينية منذ 1964 تطوراً ملحوظاً شمل جميع المجالات السياسية والثقافية وارتكز على مبدأي الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.

فعلى الصعيد السياسي تميزت العلاقات بين البلدين بالصدقة من خلال تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين والتشاور السياسي والتنسيق المستمر في مواقف البلدين في المحافل الدولية من خلال آلية المشاورات السياسية التي تعقد سنوياً بين وزراء خارجية البلدين، عملاً بمقتضيات الاتفاق الموقع بتونس بتاريخ 30 ديسمبر 1996.<sup>(1)</sup>

كما شهد التعاون الاقتصادي مع الصين خلال الثالث وخمسين سنة الماضية تطوراً ملحوظاً من خلال إقامة مشاريع تنموية في إطار هذا التعاون، لعل أهمها قنال مجردة-بالوطن القبلي ومبنى الأرشيف الوطني والمركز الثقافي والرياضي بالمنزه السادس والتي باتت تمثل رمزا لعلاقات الصداقة والتعاون التي تجمع بين البلدين، كما رافقت الصين الجهود التنموية لتونس خلال هذه المدة من خلال تقديم العديد من المساعدات العينية والهبات المالية إلى جانب تقديم عدد من القروض دون فوائد والتي ساهمت في تطوير البنية التحتية وبناء السدود المائية كما ساهم التعاون التقني والفني والعلمي بين البلدين في رفع وتعزيز الجهود التنموية بتونس من خلال مساهمة التعاون الفني بين البلدين في دفع مسيرة التنمية بتونس من خلال إرسال فرق طبية صينية مختصة ساهمت بصفة ملحوظة في تطوير الجهود الطبي بتونس في اختصاصات محددة بمستشفيات كل من المرسى وجندوبة وسيدي بوزيد والقصرين وتطاوين وكذلك مشاركة خبراء وفنيين تونسيين في تربيّات تكوينية في الصين، لاسيما في مجال الغاز الطبيعي والفلاحة وتربية الأحياء المائية والطاقة الشمسية وتكنولوجيات الاتصال، كما توفر الصين منحا جامعية لفائدة طلبة تونسيين لمتابعة دراسة اللغة الصينية.<sup>(2)</sup>

1 هاجر النوالي، " العلاقات التونسية الصينية: 53 سنة من التعاون الثنائي "، تاريخ التصفح: 20/03/2019، على

الرابط التالي: <https://www.jawharafm.net/ar/article>

2 المرجع نفسه.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

ثانيا: الشراكة الصينية الموريتانية:

في 19 يوليو سنة 1965، أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين موريتانيا والصين خلال ظرفية دولية استثنائية يطبعها انقسام العالم إلى معسكرين، وخلال أكثر من خمسين عاما خلت صمدت هذه العلاقات في ظل عالم متغير تغير تضاريس الكثبان الرملية في الصحراء الموريتانية.

لقد تم إنشاء و إنجاز مشروع ميناء الصداقة في الفترة ما بين (1979، 1986)، الذي يعد شريان الحياة للاقتصاد الموريتاني، وبوابتها على العالم الخارجي، وهو ثاني أكبر مشروع نفذته الصين في إفريقيا بعد سكة حديد تنزانيا بتكلفة تقدر بحوالي 330 مليون يوان، وغيره من مشاريع البنية التحتية الكثيرة، التي نفذتها، ولا تزال تنفذها الصين في موريتانيا، والتي يعد كل واحد منها محطة من محطات فصول هذه العلاقات، وذلك لما لها من أهمية، و تأثير مباشر على حياة كل مواطن موريتاني، فلا أبالغ أبدا إن قلت بأن جل المعالم الحديثة لمدينة أنواكشوط عاصمة موريتانيا بنيت بأيادي وتمويل الصين.<sup>(1)</sup>

لكن هذه العلاقات، ورغم محافظتها على مستوى عالي من التطور، والتعاون المثمر في بعض المجالات على نحو يخدم مصالح البلدين الصديقين، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب اقتصاديا واستثماريا، كما أن موريتانيا لم يزرها قط أي رئيس صيني رغم أكثر من 10 زيارات لمختلف الرؤساء الموريتانيين للصين.

انضمام بلادنا إلى مبادرة "الحزام والطريق" على أن يكون التوقيع رسميا على مذكرة التفاهم للتعاون مع الصين في إطارها خلال زيارة فخامتكم المرتقبة للصين مطلع سبتمبر القادم، وهو ما يوافق الذكرى الخامسة لإعلان الرئيس الصيني السيد شي جين بينغ من جامعة نزارباييف بكازاخستان عن هذه المبادرة، كما ندعو المستثمرين الصينيين والعرب و الأفارقة للمشاركة في تشييد هذا الجسر الاقتصادي والممر، الذي لا بد أن تسلكه قطارات التنمية الصينية في طريقها من وإلى شمال افريقيا وغربها (المنطقة البكر) ، وذلك تحقيقا لمبدأ هذه المبادرة في تعزيز التنمية المشتركة و الريح المشترك.<sup>(2)</sup>

1 يربان الحسين الخراشي، "العرب وطريق الحرير .. (3) موريتانيا الجسر الاقتصادي"، تاريخ النصفح:

<http://essahraa.net/node/1960> .على الرابط التالي: 2019/03/22

2 المرجع نفسه.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

المطلب الثالث: العلاقات الصينية المصرية.

أولاً: التعاون الصيني المصري.

لقد شهدت العلاقات بين مصر والصين منذ بداية عام 2000، طفرة كبيرة تؤذن بوجود دفعة قوية في العلاقات بين البلدين حيث تعددت أوجه العلاقات وشهدت صعوداً ونمواً بهدف دفع الحاجات المتبادلة بين البلدين المصري والصيني حيث تعكف القيادة السياسية في مصر والصين أن تكون المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي بين البلدين في مستوى يتناسب وتوسيع حجم العلاقات التي تربط بينهما بلغ التبادل التجاري بين البلدين 1.09 مليار دولار في عام 2003 منها 153 مليون دولار صادرات مصرية للصين، 937 مليون دولار صادرات صينية إلى مصر بزيادة نسبتها 15.4 في المائة من عام 2002، ثم ارتفع الرقم في عام 2004 إلى 1.5769 مليار منها 187.94 مليار صادرات مصرية للصين و1.389 مليار دولار صادرات صينية لمصر، وفي عام 2005 تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين لأول مرة في تاريخهما حيث وصل إلى مليارين ومائة وخمسين مليون دولار، وأن الرخام المصري أصبحت له سمعة طيبة وكبيرة في الأسواق الصينية.<sup>(1)</sup>

كما أن عام 2014 شهد صادرات من الرخام المصري إلى الصين بحوالي 150 مليون دولار عن أهم المشروعات الصينية في مصر، نجد مشروع المنطقة الاقتصادية المشتركة المصرية الصينية بشمال غرب خليج السويس، حيث قامت شركة تيدا الصينية، التي تتولى تطوير هذه المنطقة بالتوقيع النهائي على عقد التطوير في يناير 2014، وهو ما يعد بادرة إيجابية ينبغي الاستفادة منها من أجل إيجاد حلول لمعوقات الاستثمار في أقرب وقت ممكن بما يعطى رسالة إيجابية بشأن جدويتنا في تحسين المناخ الاستثماري في مصر، وبما يساعد على جذب مزيد من الاستثمارات الصينية المباشرة لمصر خلال الفترة المقبلة لدفع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل للشباب المصري (تم افتتاح مشروع استثماري كبير لشركة "جوشى" الصينية لإنتاج الألياف الزجاجية بالمنطقة خلال أيام) كما أن هناك اتفاق بشأن إنشاء خط سكة حديد الصينية على أساس نظام التصميم والإنشاء والتنفيذ، وتوفير مقترحات للإدارة والتشغيل، بالإضافة إلى التمويل من خلال بنك تنمية الصادرات الصيني.<sup>(2)</sup>

1 جهاد حمدي حجازي، " العلاقات العربية الصينية في الفترة من 2001، 2005، دراسة حالة مصر"، **المركز**

**العربي الديمقراطي**، 2 نوفمبر 2016، ص 17.

2 المرجع نفسه، ص 18.

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

أما بالنسبة للإبعاد العسكرية للعلاقات المصرية-الصينية: ويبلغ إجمالي حجم التعاون العسكري بين البلدين نحو بليون دولار وتعتبر المقاتلة كي-8- إي أكبر المشاريع العسكرية بين مصر والصين في الوقت الحالي، إذ تقوم مصر بتجميعها وتصنيعها في مصنع طائرات «الهيئة العربية للتصنيع» التابع للجيش بالتعاون مع الجانب الصيني ألان أيضا أن مناقشة الجوانب العسكرية والأمنية المشتركة، ولكن جاءت الشراكة بشكل مختلف في سياق 3 أوجه، تبادل الزيارات، تبادل التعليم العسكري بين الكليات والمعاهد، وتفعيل لجنة مصرية صينية للشئون الدفاعية والتعاون في مكافحة الجريمة العابرة للحدود، أخيرا، المبهج أنه من صاغ البيان كان يقدم مزيدا من الرسائل الالفة للنظر، لا بد أن يدرسوا، ونصهم أن البلدين يرفضان «المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب»، و في أغسطس 2014، قام وفد رفيع المستوى برئاسة مساعد وزير الدفاع لشؤون التسليح اللواء فؤاد عبد الحلیم بزيارة إلى بكين بهدف الإطلاع على أحدث الأسلحة الصينية ومن أجل الاتفاق على الحصول على أنواع منها في مجالات عدة، خصوصا في أنظمة الدفاع الجوي والأنظمة الصاروخية، إضافة إلى دفع التعاون في مجالي التصنيع المشترك والتدريب.<sup>(1)</sup>

### ثانيا: العلاقات الثنائية بين مصر والصين:

توجد روابط قوية بين الزعماء التاريخيين للبلدين مثل الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر، والزعيم الصيني شو إن لاي، أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية، ومقابلاتهما في باندونج عام 1955، ثم زيارة الزعيم الصيني شو إن لاي إلى مصر عام 1963، ارتقى البلدان بالعلاقات إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية" عام 1999، ثم مؤخرا إلى مستوى علاقات "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" خلال زيارة السيد الرئيس إلى الصين في ديسمبر 2014. لعب البلدان دورا كبيرا في دعم القضايا العادلة للشعوب المستعمرة للحصول على حريتها واستقلالها، ونجحا سويا في لعب دور بارز في إطار حركة عدم الانحياز في هذا الصدد، عقد الجانبان مشاورات سياسية في يناير 2014 واتفقا على إعلان عام 2014 "عام الدبلوماسية المصرية الصينية"، ثم عقدا الحوار الاستراتيجي في القاهرة في أغسطس 2014 بين وزيرَي الخارجية، وناقشا مقترحات ترقية العلاقات إلى مستوى أعلى.<sup>(2)</sup>

1 جهاد حمدي حجازي، المرجع السابق، ص 18.

2 وزارة الخارجية الصينية في مصر، تصفح في: 2019/03/21. على الرابط

التالي: <https://www.mfa.gov.eg/Arabic/ForeignPolicy/EgyptandtheWorld/Asia/Pages/China.aspx>

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال افريقيا.

من خلال ما تطرق إليه في الفصل الثاني، الذي كان يتمحور حول السياسة الخارجية الصينية في شمال إفريقيا، توصلنا للعديد من النتائج والمتمثلة في:

- تعد العلاقات الصينية الإفريقية عامل مهم في زيادة وتطوير العلاقات بينهما خاصة الاقتصادية .
- يعد المحدد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية المحدد الأساسي في توجه الصين نحو إفريقيا على اعتبار ما تمتلكه القارة من موارد طبيعية و ثروات طبيعية هائلة.
- نجد أن الأدوات التي تستخدمها الصين في إفريقيا من أدوات اقتصادية و عسكرية و دبلوماسية تساعد على إرساء نفوذها في القارة ومواجهة المنافسة الدولية بوسائل تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها وفقا للمحدد الاقتصادي.
- تعد الاستثمارات الصينية الإفريقية والتبادلات التجارية ركيزة في دعم و تطوير العلاقات بينها كما تعد أيضا داعما في إرساء نفوذ الصين في القارة السمراء ، على اعتبار أن إفريقيا تفضل المستثمر الصيني

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

إن الصين كدولة صاعدة تحاول أن تتواجد في جميع المواقع الإستراتيجية التي تفيدها في اقتصادها وسياستها، لذلك اختارت الصين الاستثمار في القارة الإفريقية، حيث بنت علاقات مع معظم دولها، بما فيها دول شمال إفريقيا، كونها دول تمتاز بتنوع الموارد وتعتبر سوق ضخمة بالنسبة للصين، لذلك بدأت الصين علاقتها مع مصر ثم امتدت لباقي دول شمال إفريقيا كالجزائر، المغرب تونس.

لقد بدأت علاقة الصين بالجزائر منذ مدة طويلة، حيث دعمت الصين الجزائر في حربها التحريرية ضد فرنسا وساعدتها، كما دعمت الجزائر الصين في العديد من القضايا ومساعدتها في الحصول على منصبها داخل مجلس الأمن الدولي.

لقد امتازت السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر بالأسلوب الناعم والاعتماد على الاقتصاد والاستثمار في الجزائر، حيث انشأت علاقات في جميع المجالات: المجال العسكري، المجال الصحي، المجال الثقافي، المجال البنائي، بالإضافة إلى العديد من الاستثمارات الأخرى.

لذلك في هذا الفصل سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الدراسة الجيوسياسية للجزائر.

المبحث الثاني: واقع العلاقات الجزائرية الصينية.

المبحث الثالث: استراتيجية الشراكة والتعاون الصيني الجزائري.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

### المبحث الأول: الدراسة الجيوسياسية للجزائر.

تعد الجزائر أكبر دولة في القارة كما أنها تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية والثروات المنتشرة فيها، ولا ننسى موقعها الاستراتيجي الذي يعتبر موقع مهم، لذلك تحاول الدول الكبرى إجراء شراكات مع الجزائر.

### المطلب الأول: دراسة عامة حول الجزائر.

#### أولاً: الموقع الاستراتيجي للجزائر.

تملك الجزائر موقعا جغرافيا استراتيجيا مميزا، وذلك باعتبار موقعها المغاربي ومكانتها على الصعيدين العربي والإسلامي، والإفريقي المتوسطي إضافة إلى انخراطها في الحياة السياسية الدولية بشكل فيه كثير من الحماسة والفعالية فقد عملت على مناصرة حركات التحرر ضد الاستعمار وناضلت من أجل نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا ومساواة، وتبنت كثيرا من قضايا العالم الثالث في مجالات التنمية والتقدم، فهذه الحيوية والطاقة أضفت على الجزائر طابعا متميزا، وجعلت منها وجودا حضاريا يتمتع بأعلى درجات الوعي التاريخي.<sup>(1)</sup> تعتبر الجزائر قوة إقليمية ببعدها الجغرافي، فهي تقع في قلب المغرب العربي، وتعتبر بوابة إفريقيا الشمالية وتشكل الصحراء العمق الإفريقي لها، كما توجد في منطقة إستراتيجية قريبة من أوروبا، يفصل هذا عنها المتوسط في الجنوب، وهي بذلك تعتبر همزة وصل بين ثلاثة مناطق متكاملة هي أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، وتحديدًا تقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال وتونس وليبيا من الشرق، أما من الجهة الغربية فتحدها كل من المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، ومن الجنوب مالي والنيجر لذلك فإنها تتجاور مع عدد كبير من الدول العربية والإفريقية، ويمتد شريطها الساحلي على طول 1644 كلم، وتتربع الجزائر على مساحة تقدر بـ 2.381.740 كيلومتر مربع، وتعد بذلك أكبر دولة في إفريقيا، مما يزيد من أهميتها في المنطقة خاصة إذا ما نظرنا إلى حجم الثروات التي تحتزنها، وإلى طبيعة تضاريسها المتنوعة بين سهول وجبال، كما أن الامتداد الفلكي للجزائر سمح بتنوع أقاليمها المناخية<sup>(2)</sup> هذه المعطيات ضاعفت من مكانة الجزائر الجيوسياسية وجعلتها محل جذب لمختلف القوى الإقليمية والعالمية.

1 محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 43، 44.

2 دالع وهيبية، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 72، 73.



## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

إن موقع الجزائر في منطقة المغرب العربي لا يقل أهمية عن الموقع الاستراتيجي الذي تحتلها البرازيل في قلب القارة الأمريكية، حيث تلعب دورا محركا في منظمة الماركسور كونها ترتبط بكل من الأرجنتين والأرغواي والبارغواي وفي نفس الإطار يعتبر المجال الجغرافي الذي تحتله المملكة العربية السعودية مؤهلا رئيسيا يمكنها من احتلال مكانة هامة في مجلس التعاون الخليجي نظرا لشاسعة مساحتها، وارتباطها بالدول الخليجية الأخرى، فالجزائر تمثل قلب المنطقة المغرب العربي بحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من جهة، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية من جهة أخرى. (1)

إذن والواقع، أن الموقع الاستراتيجي لإفريقيا الشمالية الغربية وبالخصوص الجزائر هو الذي كان سببا في طمع الدول الأجنبية فيها منذ التاريخ القديم، و أن الشعوب الأصلية كانت دائما تكافح الهجمات العسكرية الأجنبية، إضافة إلى ذلك هذا الموقع جعل المنطقة أكثر تنافسية من بعض المناطق الهامة في العالم مثل بلدان شرق آسيا من حيث قربها من الأسواق الحيوية كالاتحاد الأوروبي وانخفاض النقل للسلع والخدمات إلى المنطقة، مما جعلها تجذب الاستثمارات وتستقطب فروع المؤسسات الهامة لتحقيق مزايا تنافسية كثيرة بالمقارنة مع مناطق أخرى بعيدة. (2)

لموقع الجزائر أهمية إقليمية وقارية وعالمية حيث تعد ثاني كبرى دول إفريقيا من حيث المساحة وتعد حلقة وصل مهمة بين أوروبا وباقي الدول الإفريقية الأهمية المستخلصة في النقاط التالية:

- **إقليميا:** تعتبر ملتقى التيارات الحضارية القوية والمتنوعة والتي شكلت تاريخ مجموعة من أشهر المجموعات في العالم فهي تتوسط المغرب العربي وتنتمي للدول المتوسطية وقريبة من أوروبا.
- **قاريا:** تعتبر بوابة إفريقيا حيث يعمل توغل الجزائر داخل قارة إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي، وقد ازدادت فعاليتها في المحور الإفريقي بعد أنجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول ونشط العلاقات البشرية التاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة. (3)

1 محمد مسعود بنقطة، " البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي "، أطروحة دكتورا جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 170.

2 فاطمة حموتة، " البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي "، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 31.

3 سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 24، 25.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

● **عالميا:** تتوسط القارات الأربع إفريقيا، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا، وترتبط بين الضفة الشمالية الجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي في من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية، وتحدها سبع دول مجاورة وزيادة على ذلك فالجزائر تملك مكانة عالمية في العلاقات الدولية وتعتبر ملتقى للطرق التجارية في العالم. (1)

### ثانيا: الاقتصاد الجزائري.

يحتل الاقتصاد الجزائري المرتبة الرابعة في إفريقيا، بعد جنوب إفريقيا، نيجيريا، مصر، أين تشكل صناعة الهيدروكربون (النفط والغاز) الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني الجزائري، ارتفع سعر النفط لفترة طويلة وارتفعت إيرادات النفط والغاز بشكل كبير، حيث نما الاقتصاد بشكل مطرد وتم تنفيذ إعادة الأعمار الاقتصادي بالكامل، كما تواصل الحكومة الجزائرية تنفيذ سياسات التوسع المالي، وتسريع بناء البنية التحتية واسعة النطاق، وتشجيع إصلاح الشركات المملوكة للدولة والأنظمة المالية، وزيادة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ بالإضافة إلى توسيع الانفتاح الاقتصادي، وإدخال قانون الهيدروجين الجديد لتشجيع الشركات الأجنبية على المشاركة في تطوير النفط والغاز. (2)

أما بالنسبة للموارد الطبيعية تمتلك الجزائر احتياطات طاقوية ومنجميه هامة تتواجد معظمها في الجنوب الأمر الذي يحتم على الدولة الجزائرية تأمين هذه المنطقة التي لها أهمية استراتيجية كونها تعتبر المصدر الأساسي لإيراداتها باحتوائها على ثروة طاقوية معتبرة أساسها الغاز والنفط، وهذا ما قد يفسر لنا جزءا كبيرا من أسباب تركيز الدول الكبرى محاولتها عقد علاقات مع الجزائر، حيث يبلغ الإنتاج الوطني للبتروال الخام 1.5 مليون برميل في اليوم، وتحتل بذلك المرتبة 18 من الإنتاج العالمي، والمرتبة رقم 12 من التصدير العالمي والمرتبة رقم 15 من الاحتياط العالمي، حيث تملك 45 مليار طن من الاحتياط البترولي، وتملك الجزائر خامس احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي ب 4500 مليار م3، وتحتل المرتبة الثالثة في قائمة مصدري الغاز الطبيعي إلى أوروبا، والمرتبة الرابعة في مجال الطاقة. (3)

1 سليم العايب، المرجع السابق ص 24.

2 The statistical data given here are extracted from balance sheets published by the Algerian Ministry of Energy and Mines, <http://www.mem.algeria.org/francais/index.php?page=bilan-des-realizations-2> 29/03/2019.

3 دالع وهيبة، المرجع السابق، ص 75.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

كما أن نشاط التعدين في الجزائر متنوع جدا، فهناك أكثر من 30 معدن من المعادن المستخدمة في مختلف الحاجيات البشرية من بينها الحديد، والزنك، والرصاص، واليورانيوم والمعادن الثمينة كالألماس، والذهب والأحجار الكريمة المتواجدة في مختلف مناطق الجزائر بما فيها المنطقة الجنوبية التي تحتوي على كميات هائلة بالإضافة إلى أن الجزائر تشمل على احتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والإسمنت في شمال البلاد.

أما بالنسبة للزراعة فتحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونها تساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام، ويوظف 21% من اليد العاملة النشطة، فالسياسات الزراعية المتبعة تسعى إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية و السعي إلى تحقيق فائض التصدير في بعض منها، غير أننا نجد أن التنمية المخططة أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على الزراعي وهذا ما جعل الجزائر تتخبط في تبعية غذائية شبه مطلقة في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكبر وسيلة تستعمل لتجويد وإخضاع شعوب وأمم بكاملها، ومن أهم المحاصيل التي تركز عليها الجزائر نجد إنتاج الحبوب حيث يحتل الصدارة ويليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية و الكروم، وأخيرا البقول الجافة.

كما تملك الجزائر ثروة حيوانية معتبرة وبالرغم من ذلك يبقى النقص واضحا في المنتجات الحيوانية سواء في مادة الحليب أو اللحوم مما يؤدي إلى الاستيراد رغم دعم الدولة للمنتجين، كل هذا يجعل الجزائر مرتبطة بدول أخرى لضمان حاجتها الغذائية خاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما قد يبرهن بعض مواقفها لصالح هذه الدول في سياساتهم تجاه منطقة الساحل الإفريقي.<sup>(1)</sup>

وأما بالنسبة للتجارة فالجزائر من الدول النامية التي هي بحاجة إلى متطلبات لم تلب لها من الخارج حيث اعتمدت الجزائر إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات وهذا لتنويع الصادرات، حيث وضعت مجموعة من الإجراءات والتحفيز لنجاح هذه الإستراتيجية، حيث بلغت نسبة الصادرات 28.86 مليار دولار سنة 2015 وقدرت الواردات ب 39.19 مليار دولار،<sup>(2)</sup> وصادرات المحروقات 94.56% من مجموع الصادرات،

1 كمال رواينية، " تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية العدد 11، 2007، ص 2.

2 المرجع نفسه، ص 2، 3.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

ولكن توجد مجموعة من المتغيرات أو التحولات أثرت على قطاع التجارة في الجزائر منها توقيع الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، وكذا انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى. (1)

### المطلب الثاني: مكانة الجزائر في منظومة الاستثمار الدولية.

إن موقع الجزائر ضمن النظام الدولي يلعب دورا مهما نظرا لتموقعها الجيد، بالإضافة أنها تستطيع جذب استثمارات كبيرة نتيجة لمواردها.

### أولا: الجزائر والمتغيرات الدولية.

تكيف الجزائر مع المتغيرات الدولية جاء مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة التي نتج عنها تفوق الفكر الرأسمالي الليبرالي على الفكر الاشتراكي، والذي أسس لما أصبح يعرف بالنظام الدولي الجديد، وقد ظهر الإدراك الجزائري بعمق هذه التحولات، أما عمليا فقد سعت الجزائر إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة باعتبارها القطب المهيمن على النظام الدولي، وإلى تعزيز العلاقة معها على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية.

وأمام ظهور أقطاب منافسة للولايات المتحدة الأمريكية كالاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين فإن الجزائر بالإضافة إلى التقارب مع القوة الأولى في العالم، سعت إلى تعزيز التعاون والشراكة مع القوى الأخرى مثل روسيا، وفرنسا، والصين، فبالنسبة لروسيا يعتبر معيار التعاون العسكري هو جوهر التقارب مع الجزائر والذي عززته زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الجزائر في 10 مارس 2006، وهي تعد أول زيارة لرئيس روسي إلى الجزائر. (2)

لقد استطاعت الجزائر أن تربط علاقات عديدة مع دول كبرى، منها روسيا والصين، حيث اصطفت بجانبهما كونهما يعدان قطبا النظام الدول مع الولايات المتحدة، بالإضافة أنهما يملكان حق النقد الذي تعتبره جميع الدول كقوة، لذلك بدا العلاقات الجزائرية مع روسيا والصين بعد الاستقلال مباشرة.

كما عرفت العلاقة مع فرنسا تطورا مستمرا، وظهر ذلك في زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لفرنسا من 14 إلى 17 جوان 2000، وكانت أول زيارة لرئيس جزائري إلى فرنسا منذ سنة 1983 الزيارة المتبادلة

1 كمال رواينية، المرجع السابق، ص 2، 3.

2 علي حسين باكير، "زيارة بوتين التاريخية إلى الجزائر تعزيز للشراكة الاستراتيجية"، تصفح: 2019/04/01. على الرابط <http://www.alasr.ws/index.cfm?method:home.com/contented>

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

لرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى الجزائر في سنة 2003، والتي نتج عنها ما عُرف بتصريح الجزائر حيث التزم كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والفرنسي جاك شيراك بمواصلة الحوار السياسي. وقامت الجزائر بربط علاقات متينة مع الصين التي أصبح لها وزنا في النظام الدولي من خلال زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمينغ إلى الجزائر في 30 أكتوبر 1999، وزيارة الرئيس الجزائري إلى الصين في 12، 14 أكتوبر 2000، وبذلك شكّلت رغبة الجزائر في الاندماج في المنظومة العالمية محور تحركات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عبر مختلف دول العالم خاصة الصناعية منها لإقامة شراكة ثنائية معها وتحسينها لصورتها في الخارج وجلب الاستثمارات الأجنبية، سعت الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تعزيز علاقات الشراكة مع الدول الصناعية خاصة في المجال الاقتصادي والأمني، هذه العلاقات التي تتكاثف أكثر مع دول الاتحاد الأوربي التي تزودها الجزائر بالطاقة وتستورد منها جزءا مهما من المواد الاستهلاكية وتجهيزات البنية التحتية والصناعية، ومن هنا جاءت رغبة الجزائر الملحة في توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي في 19 ديسمبر 2001، والذي تم المصادقة عليه في 20 أبريل 2002 بفالنس. (1)

بالإضافة إلى عوامل خارجية حيث شهد العالم في هذه الفترة أهم تحولات عالمية إقليمية وداخلية في تاريخ العالم المعاصر، وهو التحول إلى التعددية السياسية، والتي أضحت ضرورة ملحة للدول النامية بما فيها الجزائر، فمع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع الإيديولوجية الشيوعية والأنظمة التسلطية في أوربا والدول النامية، تحولت حوالي أربعين دولة في العالم إلى أنظمة ديمقراطية تبنت منهج التعددية السياسية، (2) بعدما أخفقت التجارب السياسية القديمة فيها وغياب المشاركة السياسية للمواطنين، واحتكار ممارسة السلطة من قبل الدولة، وصيغة الحزب الواحد أو ائتلاف الأحزاب المسيطرة، وجر ذلك إلى فشل في مشاريع التنمية بكل أنواعها، انطلقت الجزائر في إرساء قواعد الديمقراطية من خلال إمكانية الترشح للتمثيل في المجالس المحلية والمجلس الشعبي الوطني والترشح لرئاسة الجمهورية، وهذا ما يثبت حدوث تحول سياسي ظاهر جسده الدستور الجديد 1989، شكل انتقالا من نمط إلى آخر كما كان بداية لتجربة ديمقراطية.

1 دالغ وهيبة، المرجع السابق، ص 98، 100.

2 عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 237، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2001، ص 06.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

ثانيا: الاستثمار في الجزائر.

كان الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة على الشكل التالي اقتصاد قائم على الثنائية وشديد التبعية للخارج أحادي التصدير ريعي ويتعرض لإفرازات سلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل الدولي وتقلب أسعار النفط.

لقد كان الاقتصاد الجزائري خارجا من أزمة كبيرة نظرا لتقلبات أسعار النفط، لذلك سارعت الجزائر إلى إجراء إصلاحات في اقتصادها بغية جذب الاستثمار لها، لقد تبلورت جهود الإصلاحات سنة 1986 وتسارعت سنة 1995، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي.

دون أن ننسى الإشارة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر سنة 1991، والتي تعتبر بمثابة الدفعة الثانية من الإصلاحات وذلك في شهر أفريل مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها.<sup>(1)</sup>

بعد عمليات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر بدأت في مجال الاستثمار والتوجه إلى فتح علاقات مع العديد من دول العالم ومنها الصين.

في 15 جويلية 2006، صدر المرسوم رقم 06-08 لتحديث قانون الاستثمار وزيادة فتح الاستثمار الأجنبي، حيث تتمتع الجزائر بمعاملة وطنية للمستثمرين الأجانب، ولا توجد قيود على المستثمرين الأجانب باستثناء قيود الاستثمار التي لا تتعلق باللوائح البيئية، تشجع الحكومة الاستثمار في المواد غير الهيدروكربونية وخاصة في القطاعين الصناعي والزراعي، بالإضافة إلى كونها محمية بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار الثنائية يمكن للمستثمرين أيضا التفاوض بشأن اتفاقيات الاستثمار مع الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار، كما تشمل طرق الاستثمار مؤسسات جديدة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية، وإعادة هيكلة الشركات،<sup>(2)</sup> والمشاركة في الأسهم في شكل أسهم مادية أو نقدية، أو عمليات الدمج والاستحواذ في الخصخصة الجزئية أو الكاملة للمؤسسات العامة في الجزائر.

1 حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، ص 12، 14، 2001.

2 Chinese Ministry of Commerce, Algeria Trade Statistics in August of 2010, <http://english.mofcom.gov.cn/aarticle/subject/minister/lanmub/01102/20110207420824.html>

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

أما بالنسبة لجذب الاستثمار تنفذ الحكومة الجزائرية حاليًا الخطة الخماسية في طريقة العمل، ووصلت الآن إلى الخطة الخماسية الرابعة 2015-2019، ستستثمر الحكومة الجزائرية 262.5 مليار دولار أمريكي لتطوير اقتصاد تنافسي متنوع، ستستمر الخطة الجديدة في زيادة الاستثمار والتنمية المستدامة على أساس الماضي، ودمج توصيات من جميع أصحاب المصلحة الوطنية لتجميع الخبرات وتحسين تنفيذ وفعالية الخطة.

كما يضمن قانون الاستثمار أن يجوّل المستثمرون الأجانب الأرباح في الخارج، وبشكل واضح في بلد صناعات الإنتاج والخدمات، من أجل زيادة الاستثمار أنشأت الحكومة الجزائرية أيضًا صناديق دعم الاستثمار وآليات الاستثمار ذات الأولوية، حيث تستخدم صناديق الاستثمار الداعمة بشكل أساسي لتمويل نفقات الحكومة للاستثمار، خاصةً للبنية التحتية اللازمة لتحقيق هذا الاستثمار توفر آلية الاستثمار ذات الأولوية رعاية ضريبية خاصة وراحة تشغيلية لبعض المناطق التي تحتاج بشكل خاص إلى التنمية والاستثمارات التي لها قوة دافعة هامة لتنمية الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة لتنفيذ مرحلة الاستثمار فالجزائر قامت بالعديد من الإجراءات التي تسهل على الأجانب الاستثمار من بين هذه الإجراءات نذكر مايلي:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة مباشرة للاستثمار؛ بالإضافة للإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على المنتجات والخدمات المشتريّة بشكل مباشر أو محلي للاستثمار.
- الإعفاء من ضريبة النقل المدفوعة على جميع الممتلكات العقارية المكتسبة في نطاق الاستثمار.
- إعفاء الضريبة العقارية على العقارات المشتريّة في نطاق الاستثمار، بعد 10 سنوات من تاريخ الشراء ضمن، بالإضافة إلى الإعفاء من تأسيس الشركة وزيادة رسوم تسجيل المستندات المتعلقة برأس المال.
- تخفيض بنسبة 50٪ في ضريبة التنمية سنويًا من قبل الوكالات الحكومية.
- الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات، الإعفاء من ضريبة النشاط المهني.<sup>(1)</sup>

لقد استطاعت الجزائر أن تجذب العديد من الدول من بينها الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر المتعامل الأول معها، بالإضافة إلى الصين التي وطدت العلاقات مع الجزائر بشكل أكبر.

1 Chinese Ministry of Commerce, Algeria Trade Statistics in August of 2010, op.cit.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

### المبحث الثاني: واقع العلاقات الجزائرية الصينية.

لقد كان التواجد الصيني في شمال إفريقيا بداية بالجزائر، نظرا لأهمية هذه الدولة وحجمها وتمتعها بالموارد الأولية التي تحتاجها الصين لحياتها اليومية، لذلك كانت الجزائر أول الدول الإفريقية استهدفا وانطلقت العلاقات بين البلدين في العديد من الجوانب.

### المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية الجزائرية.

#### أولا: العلاقات الصينية الجزائرية خلال 1958..

بدأت العلاقات الرسمية بين الصين الشعبية وجبهة التحرير الوطني عقب الاعتراف الصيني بالحكومة المؤقتة يوم 22 سبتمبر 1958. حيث خص شوان لاي، رئيس لوزراء الصين حينئذ صحيفة المجاهد بجديد قال فيه: أقدم بكل صدق تهابي الخالصة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أعلن قيامها منذ قليل، إن الشعب الصيني لمسور بإنشاء هذه الحكومة، شأنه في ذلك شأن الشعوب العربية وشعوب العالم المحبة للسلام، كما أرسل الرئيس ماوتسي تونغ إلى رئيس الوزراء الجزائري بريقة للتهنئة أقرت الحكومة الصينية فيها اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وبعدها أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر في يوم 20 ديسمبر 1958. وفي الفترة اللاحقة تطورت العلاقات بين الصين والجبهة بشكل مطرد إلى غاية نهاية حرب التحرير ومرد ذلك إلى موقف الصين الشعبية من الثورة الجزائرية، موقف أملاه موقعها في الساحة الدولية فالصين لم تكن عضوا في الأمم المتحدة وكانت معزولة في الساحة الدولية، مناوئة للإمبريالية فكانت الثورة الجزائرية بالنسبة لها عنصرا وأداة لمكافحة الاستعمار والإمبريالية فأخذت تساعد وتقدمها من دون شرط ولا تردد، وقبلت الجبهة من جانبها مساعدة الصين، التي كانت شاملة مادية وسياسية. (1)

لقد تضمن الدعم الصيني للجزائر تغطية مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية حرب التحرير الجزائرية سلمت الصين إلى الجزائر 2 مليون فرنك فرنسي، وقدمت للجبهة قروضا طويلة المدى تسدد بعد الاستقلال في نهاية 1959، حيث ارتفعت المساعدة الصينية إلى 30 مليون دولار في سنة 1961، وحدها (2)

1 فايزة كاب، "العلاقات الصينية-العربية بين الماضي والحاضر"، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، بتاريخ

2010/03/09 متاح على:

[www.arabic.people.com.cn/99002/99408/6913623](http://www.arabic.people.com.cn/99002/99408/6913623)

2 المرجع نفسه.



## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

وبلغت المساعدات العسكرية الصينية من المواد الغذائية والعتاد 10 ملايين دولار، بالإضافة إلى الدعم العسكري والذي كان تجسيدا لتعهد قادتها للوفود الجزائرية أثناء زيارتهم إلى الصين من بين أهداف الزيارات هي دراسة تجارب قادة الصين وجيشها وشعبها بصفة عامة من الحروب التحريرية وإمكانية الاستفادة من خبرات القادة الصينيين وتجارهم في تطوير التضامن ضد الاستعمار وفي كل زيارة يؤكد القادة الصينيين دعم ومضاعفة المساعدات العسكرية.<sup>(1)</sup>

بعد استقلال الجزائر تواصلت وتوطدت العلاقات الثنائية، حيث زار الوزير الأول الصيني تشون لاي وفي لقاء بإطارات جبهة التحرير الوطني أكد للحضور المنظور الصيني لمنهج التحرر الجزائري بالقول:

" الانتصار العظيم للشعب الجزائري الثوري برهن على أن مواجهة القمع العسكري الامبريالي يمكن مقاومته بالقوى الثورية العسكرية الثوار الجزائريين هزموا الاستعمار بسبب اعتمادهم على الفلاحين وكل الثوار المؤمنين بالصراع المسلح."

فمنذ استقلال الجزائر والصين تقدم لها معونات كثيرة ونزبهة لمساعدتها في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية حيث توجهت المجموعة الأولى من الفرق الطبية الصينية لمساعدة البلدان الأجنبية نحو الجزائر للعمل هناك في أفريل 1963، وفي بداية عهد الرئيس الجزائري أحمد بن بلة نهجت الجزائر نهج الاقتصاد الموجه والمسير حيث استعانت الحكومة الجزائرية في هذا المجال بالمساعدات القادمة من الصين وحرص رئيسها احمد بن بلة على مد جسور التواصل معها ومع جميع الدول الاشتراكية وهذا ما زاد فالتقارب بين البلدين. وفي عهد الرئيس هواري بومدين دخلت الجزائر والصين في مرحلة تسمى الكل الإيديولوجي حيث تزامنت فيها الثورة الثقافية في الصين مع حركة التصحيح الثوري في الجزائر، حيث عرفت هذه المرحلة توافقا في المواقف الصينية والجزائرية في عدة قضايا تاريخية أساسية، كدعم حركات التحرر الوطنية، مناهضة الإمبريالية ومساندة القضية الفلسطينية. وبالمقابل فإن الجزائر ودبلوماسيتها التي كان يقودها آنذاك الرئيس بوتفليقة لم تدخر جهدا من أجل مساعدة الصين على استعادة مكانتها المشروعة ضمن الأمم المتحدة، وقد بدأ هذا الموقف يتبلور في هذا الصدد على ضوء قرار مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز عام 1971،<sup>(2)</sup> والذي دعا الدول المعترفة بحكومة الصين الشعبية إلى تأييد تمثيلها في الأمم المتحدة وفي اجتماع الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة من نفس السنة حيث

1 فايزة كاب، المرجع السابق.

2 محمد حمشي، سامية ربيعي، " ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية "، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2013، ص 71، 72.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

شاركت الجزائر في مشروع القرار الذي قدم لاستعادة الحقوق الشرعية للصين الشعبية في الأمم المتحدة. دون أن ننسى العامل الإيديولوجي الذي يعتبر عاملا حاسما في العلاقات الصينية الجزائرية، إذ يعتبر دوره في ترسيخ هذه العلاقات أقدم من دور العامل الاقتصادي في حد ذاته، فهو يرجع إلى ما يسمى المبادئ الخمس للتعايش السلمي، وهي المبادئ التي أعلنها الزعيم الصيني شوان لاي في 1954، ثم تم تبنيها على نطاق أوسع في مؤتمر عدم الانحياز في باندونغ 1955.<sup>(1)</sup>

تجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقات الجزائرية الصينية شهدت تراجعاً مع نهاية السبعينيات إلى غاية التسعينيات بسبب تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية حيث كانت الجزائر تعيش أزمة سياسية ووضع اقتصادي خانق للغاية وترافق هذا مع تدهور الوضع الأمني وانشغال رؤسائها بتسوية الوضع في الداخل لإخراجها من أزمتها، ولكنها عادت بقوة في نهاية التسعينيات مع الرئيس الجزائري حيث شهدت تطورا ملحوظا منذ وصوله إلى سدة الحكم.

من جهتها ساندت الجزائر بوزنها الإفريقي والعربي الصين بقوة سنة 1971. في معركتها السياسية لاستعادة مقعدها في منظمة الأمم المتحدة، واسترجاع صفة العضو الدائم في مجلس الأمن، بالإضافة إلى الموقف المستمر بخصوص قضية تايوان ومساندتها لوحدة الصين وسلامتها الترابية باعتبار الصين الممثل الوحيد للشعب الصيني.<sup>(2)</sup>

طيلة عمر العلاقة الصينية الجزائرية ظل البلدان يتقسمان نفس المبادئ والقيم من اجل إقامة عالم تنعم كل شعوبه بالسلم والأمن والرقي والتضامن والتنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة، وهو ما حرصت كل من الدولتين على الالتزام به في علاقتهما الثنائية، زيادة على المساعدات العسكرية والإنسانية.

إن العلاقات الصينية الجزائرية كانت ولا زالت مبنية على تحقيق السلم والأمن، ومواجهة كل التهديدات التي تترصدها بالبلدين وبالنظام الدولي، لذلك دخلت الجزائر في تحالفات مع العديد من الدول وانضمت إلى العديد من المنظمات الدولية التي تعنى بتحقيق السلم والأمن الدوليين.

1 محمد حمشي، سامية ربيعي، المرجع السابق، ص 72.

2 بن نعم، "العلاقات الجزائرية الصينية تكمل عقدها الستين، الصداقة في خدمة المصالح"، صحيفة الجمهورية، العدد 6590، سبتمبر 2018، ص 12.13.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

ثانيا: البعد السياسي في العلاقات الصينية الجزائرية.

جمعت المواقف المشتركة في الكثير من القضايا الدولية بين الصين و الجزائر كمسألتي تايوان وحقوق الإنسان كما ساعدت عودة الجزائر إلى الساحة الدولية بعد العشرية السوداء على تعزيز العلاقات بين البلدين حيث أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في زيارته للصين سنة 2000، على ضرورة التنسيق الدولي لمحاربة الإرهاب و تدعيم الشراكة الاقتصادية بين بكين و الجزائر، لقد توالى الزيارات الرسمية في السنوات التالية حيث زار الرئيس الصيني هو جين تاو الجزائر في سنة 2004، وأكد بدوره على رغبته في إقامة علاقات إستراتيجية مع الجزائر، وفي سنة 2006، حضر الرئيس الجزائري قمة بكين للمنتدى الإفريقي حيث وقع مع الرئيس الصيني اتفاقية التعاون الإستراتيجية والتي مهدت لمرحلة جديدة من التعاون الكثيف بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي،<sup>(1)</sup>

و بمناسبة الألعاب الاولمبية التي احتضنتها الصين في عام 2008 حضر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حفل الافتتاح مؤكدا مرة أخرى على الصداقة التي تربط الدولتين وعلى أهمية الاتفاق الاستراتيجي المبرم بينهما في 2006. كما تخللت هذه الزيارات لرؤساء البلدين زيارات أخرى لكبار مسؤولي البلدين بهدف تعزيز التعاون و البحث في قضايا دولية تهم الطرفين، ما يسهل هذا التقارب الاستراتيجي في الواقع وبالإضافة إلى المعطيات الاقتصادية توافق الرؤى في بعض القضايا الدولية و التشابه في بعض مبادئ السياسة الخارجية للبلدين كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترام الوحدة الوطنية و سلامة الأراضي كذا ورفض الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية.

لأن مبادرات الصين الاقتصادية بامتياز فان ما يتخلل من اتفاقيات التعاون التي تبرمها مع الآخرين، من فقرات معبرة عن تطابق وجهات النظر حول بعض القضايا السياسية ينبغي إدراجها ضمن التقاليد الدبلوماسية.<sup>(2)</sup>

تعتبر الصين الشريك الأول والاستراتيجي للجزائر كدولة خاصة في السنوات الأخيرة حيث عرفت مجالات التعاون تزايدا بشكل كبير، خاصة في الجانب السياسي والدبلوماسي.

---

1 طيب جميلة، " العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، نوفمبر 2018، ص 12، 13.  
2 المرجع نفسه، ص 13.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

### المطلب الثاني: العلاقات الصينية الجزائرية بعد الحرب الباردة.

تشكل الجزائر نموذجا مثاليا وموقعا استراتيجيا في المغرب العربي لتعزيز العلاقات المغاربية الصينية، حيث يبدأ تاريخ العلاقات الثنائية من الثورة التحريرية 1958، أين دعمت الصين الثورة الجزائرية، ومنذ ذلك الحين يعمل الطرفان على تثبيت مبدأ استقلالية القرار في مواجهة الضغوطات والتأثيرات الدولية، ورفض المس بالسيادة الوطنية، بالإضافة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تعمل أيضا كل من الصين والجزائر من منطلق وحدة المنظور الإقليمي لتسوية المشاكل والأزمات.

العلاقات الثنائية بين الطرفين تطورت من يوم إلى آخر خاصة في مطلع الألفية الجديدة، حيث توجت العلاقات الجيدة بين الطرفين بالإعلان عن البيان الاستراتيجي بين الجزائر والصين في فيفري 2014، وهو ما تم التأكيد عليه وعلى مستوى العلاقات المميزة خلال زيارة عبد المالك سلال إلى الصين 2015، حيث التقى بالرئيس الصيني وأكد كلا الطرفين على العلاقات المتينة التي تربط الطرفين.<sup>(1)</sup>

و قد قام الرئيس الصيني هوجينتاو بزيارة الجزائر في فيفري 2004 أكد خلالها على الأهمية التي توليها الصين للجزائر في سياستها الخارجية، لاسيما في ظل الوضع الدولي الذي إتسم بسعي الدول النامية على فرض رؤيتها على الساحة العالمية في إطار الدفاع عن مصالحها، حيث صرح قائلاً: يجب على الدول النامية تقوية التضامن بينها من أجل الدفاع الأحسن عن مصالحها ضمن عملية إقامة نظام دولي سياسي و اقتصادي جديد..... العديد من الدول النامية من ضمنها الجزائر و الصين أكملت مهمتها التاريخية في التحرر والاستقلال الوطني في القرن الماضي، وتواجه في القرن الجديد مهمة الترقية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات.<sup>(2)</sup>

لقد سعت كل من الصين والجزائر إلى توطيد العلاقات عن طريق التعاون والشراكة والاستثمار.

في نوفمبر 2006، و خلال الزيارة الثانية التي قام بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الصين انتقلت العلاقات بين البلدين نقلة نوعية من خلال التوقيع على إعلان تعميق الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، والذي

1 زهير بوخالفة، العلاقات الصينية المغاربية بين الواقع والمأمول، مقال في كتاب: دور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي 2001، 2017، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2018، ص 68، 69.

2 محمد قروش، تنفيذ السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي، مقال في كتاب: دور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي 2001، 2017، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2018، ص

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

يعبر عن رغبة واضحة لدى الطرفين إلى رفع مستوى العلاقات إلى الطابع الاستراتيجي، وقد عبر الرئيسان خلالها عن إرتياحهما للطابع المتميز للعلاقات الثنائية، مذكرين بالتضامن المتبادل الذي يميزها ومحددتين إرتدادهما للتعاون في كل الميادين الاقتصادية والطاقوية وغيرها، وقد عبر الطرفان خلالها عن إرتياحهما لتوافق وجهات النظر و التشاور بين البلدين من شأنه التخفيف من الآثار السلبية للعملة.<sup>(1)</sup>

### أولا: مبادرة طريق الحزام والطريق.

شهد التعاون الصيني الجزائري طفرات نوعية في ميدان الشراكة المتعددة الجوانب، حيث تعد الصين أكبر شريك اقتصادي للجزائر، بما توفره لنا من خدمات وما تقوم به من إنجاز لمشاريع عملاقة، جعلت من الجزائر بلدا سائرا في طريق تجسيد المشاريع الكبرى، ولعل أكبر دليل على هذا التعاون اتفاق الشراكة الاستراتيجي المبرم بين البلدين، والذي يعد نموذجا في القارة الإفريقية، صف إلى ذلك انضمام الجزائر رسميا إلى مبادرة طريق الحزام والطريق:

مبادرة الحزام والطريق هي مبادرة اقترحتها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013، لرسم حدود وأفاق جديدة للتعاون الدولي، وتلقت المبادرة دعما كبيرا من 100 دولة، ومنظمات دولية بما فيها الجزائر ووقع في إطارها أكثر من 40 على اتفاقيات مع الصين.

طريق الحرير الجديد يمتد على مسافة 11 ألف كيلومتر منطلق من شنغهاي في الصين انتهاء بالعاصمة الألمانية برلين، أو حتى شبه الجزيرة الأيبيرية في اسبانيا، وكان الرئيس الصين قد أعلن الانطلاق عنه سنة 2013، وتبع ذلك إعلان البنك الدولي للبنية التحتية الآسيوية في 2014 بمشاركة نحو 58 دولة.<sup>(2)</sup>

إن طريق الحرير الجديد سوف يزيد من التبادل التجاري الصيني مع العديد من دول العالم، وخاصة القارة الإفريقية، بما فيها الجزائر كدولة.

وأوضح الزعيم الصيني أن البنك يهدف لتوفير التمويل الأولي للمشروع بمساهمة صينية مبدئية بلغت 47 مليار دولار أمريكي، غير أن تقرير أصدرته وزارة التجارة الصينية بعد الإعلان عن المبادرة أفاد أن إجمالي حجم

1 محمد قروش، المرجع السابق، ص 131.

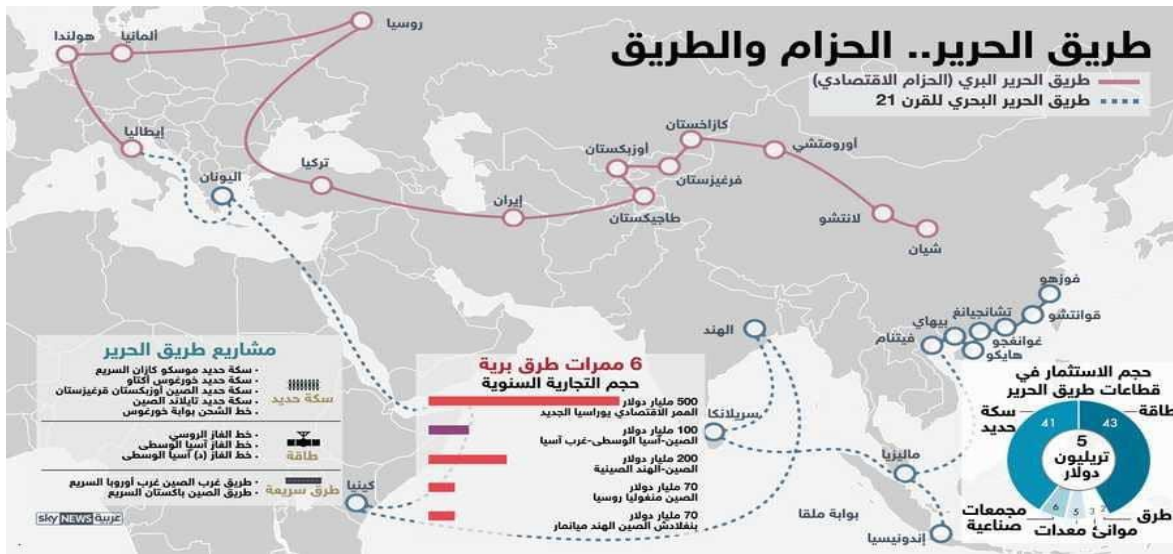
2 بن نعوم، " انضمام الجزائر إلى مبادرة الطريق والحزام الصيني ، طريق الجزائر يؤدي أيضا إلى بكين "، صحيفة الجمهورية، العدد 6590، سبتمبر 2018، ص 12.13.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

الاستثمارات الصينية في 64 دولة ومنطقة تقع على طريق الحرير والحزام الاقتصادي قد بلغ 161.2 مليار دولار حتى نهاية 2015. وهو ما يمثل 20 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الصينية الخارجية المباشرة تأتي هذه الاستثمارات وسط توقع وصول الناتج الاقتصادي لهذا المشروع إلى 21 تريليون دولاران علما أن طريق الحرير والحزام الاقتصادي بجزأيه البحري والبري ستستفيد منه القارة السمراء أيضا، كون حجم تجارة الصين مع الدول الإفريقية بلغت قبل الإعلان عن المشروع حوالي 192 مليار دولار، 40 مليار دولار منها مع دول شمال إفريقيا منها الجزائر كأبرز استثمارات معها.

ونظر لدور العرب والجزائر بصفة خاصة في ازدهار طريق الحرير القديم تروج الصين من 2013، لمشروع بعث هذا الطريق على أسس اقتصادية عصرية، وتدعمه بطريق بحري لاستعاب أكبر عدد من الشركاء. ويتوقع المراقبون أن يؤدي المشروع إلى زيادات غير مسبوقة في معدلات النمو الاقتصادي وان يصل التبادل التجاري بين دول طريق الحرير إلى 3 تريليونات دولار سنويا بحلول عام 2025. (1)

الشكل رقم 1: طريق الحرير .. الحزام والطريق.



المصدر: <https://www.skynewsarabia.com/business> تاريخ التصفح 2019/05/10.

1 بن نعوم، المرجع السابق، ص13.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

المبحث الثالث: استراتيجية الشراكة والتعاون الصيني الجزائري.

على خلاف العرب فان الصين تفضل أن تبادر هي بتحديد العلاقات مع شركائها الذين عليهم أما الانقياد اضطرارا أو اختيارا، وأما البحث عن شركاء آخرين.

مثل صيني يقول: من السهل الحصول على ألف قطعة ذهبية، لكن من الصعب الحصول على صديق.

كما أن هناك مثل جزائري يقول: من يمشي بمفرده يمشي سريعا، ومن يمشي مع الآخرين يمشي بعيدا.

مثلان يعكسان العلاقات الصينية الجزائرية.

المطلب الأول: مجالات التعاون بين الصين والجزائر.

إن العلاقات الصينية الجزائرية تطورت على مر السنين، حيث أصبح علاقات متينة، ودخلت في عمليات تعاون في العديد من المجالات التي زادت من تطور العلاقة أكثر فأكثر، ومن بين أهم المجالات التي دخلا كل من الصين والجزائر فيها هي:

### 1/ التعاون في المجال الثقافي.

في الفترات الأخيرة أقامت الصين معارض كثيرة في الجزائر مثل معرض الصين الجميلة لفن التصوير الفوتوغرافي سبتمبر 2003، المعرض الصيني للصور الفوتوغرافية نوفمبر 2002 معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين ديسمبر 2001، المعرض الصيني لفن أوبرا بكين سبتمبر 2001 الخ. وكان طابع البريد التي أصدرته الجزائر لإحياء الذكرى الخامسة والأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الصينية في ديسمبر 2003 صورة مصغرة للتعاون الودي بين الطرفين في السنوات الأخيرة، قام الطرف الجزائري بعمل تصميم وطباعة الطابع الذي يحمل حمامتين متحولتين من العلمين الوطنيين للبلدين بالمعالجة الفنية، تطيران جنبا إلى جنب، رمزا إلى العلاقات الودية بين البلدين والجهود المتواصلة التي بذلها البلدان من أجل سلام وتنمية العالم.<sup>(1)</sup>

1 إبراهيم احمد، العلاقات الصينية الجزائرية، تصفح 2019/04/01. على الرابط:

<http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm>



## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

### 2/ العلاقات في المجال العسكري.

أدى تميز العلاقات السياسية والتجارية، التي تميزت بزيارات رئاسية مختلفة من كلا الجانبين، إلى تمديدتها للمجال العسكري، خلال زيارة الرئيس هو جينتاو إلى الجزائر في أبريل 2004، وُصف التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بأنه مثمر، ويمكن اعتباره نموذجًا للتعاون بين الجنوب والجنوب، بصرف النظر عن توفير بعض المعدات العسكرية، يركز التعاون العسكري بشكل أساسي على تدريب الموارد البشرية، أين انتقلت وفود عسكرية رفيعة المستوى في السنوات الأخيرة بين العاصمتين.

تبرز فيه الصين بشكل متزايد كواحدة من أكبر الدول المصدرة للأسلحة في العالم، يتمتع المجمع الصناعي العسكري الصيني بميزة تقدم حلول وسيطة تقدم قيمة جيدة مقابل المال، تمتلك الصين قدرة عسكرية مزدهرة يمثل إنتاجها أكثر من 10٪ من الإنتاج الصناعي في البلاد مجالات نشاطه واسعة النطاق، الصناعات النووية، الطيران، الإلكترونيات، الجيش، التسليح، بناء السفن وصناعات الطيران. سفينة Naval Admiral المستقبلية قيد الإنشاء حاليًا في أحواض بناء السفن الصينية تاريخ التسليم لم يبلغ، ولكن سيكون لسفينة الأدميرال، التي ستكون رائدة في البحرية، قدرات قتالية مضادة للسفن والغواصات والمضادة للطائرات بالإضافة إلى القدرة على حمل عدة طائرات هليكوبتر. (1)

البحرية لديها أيضا زوارق دورية من نوع هاينان الصينية للقيام بمهام مضادة للغواصات مع الألغام والصواريخ، يستخدمون نظام السونار للكشف عن الغواصات، علاوة على ذلك فإن الطرادات المطورة والمصنعة في الجزائر من فئة جبل شنوة مجهزة بصواريخ صينية من طراز C-802، خاصة وأن الأخيرة قد فتحت على أحدث التطورات التكنولوجية، مدفوعة من قبل الصناعة المدنية، ويمثل خطوات عملاقة في هذا الاتجاه، ومع ذلك فليس للجيش أن يقترب من مورد مهيمن بشكل متزايد في سوق الأسلحة، ويرافق انتقال CEM إلى بكين أيضا من خلال رؤية إستراتيجية. (2)

إن المجال العسكري الصيني يجذب دولة لربط علاقات معها في هذا الجانب نظرا لتطورها وقوتها العسكرية.

1 Coopération militaire algéro-chinoise, Forces de sécurité algériennes, Forces armées algériennes, <http://algeriedrs.forumactif.com/t4173-cooperation-militaire-algero-inoise> 01/04/2019.

2 Ibid,



## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

لقد قامت الجزائر بربط علاقات مع الصين حيث أن الجيش الجزائري قد طور هذا النوع من العلاقات مع جنوب إفريقيا في القارة والبرازيل في أمريكا اللاتينية وإيران في الشرق الأوسط والهند في جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية الشمال وأخيرا روسيا في أوروبا. أقامت الصين والجزائر في الذكرى الخامسة والخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية، الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي تعد الأولى من نوعها بين علاقات الصين مع الدول العربية في هذا السياق، تتطلع الجزائر التي تدير بالفعل أكبر ميزانية دفاعية لأفريقيا إلى زيادة تعاونها العسكري مع الصين، على الرغم من أن روسيا هي المورد العسكري الرئيسي للجزائر، إلا أن التقارير العسكرية الأخيرة تشير إلى أن الجزائر اشترت ثلاث طواحين طينية من 2800 طن من الصين. كما أفادت وكالة الأنباء الجنوب أفريقية، DefenceWeb هذا الشهر أيضًا أن الجيش الجزائري يبدو أنه قد حصل على مدفعية ذاتية الدفع من الصين ويقوم بتقييم المركبات الجوية الصينية غير المأهولة (UAVs) بينما يواصل توسيع قواته العسكرية بشكل كبير من المحتمل أن تتوسع في المستقبل مع استمرار الجزائر في تحديث قدراتها العسكرية. (1)

### 3/ التبادل في المجال التجاري.

يشار إلى أن التقدم السريع الذي حققته الصين يرجع إلى عاملين رئيسيين. أولاً، كان يعتمد على مستوى التجارة المنخفض أصلاً. ثانياً، ذلك كان نتيجة لديناميكيات الانفتاح الاقتصادي للجزائر، والتي أفادت جميع شركاء الجزائر يُظهر الميزان التجاري بين البلدين تناقضًا متزايدًا للجزائر، تشير هذه الحقيقة وحدها إلى أن الجزائر ربما تحتاج إلى الصين أكثر مما تحتاجه الصين على الأقل من وجهة نظر تجارية بحته لا يوجد الكثير ليقوله حول صادرات الجزائر، لأنها تتألف بشكل رئيسي من النفط الخام والمنتجات البترولية في المتوسط من 2003 إلى 2012 ، كانت تمثل 98.3 في المائة من قيمة صادرات الجزائر الإجمالية و 99.2 في المائة من قيمة صادراتها إلى الصين، من الواضح أن هيكل الواردات الجزائرية من البضائع الصينية لا يختلف بشكل كبير عن هيكل جميع البلدان الأفريقية: خلال الفترة 2003 في عام 2012، كان حوالي 91 في المائة من هذه الواردات من الآلات ومعدات النقل (51 في المائة) والسلع المصنعة المتنوعة (40 في المائة). (2)

1 Naser al-Tamimi , China-Algeria relations, Algeria & World Center of Studies Growing slowly but surely, 2016-08-18 <https://aw-cs.net/china-algeria-relations/> 04/04/2019.

2 Thierry Pairault, China's economic presence in Algeria, hal archives- ouvertes, Article · January 2015, p 4.5

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

### 4/ التعاون في المجال الصحي.

منذ عام 1963 بدأت الصين إرسال الفرق الطبية إلى الجزائر، بلغ عدد أفرادها إلى اليوم تقريبا 2200 من العاملين في المجالات الطبية، تحتل الجزائر مكانة خاصة في تاريخ إرسال الصين للفرق الطبية للخارج، لأن هذا العمل بدأ بالجزائر في عام 1963، انتشرت الأوبئة في الجزائر الحديثة الاستقلال آنذاك والتي تفتقر إلى الأدوية والعاملين في مجال الطب بإلحاح، فقدمت الجزائر نداء مستعجلا للمجتمع الدولي، حيث اتخذ الجيل الأول من قادة الصين الجديدة بنظرة بعيدة قرارا بسرعة، فبعثت الصين فرقة طبية إلى الجزائر تحت عناية وإرشاد رئيس مجلس الدولة في ذلك الوقت شو أن لاي، كان ذلك بداية تقديم الصين العون للدول النامية الأخرى بتقديم التكنولوجيا الطبية والعلاجية والخدمات الطبية والأموال والمواد، في السنوات الأخيرة بتعزيز التعاون الطبي بين البلدين باستمرار في أغسطس 2002، وقعا بروتوكول إرسال الفرق الطبية لتعمل في الجزائر وتنمية. (1)

لقد عقد بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية الصين الشعبية القاضي بإرسال بعثة طبية صينية إلى الجزائر، رغبة في تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين شعبي البلدين وتدعيم التعاون في مجال الصحة اتفقت حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية الصين الشعبية الصيني إثر محادثتهما الودية على ما يأتي :

**المادة الأولى:** بطلب من الطرف الجزائري يرسل الطرف الصيني بعثة طبية إلى الجزائر للممارسة في مصالح الصحة العمومية، إن عدد الأطباء والتخصصات وأماكن تعيينهم مذكورة بالملحق المرفق بهذا البروتوكول والذي يعتبر جزءا منه، ويمكن إجراء تعديلات على تشكيلة البعثات الطبية الصينية وفقا لاحتياجات الجانب الجزائري وبعد مشاورات بين الطرفين وفي حالة إجراء التعديلات فإن الطرف الجزائري يقترحها خلال سنة قبل الاستخلاف ويتم ذلك بالاتفاق مع الجانب الصيني.

**المادة 2:** تقوم البعثة الطبية الصينية بضمان أعمال تشخيص الأمراض، العلاج، التكوين، وتطوير تبادل الخبرات، وكذا التعاون الوثيق في مجال الصحة. (2)

1 China-Algeria Relations, Chinese Foreign Ministry January 18, 2004

<http://www.china.org.cn/english/features/phfnt/85069.htm> 01/04/2019.

2 اتفاقيات واتفاقات دولية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65**، نوفمبر 2011، ص 4.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

### 5/ التعاون في مجال البناء.

حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية سنة 2015، فالتواجد الصيني فازت 50 مؤسسة صينية بعقود بناء بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 20 مليار دولار، وهو مبلغ معتبر يضع الجزائر كأكبر سوق افريقية بالنسبة لشركات البناء الصينية واحد أهم الأسواق بالعالم، يوضح كذلك التقرير أن هذه العقود تخص خاصة بناء المساكن بتكلفة منخفضة بالإضافة إلى بناء شطرين من الطريق السيار ( شرق.غرب) وتبرز في هذا السياق الشركة الصينية construction e,ngineering corporation state china CSCEC التي قامت ببناء العديد من الفنادق، والبنى التحتية، شركات الهندسة والأشغال العامة (الموانئ والطرق السريعة والمطارات) وشركات المقاولات (مراكز الإسكان والتسوق الاجتماعي). عدد الأعمال الصينية في الجزائر يتجاوز اليوم: دار الأوبرا الجزائرية، مسجد جامع الجزائر، مطار الجزائر الجديد، المباني تضم وزارة الشؤون الخارجية والمحكمة الدستورية، قناة طولها 750 كيلومتراً إلى تمنراست والطريق السريع بين الشرق والغرب، ناهيك عن مصانع تجميع السيارات والشاحنات الصغيرة في تلمسان وعنابة، هناك حديث عن بناء ميناء في المياه العميقة لسفن الحاويات في الحمداية، كل هذا يعني أن الوجود الصيني في الجزائر يقدر 80000 المغتربين.<sup>(1)</sup> بلغ المشروع الحجم لميناء الوسط المبادر به في إطار شراكة جزائرية-صينية ,مرحلة اللمسات الأخيرة قبل بداية أشغال انجازه في 2018 حسبما صرح به يوم السبت بالجزائر وزير الأشغال العمومية والنقل عبد الغاني زعلان، وأن الدراسات المتعلقة بالمشروع " معقدة " خصوصا وأن الميناء سيكون مربوط بالمناطق الصناعية و اللوجستية و منفذ طريق و سكة حديدية، أخذنا كذلك الوقت اللازم لاستكمال تسوية الأوعية العقارية خصوصا المسائل المتعلقة بالملكية الخاصة و تعويض أصحابها يقول الوزير مشيراً إلى أن الميناء سيقبل مع إطلاقه النفقات اللوجستية ما سيخدم المتعاملين الاقتصاديين حسبه، شركتان صينيتان شركة الدولة الصينية للبناء والشركة الصينية لهندسة الموانئ و ستتكفل هذه المؤسسة بإعداد الدراسات و انجاز المشروع استغلاله وتسييره.<sup>(2)</sup>

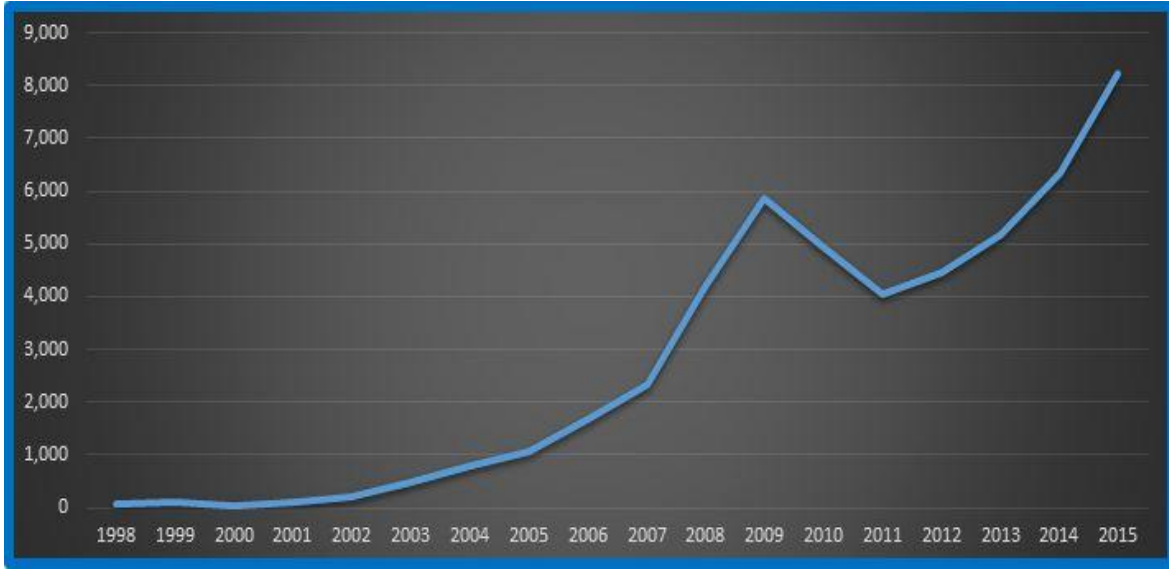
لقد كان معظم التواجد الصيني في الجزائر هو عبارة عن تقديم خدمات في مجال البناء والمقاولاتية، والعديد من المجالات الأخرى.

1 Bichara Khader, **The Chinese Breakthrough in the Arab and Mediterranean Markets**, Presence of Non-Euro-Mediterranean Actors in the Mediterranean, IEMed. Mediterranean Yearbook 2018, p44.

2 معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات، الجزائر العاصمة، ص 11.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

الشكل رقم 2: عدد عقود البناء الصينية في الجزائر.



Source: China Africa Research Initiative .

[http://www.sais-cari.org/s/Uploaded\\_ContractData-nnc5.xlsx](http://www.sais-cari.org/s/Uploaded_ContractData-nnc5.xlsx)

يلاحظ أن سنة 2015 زادت عدد العقود التي أبرمتها الصين مع الجزائر في مجال البناء بشكل كبير .

### 6/ العلاقات في مجال السيارات.

إن قطاع السيارات هو أحد المجالات التي تحتلها العلامات التجارية الصينية في الجزائر، تصدر الصين سيارات إلى الجزائر أكثر من أي بلد آخر وفقاً للرابطة الصينية لمصنعي السيارات CAAM، كانت الجزائر أكبر وجهة لتصدير السيارات في الصين في عامي 2012 و 2013، وفي هذا الصدد وقعت الشركة الحكومية الصينية FAW مؤخراً اتفاقاً لبناء مصنع تجميع في الجزائر، ينتج 10 آلاف سيارة سنوياً. مفاجأة أن وجود شركات صناعة السيارات الصينية مرتبط بشكل رئيسي بواردات السيارات الصينية وأن استثماراتها تقتصر على افتتاح المبيعات الرسمية، ويصدق هذا أيضاً على مجموعة شنشي للسيارات (وهي مؤسسة ممولة من القطاع العام تحت إشراف حكومة مقاطعة شنشي)، والتي خططت لإنشاء وحدة تجميع في سطيف، من المقرر أن تكون عاملة في عام 2010، ولكن في النهاية تمثل المبيعات الرسمية في عام 2011، وبالمثل افتتح شركات Higer و JMC أيضاً رسمياً.<sup>(1)</sup>

1 Naser al-Tamimi, op.cit.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

المطلب الثاني: الصين في الجزائر بين الاستثمار وتقديم الخدمات.

الجزائر كغيرها من باقي الدول الإفريقية، تطورت علاقتها مع الصين ويلاحظ ذلك بعمق من المنظور التجاري، حيث انتقلت التجارة بين البلدين من حوالي 0.74 مليار دولار سنة 2003، إلى 8.35 مليار دولار سنة 2015، لتحل الصين خلال هذه السنة المرتبة الأولى كأول مومن للجزائر يقدر بحوالي 7.5 مليار دولار بعدما كانت فرنسا تحتل المرتبة الأولى لعدة سنوات، لم تنحصر العلاقات الصينية الجزائرية في التبادلات التجارية فقط بل تطورت إلى عمليات توطين للشركات الصينية لمختلف فروعها في مجال الاستثمار.

أولاً: الاستثمار في الجزائر.

التواجد الصيني في الجزائر كاستثمار أجنبي مباشر حقيقي يلاح في قطاع المحروقات، وهذا في سياق سعي الجزائر منذ سنة 2000، إلى زيادة اكتشاف تطوير حقول النفط مع التوجه إلى تنويع التكنولوجيا والشركاء، بغض النظر عن الشركاء التقليديين، وتعتبر سنة 2000 البداية الحقيقية للشراكة الجزائرية الصينية في مجال المحروقات، وتبرز هنا الشراكة بين الشركة الصينية sinopec وشركة سونطراك لزيادة وتطوير استخراج البترول الخام، من حقل زرزايين بعين اميناس، في نفس السنة كذلك تم إمضاء عقد مع فرع تابع لشركة سينوباك بقيمة 525 مليون دولار (75 بالمائة الشركة الأجنبية، 25 بالمائة مساهمة سونطراك).

سنة 2003، نجد شركة صينية أخرى وهي cnpc حيث أبرمت عقدا مع سونطراك عن طريق فرع من فروعها والممثل في شركة cnode لبناء مصفاة لتكرير البترول بإدرار بطاقة تكرير 600000 طن في العام. بالنسبة لسنة 2004، نجد شراكة بين فرع لشركة سينوباك هي شركة sipepc وشركة سونطراك للبحث واستخراج البترول في ورقلة. (31)

إن الاستثمار يحتاج إلى أن تضخ الدولة المستثمرة أموالا في المكان المراد الاستثمار فيه، وهذا ما قامت به الصين في مجال المحروقات داخل الجزائر.

يمكن اعتبار أن التعاون بين الصين والجزائر منطقي بالنظر إلى حاجات الصين المتزايدة إلى شراء المحروقات للحفاظ على معدلات نموها، وحاجة الجزائر إلى بيع المحروقات لزيادة مداخيلها من العملة الصعبة، ومن ثم إن

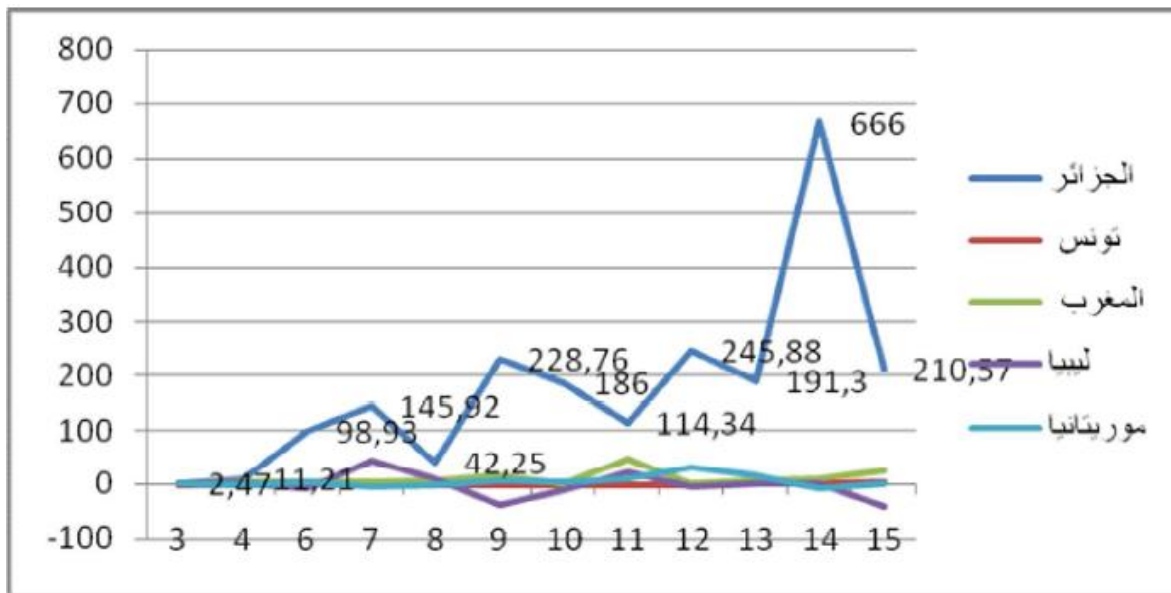
1 نادية شطاب، زكرياء حمزة، "التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر وتقديم خدمات"، مجلة معارف، العدد 22، جوان 2011، ص 120.

## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

هذا التعاون يتسم بالعقلانية ولو أن أهدافها ليست نفسها أو متقاربة بالكامل، فبين سنة 2000 إلى 2008، مثلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصينية في الجزائر في قطاع المحروقات نسبة 4 بالمائة.

إذا تمت مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الواردة إلى الجزائر ودول شمال إفريقيا ( دول المغرب العربي تحديدا) يلاحظ انه منذ سنة 2003، تم تسجيل تطورات طفيفة بالنسبة لتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، مقارنة بالجزائر حتى سنة 2015.

الشكل رقم 3: تدفقات الاستثمارات الصينية تجاه دول المغرب العربي.



المصدر: نادية شطاب، زكرياء حمزة، " التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر وتقديم خدمات "، مجلة معارف، العدد 22.

بالنسبة لجزائر مثلت سنة 2003، كبدية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية، حيث عرفت تطورات معتبرة إلى أن بلغت 191.3 مليون دولار سنة 2013، وانتقلت إلى 666 مليون دولار سنة 2014، وتقدر نسبة جذب الاستثمارات الأجنبية الصينية مقارنة بباقي دول المغرب العربي 98.23 بالمائة.<sup>(4)</sup>

1 نادية شطاب، زكرياء حمزة، المرجع السابق، ص 122، 123.

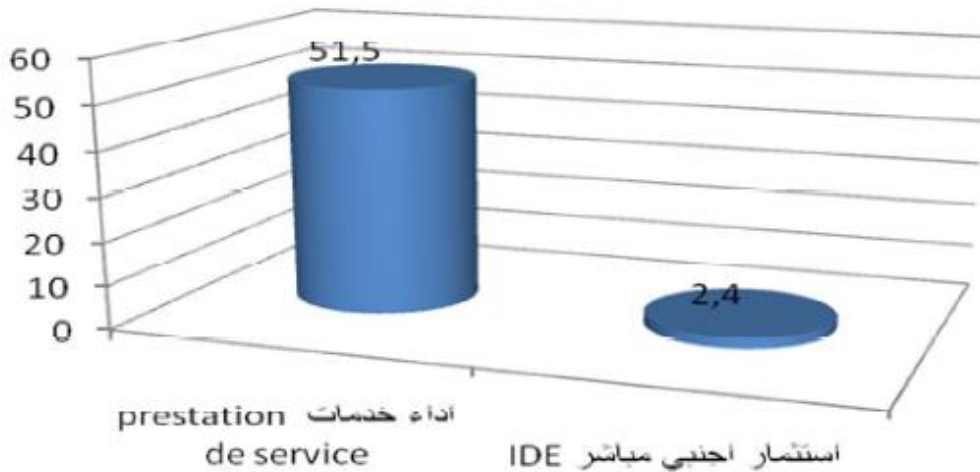
## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

ثانيا: الشركات الصينية كمورد خدمات في الجزائر.

بالنسبة للجزائر ومع ارتفاع عوائد المحروقات منذ سنة 2000، اعتمدت السلطات على إتباع ثلاثة مخططات للانتعاش الاقتصادي، أولها: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001، 2004، بقيمة 7 مليار دولار، ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005، 2009، بقيمة 156 مليار دولار، ثالثا وأخيرا المخطط الخماسي 2010، 2014، بقيمة 286 مليار دولار وقد هيمن تطوير مشاريع البنية التحتية بجميع أنواعها.

تعتبر الجزائر أول بلد إفريقي مستقبل لخدمات الشركات الصينية بنسبة 14.3 بالمائة بمبلغ 51.4 مليار دولار خلال فترة 2003، 2015. هذا النوع من الاستثمار الذي تقوم به الشركات الصينية لا يمكن اعتبار استثمار أجنبي مباشر، لأنها لا تصبح مالكة ولا حتى صاحبة حق في هذه البنية التحتية.<sup>(41)</sup>

الشكل رقم 4: استثمارات الشركات الصينية في الجزائر.



المصدر: نادية شطاب، زكرياء حمزة، "التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر وتقديم خدمات.

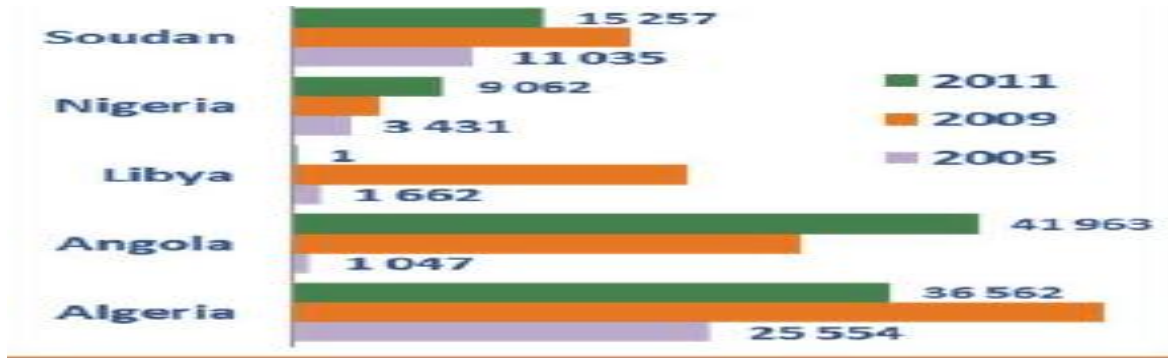
نجد أن الشركات الصينية التي تعبر عن استثمار أجنبي حقيقي مباشر مقتصرة في قطاع المحروقات فقط، وفي ما يخص الشركات الصينية الأخرى فهي في مجال الخدمات، ويلاحظ أن الصين لا تحول رؤوس أموال إلى الجزائر لتحسيد المشاريع، بل الجزائر تستقبل خدمات وتعمل على تسديدها عن طريق تحويل الأموال إلى البنوك الصينية.

1 نادية شطاب، زكرياء حمزة، المرجع السابق، ص 125، 126.



## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

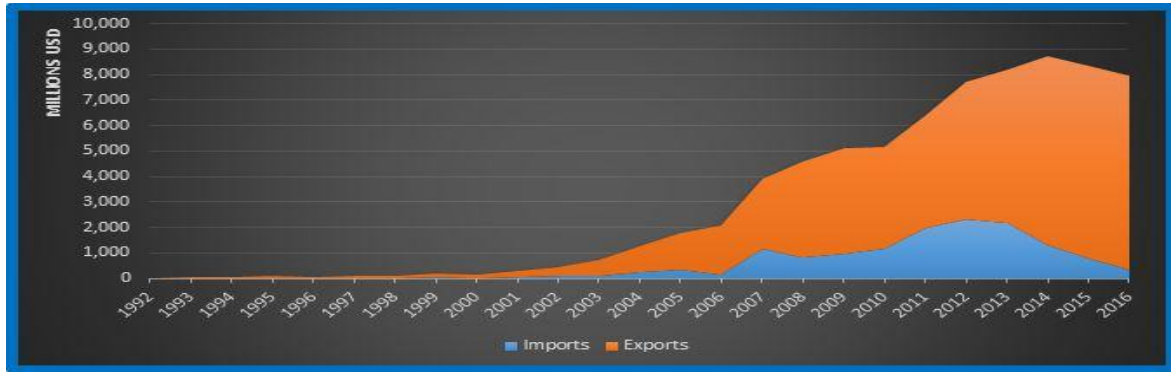
الشكل رقم 5: عدد العمال الصينيون في إفريقيا.



Source ; Thierry Pairault, China's economic presence in Algeria

يلاحظ من الشكل أن نسبة العمال سنة 2009، زادت بشكل كبير حتى تجاوزت 36 ألف عامل متواجدين في العديد من المجالات، من بينها البناء، تطور الصحة، مقارنة بالسنوات الأخرى التي تناقص العدد.

الشكل رقم 6: التجارة الثنائية للصين مع الجزائر.



Source: China Africa Research Initiative . [http://www.sais-cari.org/s/Uploaded\\_ContractData-.25019/05/10\\_nnc5.xlsx](http://www.sais-cari.org/s/Uploaded_ContractData-.25019/05/10_nnc5.xlsx) تصفح في

يلاحظ أن العلاقات الصينية الجزائرية في مجال التجارة الثنائية تعرف تطورا كبيرا على مر السنين، وهذا راجع للوضع المستقر في الجزائر وبيعة استقطاب المستثمرين كما أنها ارتفعت سنة 2016 بشكل كبير.

إن السياسة الخارجية الصينية بعد نهاية الحرب الباردة تميزت بقوتها الناعمة، حيث تستخدم كل من الاقتصاد والثقافة لبناء علاقات مع جميع دول العالم، لذلك استطاعت الصين بإستراتيجيتها الناجحة التوغل في القارة الإفريقية بشكل كبير.

ومن خلال ما سبق ذكره في المباحث السابقة نصل إلى الاستنتاجات التالية:



## الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

- إن موقع الجزائر الاستراتيجي الذي يقع في شمال إفريقيا، ويعتبر بوابة إفريقيا وأوروبا بالإضافة إلى الموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر في باطن الأرض من بترول، غاز، فوسفات ... الخ، جعل الصين تحاول التواجد في الجزائر، والاستفادة من خيراتها.
- لقد بدأت العلاقات الصينية الجزائرية منذ الثورة التحريرية حيث ساندت الصين الجزائر، وتور العلاقات منذ ذلك الحين، وبدأت الدبلوماسية الصينية تجاه الجزائر تطور وتطور علاقاتها في العديد من المجالات التي تستفيد منها الجزائر والصين.
- لقد دخلت الصين في استثمارات داخل الجزائر سنة 2000، بعد تجاوز الجزائر الأزمة التي كانت تواجهها، وقد كان أول استثمار في الجزائر في مجال المحروقات، ثم تطورت العلاقة وانتشر التعاون للعديد من المجالات منها العسكرية والصحية والثقافية، وأصبحت الصين الشريك الأول متجاوزة الاتحاد الأوروبي.

## الخاتمة

بعد دراستنا للسياسة الخارجية كأحد مجالات العلاقات الدولية، وتركيزنا على السياسة الخارجية الصينية كونها احد الدول الصاعدة خاصة في الجانب الاقتصادي، وتوجهاتها نحو القارة الإفريقية وبالتحديد دول شمال إفريقيا التي أصبحت محل جذب للقوى الكبرى، فقد هدفت السياسة الخارجية إلى شراكة مع الجزائر في العديد من المجالات لذلك توصلت العلاقات بينهما.

بالنظر إلى الإشكالية المطروحة والأسئلة المرتبطة بها، والفرضيات المصاغة، وباستخدام منهج دراسة الحالة قمنا في هذه الخاتمة بالوقوف على نتائج اختبار الفرضيات، بالإضافة إلى النتائج العامة المتوصل لها:

### • اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** ترتبط السياسة الخارجية الصينية بمفهوم القوة الناعمة تجاه دول شمال إفريقيا والنامية من بينها الجزائر حيث أن الصين اعتمدت بعد نهاية الحرب الباردة على سياسة جديدة كان فحواها التركيز على القوة الناعمة في التوجه بعلاقتها مع الدول الأخرى، وقد نجحت الصين بهذا التوجه حيث كانت سياساتها الخارجية ناجحة في القارة الإفريقية ومع دول شمال إفريقيا وبالتحديد دولة الجزائر.

**الفرضية الثانية:** الصعود الاقتصادي الصيني والحفاظ عليه يتطلب التوجه نحو إفريقيا لتوفرها على المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة سواء السياسية أو الاقتصادية، حيث تعتبر الصين قوة اقتصادية صاعدة وهدفها من التوجه إلى بقية دول العالم هو تطوير اقتصادها خاصة في مجال الطاقة الذي يعتبر أهم مجال بالنسبة لها، وتعتبر القارة الإفريقية موطن الطاقة حيث تتوفر على قدر هائل من النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى التي جذبت الصين للقارة وانهجت سياسة ناجحة مع دولها وخاصة الدول التي تتمتع بالطاقة كالجزائر.

**الفرضية الثالثة:** يؤدي تغير اتجاهات السياسة الخارجية الصينية إلى اعتماد القوة تجاه دول شمال إفريقيا إلى تغير العلاقات الثنائية، حيث أن دول شمال إفريقيا ترفض جميع أنواع الضغوطات في التعامل معها لذلك نجحت الصين بقوتها الناعمة في عقد شراكات ناجحة خاصة مع الجزائر

### • نتائج الدراسة.

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن المبادئ التي تحكم سياسة الصين الخارجية لم تعد واقعية في كثير من الأحيان، وذلك لطبيعة التغيرات التي طرأت على المعايير والأعراف التي تحكم العلاقات الدولية، حيث تتبنى الصين في سياستها الخارجية القوة الناعمة التي تتحقق بوجود مبادلات تجارية وثقافية عكس الدول الغربية التي تستخدم القوة والتهديد.
2. تمتلك إفريقيا مقومات تتمثل في الموارد والثروات الطبيعية جعلتها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للسياسات العالمية، فأصبحت إفريقيا تشكل حلبة منافسة دولية على ما تمتلكه من مقومات، حيث تستطيع إفريقيا الإفادة من مشاريع الصين العالمية في تحقيق تنميتها.
3. لقد أضحت الصين تقدم نفسها لأفريقيا كبديل للنموذج الغربي من خلال نموذج اقتصادي يستند إلى مبدأ الاستثمار والتجارة والمساعدات المالية، وتقديم القروض الميسرة من دون شروط سياسية.
4. استفادت الصين من الدعم الدبلوماسي لمجموعة من الدول الإفريقية في المحافل الدولية، نجدها في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة، كما أن طموحات الصين في نظام متعدد الأقطاب وتكون هي أحد أقطابه جعلها تتوجه نحو القارة الإفريقية باعتبارها من أهم مناطق نفوذ الدول الغربية.
5. تعتبر دول شمال إفريقيا احد الدول التي كانت لها نصيب من السياسة الخارجية الصينية، حيث تجذب هذه الدول الصين كونها سوق كبيرة للمنتجات الصينية كما أنها مكان للاستثمار يساعد لزيادة اقتصادها.
6. إن الصين بسياساتها الخارجية التي تعتمد على القوة الناعمة استطاعت أن تخترق أسواق شمال إفريقيا فقد ربطت علاقات مع المغرب بعلاقات استثمار، كما أنها تمكنت من مساعدة تونس خاصة في المجال الطبي بخبراتها الكبيرة، وتوجهت إلى ليبيا وتركيزها هناك على مجال الطاقة بشكل كبير، لذلك فسياسة الصين ناجحة وتجذب جميع الدول لعقد شراكات معها.
7. لقد كانت العلاقات الصينية الجزائرية ممتدة عبر مراحل طويلة، فبدايتها مع نيل الجزائر لاستقلالها ومساعدة الصين في العودة إلى المكانة الدولية، إلى الدخول في شراكات في العديد من المجالات التي ساعدت الجزائر في التطور كما استفادة منها الصين، ومن بين هذه المجالات (التعاون في مجال الطاقة، مجال السيارات)، وكأهم مجال هو تقديم الخدمات خاصة في مجال البناء وتطوير البنى التحتية لدولة الجزائر.

### • توصيات الدراسة.

1. على مستوى آخر تقوض المنافسة البيروقراطية داخل الأجهزة الحكومية وتنوع الفاعلين الصينيين سلامة العلاقات الصينية الإفريقية ، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن تعمل بيكين على تحسين آلياتها البيروقراطية وإجراءات للتكيف مع الواقع الجديد الذي يواجه الصين في إفريقيا.
2. من المتوقع حسب دراسات استشرافية لعمليات تقييم المخاطر السياسية أن يزيد التغلغل الصيني في إفريقيا بما فيها جول شمال إفريقيا والجزائر، وسيكون على النظام أن يتكيف ويعتمد إصلاحات سهلة لبعض المشاكل على سبيل المثال من خلال زيادة الإنفاق على تدريب الموارد البشرية في دول شمال إفريقيا، أو من خلال تعزيز برامج المسؤوليات الاجتماعية للمجتمعات الإفريقية المحلية ومع ذلك تعطى الأولوية في الصين لتدعيم النمو الاقتصادي المحلي بالموارد الإفريقية وإمكانات السوق، سوف تكون هناك حاجة لحل المشاكل الأساسية، وإعادة النظر العميقة في استراتيجية العلاقات الشاملة.

الكتب

أولاً: باللغة العربية

- 1/ أبو عامر علاء، الوظيفة الدبلوماسية (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001)
- 2/ بوخالفة زهير، "العلاقات الصينية المغاربية بين الواقع والمأمول"، مقال في كتاب: دور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي 2001، 2017، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2018
- 3/ بوقارة حسين، السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، (دار هومة، 2012)
- 4/ توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة 2 (عمان: دار وائل للنشر، 2006)
- 5/ سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة 2 (القاهرة: مكتبة النهضة، 1998)
- 6/ الشرطي طارق زياد، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، (الأردن: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2013)
- 7/ قروش محمد، "تنفيذ السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي"، مقال في كتاب: دور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي 2001، 2017، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2018
- 8/ فرانكل جوزيف، تر:غازي عبد الرحمان العتيبي، العلاقات الدولية (جدة: مطبوعات تامة، 1984)
- 9/ مصباح عامر، تحليل السياسة الخارجية، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2008)
- 10/ نافع علي، السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي: المغرب نموذجاً، كتاب السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)
- 11/ ناي جوزيف، تر: محمد توفيق البحيرمي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007)
- 12/ النعيمي احمد نوري، السياسة الخارجية، (الأردن: دار الزهران لنشر والتوزيع)
- 13/ اليوسفي محمد، السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها، الكتاب: السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)

المجلات والدوريات

أولاً: المجلات باللغة العربية

- 1/ الأدمي محمد العري، " السياسة الخارجية دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات،" مجلة العلوم السياسية والقانونية، الجزائر، 2016
- 2/ بدران ودودة". تخطيط السياسة الخارجية دراسة نظرية تحليلية"، العدد 69 جويلية 1999
- 3/ بن عنتر عبد النور،" إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 237، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2001
- 4/ بن نعوم،" العلاقات الجزائرية الصينية تكمل عقدها الستين، الصداقة في خدمة المصالح"، صحيفة الجمهورية، العدد 6590، سبتمبر 2018،
- 5/ بن نعوم،" انضمام الجزائر إلى مبادرة الطريق والحزام الصيني ، طريق الجزائر يؤدي أيضا إلى بكين"، صحيفة الجمهورية، العدد 6590، سبتمبر 2018 ،
- 6/ بوحفص حاكمي،" الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7
- 7/ جميلة طيب،" العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، ، نوفمبر 2018.
- 8/ حجازي جهاد حمدي، " العلاقات العربية الصينية في الفترة من 2001، 2005، دراسة حالة مصر"، المركز العربي الديمقراطي، 2 نوفمبر 2016
- 9/ حمشي محمد، سامية ربيعي،" ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2013
- 10/ رواينية كمال، " تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية\_ العدد 11 2007 ،
- 11/ زاج وي،" الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003 .

## المراجع والمصادر قائمة

- 12/ شاعة محمد، "التنظير للسياسة الخارجية بين التحليلات العامة ونظريات المدى المتوسط"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12 2018**.
- 13/ صخري سفيان، "اقترب الدور في تحليل السياسة الخارجية"، **جريدة اليوم الجزائرية، (العدد 2774، 25 مارس 2007)**.
- 14/ عبد الحي وليد، "التحولات البنيوية في السياسة الصينية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد2،**
- 15/ عبد الرحمان حكمت، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، **سياسات عربية، العدد 22، سبتمبر 2016**
- 16/ عبد الرحمن حكمت، "اللغز الصيني: إستراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة"، **سياسات عربية العدد 35 نوفمبر 2018**
- 17/ عبد الصادق توفيق، "مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"، **سياسات عربية، العدد 5، نوفمبر 2013**
- 18/ عبد العال محمد شوق، "العلاقات الصينية الأفريقية وقضايا القارة في المنظمات الدولية"، **آفاق أفريقية عدد 30 القاهرة: 2009**.
- 19/ عطوة فتحي حسن، "الصورة الإيجابية للصين بأفريقيا"، **آفاق أفريقية، العدد 30 القاهرة، 2009**.
- 20/ مارو مهاري، تر: يعقوب بن أبو مدين، "العلاقات الصينية الإفريقية الديمقراطية والتوزيع"، **تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 30 افريل، 2013**
- 21/ المحسن عبد الكريم صالح، "العلاقات الصينية الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعملة البديلة"، **الحوار المتمدن العدد 3557، نوفمبر 2011**.
- 22/ محمدي صليحة، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني العدد11، جويلية 2017**.
- 23/ مينتس أليكس، دي روين كارل، "فهم صنع القرار في السياسة الخارجية"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2016**.

## المراجع والمصادر قائمة

24/ هادي بشير، " سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا "، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الإصدار 52، 2015

25/ اليحيوي يحيا، " الصين في إفريقيا "، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 2015

### المذكرات والرسائل الجامعية

1/ احمد فراس محمد، " الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية "، مذكرة ماجستير، جامعة الموصل: كلية العلوم السياسية،

2/ بوضياف محمد، " مستقبل النظام السياسي الجزائري "، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2008

3/ بونقطة محمد مسعود، " البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي "، أطروحة دكتورا جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.

4/ حموتة فاطمة، " البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة " مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.

5/ رياض حمدوش، " تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي "، أطروحة دكتورا ، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم سياسية، قسم العلوم السياسية، 2012 .

6/ زغوني رابع، " تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه احتلال العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص المقتربات النظرية "، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2007.

7/ العايب سليم، " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي " مذكرة ماجستير، ( جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)

8/ العلمي فريدة، " السياسة الخارجية للصين تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة: دراسة من منظور الاقتصاد السياسي " مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015

9/ منيرة بودربابن، " دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية "، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،

2009.



## المراجع والمصادر قائمة

10/ وهيبة دالع، " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014

### التقارير

باللغة العربية.

1/ اتفاقيات واتفاقات دولية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، (نوفمبر 2011)، معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات، الجزائر العاصمة،

2/فايزة كاب، العلاقات الصينية -العربية بين الماضي والحاضر"صحيفة الشعب اليومية أونلاين"، متاح على:

3/نادية شطاب، زكرياء حمزة، التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر وتقديم خدمات، تقارير، مجلة معارف، العدد22، (جوان 2011)

### المواقع الالكترونية.

أولا: مراجع باللغة العربية.

1/ حسين عباس، الاستثمارات الصينية بإفريقيا من تنمية الموارد البشرية إلى تشييد الطرق والمصانع، تقرير، تصفح في: 2019/03/20.الرابط التالي: <http://ar.harberler.com/arabic.news-454145>

2/ جمال المحافظ، العلاقات المغربية الصينية من الانفتاح الحذر إلى الشراكة الشاملة، تصفح الموقع:

2019/03/22 على الرابط التالي: <https://www.hespress.com/writers/404472.html>

3/ علي حسين باكير، زيارة بوتين التاريخية إلى الجزائر تعزيز للشراكة الإستراتيجية، على الرابط:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method:home.com/contented>

4/ إبراهيم احمد، العلاقات الصينية الجزائرية، تصفح 2019/04/01

5/ على الرابط: <http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm>

مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، الأكاديمية السورية الدولية، تاريخ الاطلاع

2018/03/03، على الرابط التالي: [http://sia-sy.net/sia/view\\_article.php?id=7](http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7)

## المراجع والمصادر قائمة

6/ هاجر النوالي، العلاقات التونسية الصينية: 53 سنة من التعاون الثنائي، تاريخ التصفح:

<https://www.jawharafm.net/ar/article>: 2019/03/20 على الرابط التالي:

7/ يربان الحسين الخراشي، العرب وطريق الحرير.. (3) موريتانيا الجسر الاقتصادي، تاريخ التصفح:

<http://essahraa.net/node/1960> على الرابط التالي: 2019/03/22 .

8/ وزارة الخارجية الصينية في مصر، تصفح في: 2019/03/21 على الرابط التالي:

<https://www.mfa.gov.eg/Arabic/ForeignPolicy/EgyptandtheWorld/Asia/Pages>

[/China.aspx](#)

9/ وانغ تشيمن، تقدّم التعاون الصيني والليبي إلى العصر الجديد، تصفح الموقع: 2019/03/23 على الرابط

التالي:

<http://alwasat.ly/news/opinions/221198?author=1>

المراجع باللغة الأجنبية.

أولا: الكتب باللغة الأجنبية

1/ Asma DRISSIK, **les dimensions stratégiques de la coopération sino africaine dans le cadre du formu sur la coopération chine- afrique**, revue des reformes economiques et intégration en economie mondiale, esc, n 6 2009.

2/. Bichara KHADER, The Chinese Breakthrough in the Arab and Mediterranean Markets, Presence of Non-Euro-Mediterranean Actors in the Mediterranean, IEMed. Mediterranean Yearbook

ثانيا مقالات الكترونية:

1/ China-Algeria Relations, Chinese Foreign Ministry January 18, 2004

<http://www.china.org.cn/english/features/phfnt/85069.htm> 01/04/2019.

2/ Chinese Ministry of Commerce, Algeria Trade Statistics in August of 2010,

<http://english.mofcom.gov.cn/aarticle/subject/minister/lanmub/01102/20110207420824.html>

بتاريخ 2010/03/09 [www.arabic.people.com.cn/99002/99408/6913623](http://www.arabic.people.com.cn/99002/99408/6913623)

3/ Coopération militaire algéro-chinoise, Forces de sécurité algériennes,

Forces armées algériennes, [http://algeriedrs.forumactif.com/t4173-](http://algeriedrs.forumactif.com/t4173-cooperation-militaire-algero-inoise)

[cooperation-militaire-algero-inoise](#) 01/04/2019.

4/ Naser AL TAMIMI , China-Algeria relations, Algeria & World Center of Studies Growing slowly but surely, 2016-08-18 <https://aw-cs.net/china-algeria-relations/> 04/04/2019.

5/ The statistical data given here are extracted from balance sheets published by the Algerian Ministry of Energy and Mines, <http://www.mem.algeria.org/francais/index.php?page=bilan-des-realizations-2> 29/03/2019

ثالثا: المجالات باللغة الاجنبية

- 1- Thierry Pairault, China's economic presence in Algeria, hal archives-ouvertes, Article · January 2015.

| الصفحة | قائمة الأشكال   |
|--------|---|
| 75     | الشكل رقم 1: طريق الحرير .. الحزام والطريق.                     |
| 81     | الشكل رقم 2: عدد عقود البناء الصينية في الجزائر.                |
| 83     | الشكل رقم 3: تدفقات الاستثمارات الصينية تجاه دول المغرب العربي. |
| 84     | الشكل رقم 4: استثمارات الشركات الصينية في الجزائر.              |
| 85     | الشكل رقم 5: العمال الصينيون في إفريقيا.                        |
| 85     | الشكل رقم 6: التجارة الشائبة للصين مع الجزائر.                  |

مقدمة.....أ- ح

**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية 10-31**

- المبحث الأول: السياسة الخارجية مدخل مفاهيمي ..... 11
- المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية..... 11
- المطلب الثاني: المقاربات النظرية للأمن الاقتصادي..... 13
- المطلب الثالث: أهمية السياسة الخارجية..... 18
- المبحث الثاني: سمات السياسة الخارجية..... 21
- المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية..... 21
- المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية..... 23
- المبحث الثالث: الأطر النظرية للسياسة الخارجية..... 26
- المطلب الأول: النظريات الكلية في تفسير السياسة الخارجية..... 26
- المطلب الثاني: النظريات الجزئية في تحليل السياسة الخارجية..... 28

**الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه شمال إفريقيا 33-58**

- المبحث الأول: دراسة في السياسة الخارجية الصينية..... 34
- المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الصينية..... 34
- المطلب الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية..... 37
- المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية الصينية..... 40
- المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في القارة الإفريقية..... 42
- المطلب الأول: إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا..... 42
- المطلب الثاني: العلاقات الصينية الإفريقية..... 46
- المطلب الثالث: التعاون الصيني الإفريقي..... 50

|         |  |
|---------|--|
| 52..... | المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه دول شمال إفريقيا. |
| 52..... | المطلب الأول: العلاقات الصينية المغربية، الليبية.              |
| 54..... | المطلب الثاني: العلاقات الصينية مع تونس وموريتانيا.            |
| 56..... | المطلب الثالث: العلاقات الصينية المصرية.                       |

## 82-61..... الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر.

|          |   |
|----------|---|
| 61.....  | المبحث الأول: الدراسة الجيوسياسية للجزائر                     |
| 61.....  | المطلب الأول: دراسة عامة حول الجزائر.                         |
| 65.....  | المطلب الثاني: مكانة الجزائر في منظومة الاستثمار الدولية      |
| 69.....  | المبحث الثاني: واقع العلاقات الجزائرية الصينية.               |
| 69.....  | المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية الجزائرية.                |
| 73.....  | المطلب الثاني: العلاقات الصينية الجزائري بعد الحرب الباردة.   |
| 76.....  | المبحث الثالث: إستراتيجية الشراكة والتعاون الصيني الجزائري    |
| 76.....  | المطلب الأول: مجالات التعاون بين الصين والجزائر "             |
| 82.....  | المطلب الثاني: الصين في الجزائر بين الاستثمار وتقديم الخدمات. |
| 88.....  | الخاتمة.  |
| 92.....  | قائمة المراجع.  |
| 100..... | فهرس الجداول والأشكال   |
| 102..... | فهرس المحتويات  |
|          | ملخص الدراسة  |

## الملخص.

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية الصينية، حيث أصبحت الصين اليوم قوة اقتصادية تنافس بقية القوى الأخرى وتكاد تتفوق عليها، وأصبحت السياسة الخارجية الصينية تنتهج سياسة تعتمد على القوة الناعمة في توجهاتها نحو دول العالم، فقد ركزت على الجانب الاقتصادي في علاقتها مع القارة الإفريقية، وخاصة مجال الطاقة (النفط، الغاز) كما اتجهت الصين بسياستها الخارجية تجاه دول شمال إفريقيا كونها دول تطل على البحر الأبيض المتوسط وتمتع بموقع استراتيجي هام بالإضافة إلى الموارد الطبيعية التي تحتوي عليها، وقمنا بدراسة حالة الجزائر ومعرفة تطور علاقتها مع الصين كقوة صاعدة، حيث دخلت الصين والجزائر في شراكات عديدة ما أسهم في توطيد العلاقة بينهما.

لقد ركزت الصين في الجزائر على الاستثمار في مجال الخدمات بنسبة كبيرة خاصة في مجال البناء والبنى التحتية، كما أن العلاقات الصينية الجزائرية سائرة في طريق ايجابي ويسعيا إلى تطويرها أكثر.

## Summary.

This study dealt with the issue of China's foreign policy. China has become an economic force that competes with the rest of the other powers and almost surpasses it. China's foreign policy has adopted a policy of soft power in its direction towards the countries of the world, focusing on the economic aspect in its relations with the African continent, China also has a foreign policy towards the North African countries as countries overlooking the Mediterranean Sea and enjoys an important strategic position in addition to the natural resources it contains. We have studied the situation of Algeria and the development of its relations with China. As a rising power, with China and Algeria has entered into several partnerships contributed to the consolidation of the relationship between them.

China has focused heavily on investment in services, especially in the field of construction and infrastructure, and China-Algeria relations are moving in a positive direction and seek to develop them further.